عدد 74 — 27 شوال 1440 (1 يوليوز 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018–2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 225 ليوم الإثنين 28 رمضان 1440 (3 يونيو 2019)..... 6146

جدول الأعمال: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

• محضر الجلسة رقم 226 ليوم الثلاثاء 29 رمضان 1440 (4 يونيو 2019)..... 6178

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 227 ليوم الثلاثاء 29 رمضان 1440 (4 يونيو 2019)..... 6192

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي؛

2- مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

• محضر الجلسة رقم 228 ليوم الثلاثاء 07 شوال 1440 (11 يونيو 2019)..... 6218

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 225

التاريخ: الإثنين 28 رمضان 1440هـ (3 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وتسع وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام عل أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور التي تنص على أن يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين؛

وعملا بأحكام المادة 237 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة العامة لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، الحصيلة التي قدمها السيد رئيس الحكومة المحترم أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الاثنين 13 ماي من السنة الجارية.

وللتذكير فإننا نعقد هذه الجلسة بناء على مداولات مكتب المجلس في اجتماعيه المنعقدين في 13 و 20 ماي 2019، وبناء كذلك على مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد يوم 14 ماي 2019.

إذا على بركة الله نشرع في المناقشة التي خصصت لها مدة زمنية إجمالية قدرها 3 ساعات ونصف.

وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة المحترم في حدود 38 دقيقة و52 ثانية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد الاستماع بإمعان شديد للحصيلة المرحلية لعمل حكومتكم التي تقدمتم بها أمام مجلسي البرلمان، بتاريخ 13 ماي، وبعد دراستها وتشريحها والتداول بشأنها داخل فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، اخترنا أن يكون حوارنا معكم في هذه اللحظة الدستورية مؤطرا بالصراحة والوضوح، وبالقدر المطلوب من الموضوعية والتجرد، وكل ذلك باستحضار المصلحة العليا لوطننا، في هاته الظرفية الدقيقة والصعبة التي تجتازها بلادنا، سواءا على المستوى الداخلي، وما يعرفه المغرب من احتقان اجتماعي، أو على المستوى الخارجي باستحضار الموجة الجديدة للربيع العربي، والتي أخذت تمس دول الجوار، في سيناريو جديد قديم قوامه اتساع الاحتجاج ورفض الحلول الوسطى، والمقلق في هذا الأمر، غياب البديل السياسي المكتمل، في هذه البلدان والقادر على تأطير الرفض الشعبي المشروع وتوجيه طاقته نحو المخارج المنتجة، وينأى به عن المخارج المضطربة القادرة على الانفلات نحو الحالات التي يتربص بها أقوياء العالم اليوم، حتى يشرعنوا تدخلهم وإخفاء مطامعهم في التحكم في ثروات البلدان والحفاظ على موقعهم الهيمني.

كما أن تفاعلنا معكم، السيد رئيس الحكومة، سيكون باستحضار الخلفية الفكرية والسياسية لحزب الأصالة والمعاصرة، القائمة على اعتبار الديمقراطية الاجتماعية المنفتحة المستندة إلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتضامن، خيارا فكريا وسياسيا للحزب، وكذا إيمانه العميق بضرورة المساهمة إلى جانب مختلف قوى التحديث والديمقراطية في إعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، واعتبار أن إحقاق العدالة الاجتماعية وتحصين الاختيارات الديمقراطية والإصلاحات المؤسساتية والدستورية، ثلاث ركائز لا محيد عنها لبناء مجتمع عادل وديمقراطي.

السيد رئيس الحكومة؛

صراحة، انتابتنا حيرة كبيرة، وتقاطرت علينا العشرات من الأسئلة الجوهرية، ونحن نتفحص ثنايا ومضامين هذه الحصيلة المرحلية.

من أين يجب أن نبدأ تحليلها ومناقشتها؟ وأي منهجية يجب أن نعتمدها للتفاعل معكم حول ما عرضتموه أمامنا من كلام وخطاب غارق في التفاؤل والإرتياح والثقة المبالغ فيها؟

اسمح لنا السيد رئيس الحكومة، إن كشفنا لكم حدة القلق الذي نشعر به، ونحن نتأمل اللوحات الوردية التي حاولت أن ترسمها حصيلتكم للمغاربة، والتي لم تسعفها رتابة خطابكم وطريقة تقديمكم لهذه الحصيلة المرحلية، لأن الفهم الصحيح لتقييم أية حصيلة، مرحلية كانت أو نهائية، يشترط من الجهة التي أعدتها، التذكير أولا بتعهداتها والتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الرأي العام ومختلف الفاعلين والمؤسسات، ثانيا إبراز الإجراءات والتدابير التي اتخذتها؟ وأية سياسات عمومية اعتمدتها لترجمة تلك التعهدات؟ وكيف اعتمدتها؟

ثم ما هي قيمة وحجم التكاليف المرصودة لسياساتها وبرامجها وخططها؟ وأية أجندة زمنية تم وضعها لتحقيق تلك الأهداف؟ مع ضرورة الإشارة إلى الجهة والفاعلين المباشرين المعنيين بتنفيذ تلك الإجراءات والتدابير، وكل ذلك، حتى يتسنى لنا كمؤسسة برلمانية من جهة، وكمعارضة برلمانية من جهة أخرى القيام بتقييم علمي وموضوعي يتماشى مع المعايير العلمية الدقيقة لتقييم أي أداء حكومي.

ونعتقد أن المشرع الدستوري عندما أقر هذه الآلية الدستورية، كان يأمل بأن تشكل لحظة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة، فرصة لإغناء النقاش العمومي وتنشيط الحياة المؤسساتية الدستورية، وتقريب الفعل السياسي للمواطن وإشراكه في التدبير العمومي من خلال استثمار مختلف القنوات المدنية والأكاديمية والإعلامية، كمنصات للتداول العمومي المنتج والفعال، وكفرصة لتدارك الاختلالات عكس الطريقة الباردة التي قدمتم بها هذه الحصيلة المرحلية بحيث افتقدت للحرارة السياسية المنتظرة منها، وما زادها برودة وابتدالا، طريقة الانتشاء والافتخار الغريبة التي استعرضتم بها السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة.

قبل الشروع في مناقشة ما أسميتموه حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، هناك ملاحظة أولية يمكن إثارتها والتوقف عندها، ويمكن أن يستشفها كل من له اهتمام وتتبع للشأن العام، مفادها التناقض غير المفهوم بين ما تتوفر عليه البلاد من بيئة سياسية ومؤسساتية جد مشجعة ومحفزة للتنمية والمبادرة والإنتاج والإبداع، وبين فعل حكومي هجين وشارد وغير منتج.

لا داعي للتذكير بأهم تجليات وتمظهرات هذه البيئة المحفزة والمشجعة والمتمثلة أساسا، في الإمكان الدستوري المتقدم وما يتيحه للحكومة من صلاحيات جد واسعة لم تكن متوفرة ومنصوص عليها من قبل، وتتجلى أيضا تمظهرات هذه البيئة المشجعة، في نعمة الاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد، أضف إلى ذلك كل الديناميات والأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة، والتي لم تحظى للأسف بالمواكبة المطلوبة من قبل حكومتكم في نسختها الأولى والثانية.

ونحن جازمين أنه لو استثمرت الحكومة في هذه البيئة السياسية والمؤسساتية بالشكل المطلوب وفي حدوده الدنيا، لتمكنت البلاد خلال السبع سنوات الأخيرة من تحقيق نهضة تنموية حقيقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقوقي، لكن مع كامل الأسف، الحكومة وعلى رأسها حزبكم، لم يكونا في الموعد، ولم يتم الاستثمار بالشكل المطلوب في كل هذه الظروف المهيئة، وظهر ذلك جليا، في فترة البلوكاج الحكومي الذي دام لما يقارب الستة (6) أشهر، وما سببه من فراغ سياسي ومؤسساتي كلف البلاد غاليا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وزادت الهندسة الحكومية الغريبة التي ابتدعتموها في إضعاف أدائكم، بسبب التضخم الكبير في القطاعات الوزارية، التي تحكم في عددها المبالغ فيه هاجس إرضاء الخواطر ومنطق الوزيعة واقتسام الكعكة، حتى وجد المغاربة أنفسهم أمام تحالف حكومي هجين لا يمكن أن ترى مثيلا له من الغرابة، إلا في حكومة مثل التي ترأسونها، وهو ما أفقد حكومتكم انسجامها وتماسكها وأغرقها في الصراعات وتبادل الاتهامات والتقاذف بالمسؤوليات في العديد من الملفات الحرجة.

هذا بطبيعة الحال لا يمكنه إلا أن يقدم لنا حصيلة بئيسة يعبر عنها واقع الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه البلاد، فالاحتجاجات لا تخمد، إلا لتنطلق من جديدة وبقوة وحدة أكبر بكثير، الأمر الذي يبعث القلق في نفوس جميع المغاربة، ولعل الحراك النضالي الذي خاضه الأساتذة المتعاقدين، ودام لعدة أسابيع والطريقة القمعية التي تعاملت بها الحكومة، والتي نتج عنها وفاة السيد عبد الله حجيلي رحمه الله، لخير دليل على ذلك.

زد على ذلك التوترات الاجتماعية الأخرى، (طلبة كلية الطب، الأطباء، الزنزانة 9، المتصرفين، ...وغيرهم) ولا داعي للتذكير بأن هذا الواقع غير المطمئن، هو ما جعل صاحب الجلالة يتوقف عنده في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الـ19 لعيد العرش، عندما أكد جلالته على ما يلي "إذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة، على مدى عقدين من الزمن، يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت، أحس أن شيئا ما ينقصنا، في المجال الاجتماعي. وسنواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى نتمكن جميعا من تحديد نقط الضعف ومعالجتها". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة:

إن الآمال العريضة التي خلقها دستور 2011، والانتظارات الكبيرة التي كانت لدى كل المغاربة إزاء تشكيل حكومة مسلحة بإمكان دستوري غير مسبوق وبصلاحيات واسعة، ولها كل الإمكانيات لتحقيق طموحات وتطلعات المغاربة، تحطمت على صخرة حكومتكم التي اغتصبت جدوة الأمل، وضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، وبدأت تقود البلاد نحو المجهول، فالحكومة لم تنتج سوى فقدان المصداقية السياسية الذي أصبح يهدد مؤسساتنا وديمقراطيتنا النامية، التي باتت تتعرض لأضرار جسيمة بفعل التبخيس وزرع الشك والريبة في أذهان المغاربة إزاء مؤسسات بلادهم.

للأسف كنا ننتظر من حكومتكم أن تكون أكثر إبداعا وتجديدا، لكنكم اخترتم تكرار أنفسكم عبر تكرار الفشل بنفس السياسات ونفس الوصفات والبرامج المعطوبة، وهو ما جعلكم في حالة سهو وشرود أمام التطورات والإمكانيات الجديدة، وفي معاكسة لانتظارات المغاربة، فتدبيركم الحكومي لازال بدون رؤية سياسية واضحة تتوحد حولها كل مكونات الحكومة، فالرؤية السياسية هي التي تعطي للمغاربة الأمل وتمنح لكل مغربي ومغربية مكانته ودوره وحقه لتحقيق ذاته

وضمان استقراره ورفاهه الاجتماعي، لكن وأمام فعل سياسي بدون أفق إصلاحي متكامل، تبدو فيه الأغلبية الحكومية كتجمع هلامي غير قادر حتى على إقناع مكوناته، فبالأحرى أن يقنع المواطنات والمواطنين الذين يذوقون يوميا مرارة العيش اليومي، التي نتجت عن الاختيارات اللاشعبية للحكومة وأغلبيتها.

السيد رئيس الحكومة؛

وعيا منا بأهمية التفاعل والتكامل المؤسساتي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، رغم إقرارنا بأن الحكومة عاجزة عن إبداع أفكار جديدة، وتفتقر للاجتهاد في إنتاج بدائل واعدة، كنا دائما نعمل على طرح نقدنا لسياسة الحكومة مدعما ببدائل واقتراحات واجتهادات نابعة من مرجعيتنا السياسية كحزب ديمقراطي حداثي يعلن نفسه كقوة اقتراحية لإغناء السياسة الوطنية وإعلاء الحوار الديمقراطي البناء.

فنحن مطالبين في هذه اللحظة الدستورية أن نقف بكل موضوعية ومسؤولية على ما أنجزته الحكومة خلال سنتين من حياتها السياسية، وما حققه هذا التحالف الحكومي، طيلة سبع (7) سنوات من تدبير الشأن العام، وسنبحث بين ثنايا هذه الحصيلة المرحلية، حدود التزام الحكومة بالوعود والادعاءات التي أشاعتها في أوساط الناخبين؟

فبعد مرور 7 سنوات على تدبيركم للشأن العام، كفريق سياسي احتفظ بنفس التركيبة وإن تغير بعض لاعبيه، نلاحظ أن أوضاع البلاد تسير نحو المجهول ونحو الأسوأ على ما كانت عليه قبل 2011، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده في هذه المداخلة، ملتزمين بأمانة وإخلاص بنقل الأسئلة الحقيقية والبسيطة لدى غالبية الشعب المغربي. فالمغاربة السيد رئيس الحكومة يتساءلون:

• أين تذهب أموال الضرائب التي يؤديها المغاربة؟

• أين صرفت وتصرف القروض التي أغرقت المغاربة في شبح المديونية؟

• أين تذهب عائدات المحاصيل الزراعية في المواسم الفلاحية الجيدة؟

• من يستغل الثروة الباطنية للتراب المغربي والمجال البحري، ومن يستفيد منها؟ وكيف؟ وأين تذهب عائداتها؟

• من يتحمل المسؤولية في استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية؟

• ما قيمة الأجر إذا كان عاجزا عن تغطية الحاجيات الأساسية؟ لأن الأجور عند المغاربة السيد رئيس الحكومة، لا تقاس بالأرقام كما تريد الحكومة أن تقنعنا، بل تقاس بمستوى القدرة الشرائية التي يواجهونها في الأسواق وأمام حاجياتهم الضرورية.

• ما أهمية توفير مناصب الشغل؟ إن كان هذا الشغل غير قادر على خلق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق استقلاليته؟

أسئلة كثيرة ومتنوعة يطرحها المغاربة باستمرار تطوق أعناقنا جميعا، وأنتم كحكومة بالدرجة الأولى، لأن الحكومة هي من لها سلطة الحل والعقد بقوة الدستور.

والملاحظ السيد رئيس الحكومة، أنه من المفارقات المؤلمة التي تواجه المغاربة، عندما يستقبلون أجوبة على الأسئلة التي يطرحونها، في صيغة أرقام وإحصائيات ومؤشرات ومعادلات ونسب، يجدونها كلها غارقة في التفاؤل والارتياح، تحاول عبثا إخفاء واقع سوداوي، المغاربة وحدهم من يتذوق مرارته بشكل يومي.

كنا ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة في فريق الأصالة والمعاصرة خطابا سياسا جريئا من حيث قراءته الموضوعية للوقائع المستمدة من حقيقة إعدادات الحياة الكريمة التي لا تتحقق إلا عن طريق الكرامة والعدالة الاجتماعية وجودة المعيش اليومي للمواطن المغربي.

السيد رئيس الحكومة؛

افتتحتم المحور الأول من عرضكم لحصيلة عمل الحكومة لنصف الولاية، بالحديث عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2021/2018، حيث جاء في عرضكم أنكم لحدود الآن، وبعد إعداد الخطة والإعلان الرسمي عنها في 13 دجنبر 2017، قد شرعتم في تنزيلها، وأشرتم إلى الشروع في تفعيل التوصية الخامسة المتعلقة بالتعريف بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتوصية العاشرة المتعلقة بمواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية، هذا أمر جيد.

لكن وجب تنبيهكم إلى أننا نعيش اليوم في منتصف سنة 2019، أي قد مرت سنة ونصف على اعتماد الخطة، ولازالت الإجراءات والتدابير المحددة في 435 إجراء وتدبير تنتظر التفعيل، فحسب تصريحكم لازلتم في مرحلة التعريف بالخطة، ولم تنتقلوا بعد إلى مرحلة التنزيل الفعلي لمضامينها، فهل في نظركم ما تبقى من الوقت، حوالي سنتين، كافي لتنزيل جميع التدابير؟

مسألة أخرى، نريد الإشارة إليها، تتعلق بالتوصية السادسة المتعلقة بإحداث آلية لتتبع وتقييم تنفيذ الخطة، وهي توصية بالغة الأهمية ولها دور محوري، لأن اللجنة مطالبة بإعداد مخطط إجرائي، وإعداد الجدولة الزمنية للتنفيذ، وإعداد مؤشرات تتبع إعمال التدابير، بمعنى أن هذه التوصية هي المفتاح الرئيس لتنزيل مضامين الخطة، لكن خلال عرضكم لا نجد لها أي أثر، لذا نسائلكم ما مصير هذه الآلية؟ فكيف يعقل أن استمرار هدر الزمن المخصص لتفعيل الخطة فقط في التعريف بها؟

كذلك نتساءل عن التوصية الثامنة المتعلقة بالتقرير السنوي، الذي من المفروض أن تقدمه وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان إلى

الحكومة، إلى حدود الآن لا نعلم هل توصلت الحكومة بالتقرير السنوي الأول أم لا؟ على اعتبار مرور سنة ونصف من اعتماد الخطة، وإذا توصلتم به ما هي مضامينه؟ ولماذا لم يتم نشره للعموم؟ لأن من خلال نشره وتعميمه يمكن للمغاربة الوقوف على مدى تقدمكم في تفعيل مقتضيات الخطة.

أما بخصوص التوصية التاسعة المتعلقة بالتقرير النصف مرحلي، والذي من مفروض تقديمه مع نهاية سنة 2019، أي بعد مرور سنتين على اعتماد الخطة، فإلى أي حد ستحترم الحكومة هذا الآجال؟ الملاحظة الأساسية في هذا الباب، هي تأخر الحكومة في تنزيل مضامين خطة العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد رئيس الحكومة؛

مظهر أخر من مظاهر تعثركم في استكمال البناء المؤسساتي، ويتعلق بتعطيل بعض المقتضيات الدستورية المرتبطة بإحداث العديد من المؤسسات الوطنية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان من قبيل: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، وهما هيئتان دستوريتان بالغتا الأهمية، وأناطهما الدستور بأدوارها ووظائف مهمة في الدفاع وصيانة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والأطفال.

لقد استعرضتم جملة من الاجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو تعتزمون اتخاذها، في مجال حقوق الإنسان دون الوقوف عند التجاوزات الخطيرة والمتكررة، التي ترتكب في حق الحركات الاحتجاجية السلمية التي تعرفها العديد من الشوارع والساحات بمختلف ربوع المملكة، حيث نسجل بأسف، لجوء الحكومة إلى الاستعمال المفرط للقوة في حق المحتجين، ضدا على المقتضيات الدستورية التي تضمن حق التظاهر والاحتجاج السلمي، للأسف هذه التجاوزات والخروقات تضع التراكمات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان على المحك، وتخدش سمعته على المستوى الدولي.

السيد رئيس الحكومة، يصعب الإحاطة بكل حيثيات وتفاصيل الوضع الحقوقي ببلادنا، وما يعتريه من خروقات وانتهاكات، لذلك فحكومتكم مدعوة إلى بذل المزيد من المجهودات ليكون الوضع الحقوقي ببلاد في مستوى تطلعات دستور 2011، فهل يرضي حكومتكم أنها بعد 8 سنوات لم تستطع إخراج جميع المبادئ التي أقرها دستور 2011؟ وكذلك المؤسسات والهيئات التي نص على إحداثها؟

فإلى حدود اليوم، لم نتمكن من إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من: تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمتعلق بالمجلس الوطني للغات والإضراب، كما نسجل تأخرا كبيرا في إحداث العديد من الهيئات المنصوص عليها دستوريا، أو لم يتم إحداثها إلى حدود اليوم، كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز إلى آخره.

السيد رئيس الحكومة،

تتسم حصيلتكم الحكومية في بعدها الاقتصادي بالضعف الكبير، حتى أن العديد من المتدخلين احتاروا في إعطائها وصفا معينا، لكنهم اتفقوا على أنها "سنوات عجاف"، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نقول أنها "سنوات ضائعة من الزمن المغربي".

وسنحاول من خلال المؤشرات الآتية تبيان مظاهر عطبكم البنيوي في إستراتيجيتكم وفي تدابيركم، وهي مظاهر وتجليات ضعف حكومي، يعززها الواقع وتفند ادعاءاتكم؛

أولا: دعونا نتوقف معكم عند نسبة النمو، فهي لن تتجاوز، حسب تقرير البنك الدولي، 2% وفي أفضل الأحوال 3% في أفق 2021 بينما البرنامج الحكومي يتوقع نسبة تتراوح ما بين 4.5 وبين 5.5% في أفق 2021.

ثانيا: سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة، عبر توريطهم في المديونية، حيث ستصل المديونية العامة بما فيها مديونية المقاولات العمومية لمستويات قياسية ستتجاوز سقف 1046 مليار درهم في متم 2019، وذلك في أحسن الحالات تفاؤلا، وبعد الأخذ بعين الاعتبار توقعات الاستدانة لسنة 2019.

ثالثا: عجز الحكومة على إيجاد حلول واقعية لمحاربة ظاهرة البطالة، والتي واصلت الارتفاع وتجاوزت 10% مع العلم أن هذا المعدل بالنسبة للشباب الحاصلين على الشواهد، يصل إلى ما يفوق 40% في الوسط الحضري، بينما البرنامج الحكومي يتوقع تراجعها إلى 8.5%.

رابعا: نسبة التضخم التي تصل 2% لا تعكس حقيقة ارتفاع الأسعار، لأنها ببساطة نسبة تضخم معدلة ولا تأخذ بعين الاعتبار المواد الطرية (الخضر والفواكه واللحوم والأسماك...) والمحروقات بصفة عامة.

إذن ومن خلال هذه المؤشرات وغيرها، يظهر جليا ضعف الحكومة على مستوى تقوية التوازنات الماكرو اقتصادية، كما أنه من السهل التنبؤ بعدم قدرة هذه الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنات والمواطنين في السنتين المقبلتين من أجل تحقيق تعهداتها التي شكلت مصدر التعاقد الأسمى مع مكونات الشعب المغربي ومصدر الثقة التي حظيت بها الحكومة بالبرلمان.

ليس من الصعب التأكيد أيضا على أن حكومتكم هي "حكومة إفلاس"، وذلك بالنظر لحقيقة إنجازاتكم الاقتصادية. لقد اجتهدتم في فرملة إيقاع النمو، وتماديتم في رهن البلاد في المديونية، وسمحتم بتفاقم البطالة وضعف المردودية الاجتماعية للنمو بجانب نهجكم لسياسة دمرت القدرة الشرائية للأسر ومعها منظومة الطلب الداخلي التي تشكل صمام أمان للاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده المغرب لا تستفيد منه فئات المجتمع، وفي مقدمتها الشباب حاملي الشهادات. فقبل سنوات كانت نقطة واحدة من النمو تكفي لخلق 30 ألف منصب شغل، أي أنه بمعدل نمو يصل إلى 4.5% كان بالإمكان إحداث 135 ألف منصب شغل، ثم تراجع المعدل إلى 20 ألف فقط، وأصبحت نقطة نمو في الناتج الإجمالي لا تكفي لتوفير عشرة آلاف فرصة عمل.

ولعلنا نلاحظ–وباستغراب–إن الاقتصاد المغربي حقق نموا في حوالي 4.2% العام الماضي، وبلغت قيمة الاستثمارات الحكومية نحو 190 مليار درهم، بنسبة تنفيذ قاربت 70%، لكن في المقابل زاد عدد العاطلين في المغرب ب 49 ألف شاب وشابة، تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة.

وهنا يمكن التأكيد على أن استراتيجيات الحكومة السابقة والحالية أدت إلى إفلاس نموذج النمو الوطني على مستوى خلق مناصب الشغل، وهذا المعطى يعتبر أخطر هواجس المنظومة الاقتصادية الوطنية، نظرا لانعكاس ذلك على السلم الاجتماعي ببلادنا.

ففي بلادنا، لا يشارك أكثر من نصف السكان (الذين تتراوح أعمارهم بين 15و64 سنة) في النشاط الاقتصادي، مما يجعلها واحدة من أضعف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم في معدلات التوظيف. وتعلمون السيد رئيس الحكومة أن انخفاض معدلات العمالة يقوض النمو الاقتصادي، لأنه يحد من قدرة المواطنين على المساهمة في خلق الثروة.

السيد رئيس الحكومة،

تدركون جيدا حجم الانعكاسات السلبية للتدهور الاقتصادي والإفلاس الاجتماعي على ثقة الأسر في تطور مستوى المعيشة والبطالة ووضعيتهم المالية، فقد عرف مؤشر الثقة تراجعا بحوالي 10 نقط في ظرف سنة واحدة، منتقلا من 87.3 نقطة المسجلة خلال الفصل الأول من سنة 2018 إلى 79.1 نقطة في الفصل الأول من السنة الحالية، فقد صرحت 43.2% من الأسر بتدهور مستوى معيشتها خلال السنة الماضية، كما توقعت 82.5% من الأسر ارتفاعا في مستوى البطالة خلال السنة المقبلة.

وتعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن الثقة هي دعامة من دعائم الاستقرار الاقتصادي، وتعتبر شرط الشروط في كل السياسات العمومية من أجل العناية بمستوياتها والعمل على تقويتها في المجتمع، لأنه في غياب الاستقرار الاقتصادي لا يمكن الرهان على الاستثمار. للأسف في عهد حكومتكم تراجع منسوب الثقة بشكل كبير ومستمر.

وكما هو حال الأسر، تمادت حكومتكم في تدابير واستراتيجيات لا تخدم مصلحة المقاولات، وخاصة الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج المقاولاتي الوطني، حيث أن إفلاس وإغلاق عدد كبير من المقاولات الصغيرة والمتوسطة أصبح يتزايد بشكل مقلق، بعدما تجاوز عدد وفيات المقاولات 8000 مقاولة سنة 2018 وهو مؤشر من الخطورة بمكان.

كل ما سبق، تؤكده المؤشرات المرجعية العالمية، حيث أن بلادنا تتموقع غالبا في الثلث الأخير بين الأمم، وهنا نحيلكم على:

أولا: مؤشر الازدهار الذي :

- يضع بلادنا في المرتبة 84 عالميا في مجال مناخ الأعمال، و117 في التعليم و120 في الحكامة و134 في جودة الرأسمال الاجتماعي.

- ويعتبر تنقيطا ذو مصداقية، ويوضح الحالة الحقيقية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببلادنا.

- ويعطي مكانة مختلفة لبلادنا في جودة مناخ الأعمال.

ثانيا: تقرير المنافسة الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي: الذي صدر سنة 2018، ويعطي تقويما فعليا لكفاءة الحكومات، حيث صنف بلادنا في:

- الرتبة 66 في بيئة الاقتصاد الكلي من بين 137 دولة؛

- الرتبة 111 في كفاءة سوق العمل والرتبة 104 في التعليم العالي والتدريب؛

الرتبة 82 في عوامل الابتكار والتطور.

كما قدم البنك الدولي ملاحظات حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يلاحظ بشدة أن وتيرة الدينامية التلقائية للاقتصاد المغربي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة هي دينامية بطيئة، رغم المجهود الاستثماري الكبير والبرامج المتقدمة التي عرفها المغرب، إلا أن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ظلت جد محدودة وظل معها خلق الثروة دون المستوى المطلوب؛

- تقدر الفجوة الاقتصادية الحالية بين المغرب وأوروبا في حوالي نصف قرن؛

- تظل النتائج من حيث التنمية الاجتماعية والبشرية والتماسك الاجتماعي دون انتظارات الساكنة الواعية بوجود منهج تنمية في المغرب بسرعات مختلفة؛

- لا يخلق الاقتصاد المغربي ما يكفي من مناصب العمل لتلبية طموحات شباب ما فتئت مطالبه تتزايد؛

- على غرار الدول الأخرى التي تتواجد في نفس الوضع، يساور العديد من الأسر شعور بالقلق حيال مستقبل أطفالهم، كما تجد الطبقة الوسطى صعوبات في البروز لا سيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية؛

- تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 2.7 مليون شاب غير نشيط تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة (الغالبية العظمى منهم من الشابات)، ما يقرب من واحد من كل ثلاثة شبان ليسوا في التعليم، ولا في العمل ولا في التدريب.

- وصول النموذج التنموي لحالة من الإشباع الاستراتيجي.

تفاوتات مجالية مقلقة واستفحال البطالة خصوصا بين الشباب وعجز المنظومة الاقتصادية على تحفيز نمو المقاولات، خصوصا المتوسطة والصغيرة (PME) التي تشكل حوالي 90% من النسيج المقاولاتي بالمغرب.

هذه التراجعات وحالة الوضعية الاقتصادية ببلادنا، أثرت كذلك على جودة التصنيف الائتماني الوطني، حيث يعتبر رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية والوفاء بالديون لمُصدر السندات على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، ويعول كثيراً على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف، خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية.

وهنا نشير إلى أن وكالة التصنيف الائتماني خفضت توقعات التصنيف الائتماني للمغرب من "مستقر" إلى "سلبي". ويفسر هذا التخفيض، وفقا للوكالة، بعجز الحكومة عن احترام تعهداتها بخفض عجز الميزانية وإبقائها عند عتبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، وذلك بسبب تسجيل معدل للنمو أقل من المتوقع والضغوط الكبيرة على الميزانية.

الخطير في الأمر هو أنه ليس بإمكان أي مقاولة مغربية مهما بلغت صلابتها المالية، أن تصنف بنقطة أعلى من النقطة الوطنية، وهو ما يجعل تكلفة ولوجها للتمويل في السوق الدولية أعلى من نظيراتها في دول ذات تصنيف ائتماني عالي.

السيد رئيس الحكومة المحترم، نود في هذا الإطار كفريق للأصالة والمعاصرة أن نعبر عن تخوفاتنا من فقدان المغرب درجة الاستثمار والتحول نحو درجة الخطر المكلفة جدا تقنيا وماليا، وندعوكم لاتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ بلادنا من هذا الشبح الذي سيكون له تبعات عدة على بنية الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن التنمية البشرية هي امتداد للواقع الاقتصادي، وهنا اسمحوا لي باستقراء مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018، حيث تم تصنيف بلادنا في المرتبة 123 من أصل 189 دولة شملها التصنيف، ليحتفظ المغرب في نفس المركز منذ سنة 2016، أي أنه تقنيا لم نحرز أي تقدم منذ سنة 2016 وأن حكومتكم لم يكن لها أي تأثير على جودة التنمية البشرية في النصف الأول من ولايتها الحكومية.

وفيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد فهو..

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت، شكرا لك السيد المستشار المحترم.

في حدود 38 دقيقة وكذلك و52 ثانية، أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إن شاء الله الرحمن الرحيم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لأناقش الحصيلة المرحلية التي تقدمتم بها، السيد رئيس الحكومة، انسجاما واستكمالا لما تفضل به إخواننا في مجلس النواب.

السيد الرئيس،

لقد استمعنا واستمع معنا الشعب المغربي بإمعان إلى عرضكم وأنتم تبدون منتشيا فرحا، وكأنك جئتمونا بفتح كبير، وفعلا إني إذ أغبطكم على فرحكم، أسائلكم، السيد الرئيس، لقد شدهت وأنا أستمع إلى عرضكم.

هل فعلا أنا في برلمان مغربي أم نزلت من كوكب آخر؟

أين هي مظاهر الفرح السيد الرئيس المحترم؟

هل بلغة الأرقام والإحصائيات التي تفضلتم بعرضها، وهي أرقام تنطوي على قدر كبير من المناورة والتأويل والتضليل، حتى لا أقول أشياء أخرى؟

أرقامكم حولت الحصيلة إلى مجرد تقرير بسيط لأنشطة الإدارة العمومية لإرضاء وجبر الخواطر بعض القطاعات الحكومية التائهة كالأشباح.

أين هي مظاهر الفرح السيد الرئيس المحترم؟

هل بتفشي البطالة في المجتمع بشكل غير مسبوق، والتي بلغت مستويات قياسية خلال الثماني سنوات الأخيرة، مما يفند قدرتكم على الالتزام بخفض معدلها إلى 8.5%؟

تنضاف إليها جحافل العمال المطرودين من المعامل والمؤسسات الإنتاجية بعد إفلاسها وإغلاقها بسبب سوء تدبيركم، أزيد من 8000 مقاولة أعلنت إفلاسها.

أين نحن اليوم من الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تحتاج إلى كثير من التمديد والتدليك والتدليك لتصل إلى مليون و200 منصب شغل الذي وعدتم به ثم تراجعتم عنه؟ ودبا تشاورو مع راسكم.

هل بتشديد الخناق الضريبي على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة منها، والتي أضحت قلقة متخوفة بسبب عدم استقرار السياسة الضريبية والانتقائية التي تتعاملون بها؟

نعم لقد جئتمونا، السيد الرئيس، تناشدون الإصلاح و محاربة الفساد، أعطونا ماذا فعلتم في إيقاف مسلسل الفساد؟ أعطونا كيف ربحتم أو ماذا ربحتم لمالية الدولة عندما أوقفتم الفساد؟ الصفقات العمومية لازالت فسادا يعطي رائحته من بعيد، وأموال الدولة المقالع جئتمونا ستصرحون بلائحة أسماء أصحاب اللذين يستغلون المقالع أعطونا وقولولنا شحال خرجتيووشنودرتيو؟ واش اعطيتونا شي اسم؟ عندنا اللائحة ولكن ما عرفناش واش كتحاربو الفساد ولا انغمستيو معه وتسربتيو ودخلتيو معه كذلك؟

إذن أنتم اليوم تصادقون تارة وتتراجعون في قراراتكم أو تطعنون فيها تارة أخرى، مما يزيد من تآكل ما تبقى من المصداقية والثقة في حكومتكم.

كيف تفرحون السيد رئيس الحكومة وقطاع الصحة في أسوأ حال، ضعف وغياب في التجهيزات الاستشفائية وخصاص كبير في الموارد البشرية من أطر طبية وممرضين، ينضاف إلى أسوء حال تعرف هذه القطاعات، هناك استقالات جماعية للأطباء في القطاع العام، مما يخلف اصطدامات يومية بين المواطنين والأطر الطبية، ويحول المؤسسات الاستشفائية إلى حلبات صراع.

لم تقدموا أية إضافة، اللهم ما كان من تعليق فشلكم على الحكومات السابقة، وأنتم من قضيتم 8 سنوات، واعطيونا البديل، قضيتم أكثر من 8 سنوات، لم تجعلوا لكم إنجازا واحدا تذكرون به، بقدر ما عجزتم عن إيجاد أبسط الحلول للتخفيف من معاناة المغاربة وتدبير أمورهم، والمثير للسخرية أنكم تتقمصون دور الضحية وإدعاء المظلومية والإفراط في الرجم بالغيب.

ماذا أنجزتم في قطاع التعليم؟

حاصرتم القانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين، واستصغرتم كل شيء هام فيه، وطوقتموه بحسابات واهية تزيد في تعميق الأزمة بدل الاجتهاد في حلها، وخلقتم التفرقة في صفوف أغلبيتكم الحكومية، لتمتد إلى المجتمع المغربي برمته، وأنتم تصادقون على التعديلات وتتراجعون عنها تارة وتهددون بالاستقالة تارة أخرى، طوقتم كل ما هو جميل في قانون الإطار لأشياء تافهة.

فعن أي انسجام حكومي تتحدثون السيد الرئيس؟ والخلافات بادية للعيان، وكما يقول الشاعر العربي:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل.

نعم ما يمكنش نقتنعو بالخطاب ديالكم وأنتم ترددون "الانسجام الحكومي هو سر النجاح"، ونحن لم نرومتيقنين أن قائل هاذ الكلام لا يصدقه أصلا، حيث لا نجاح كاين ولا انسجام حكومي كاين.

كيف نصدق خطابكم اليوم السيد الرئيس في ظل الإضرابات والاعتصامات اليومية في الشوارع المغربية بسبب ضعف حصيلتكم، احتجاجات غير مسبوقة لفئات واسعة من المجتمع، وفي مختلف ربوع المملكة: المعطلين، الأطباء، الصناع التقليديين، الطلبة، المكفوفين، رجال التعليم الذين فرض عليهم التعاقد، أصحاب الزنزانة 9، أصحاب النظامين، وابقى لنا غير ندخلو لدارنا ونلقاو أولادنا حتى هما معتصمين، لأن خاصهم مدرسة عمومية، خاصهم القدرة الشرائية، السيد رئيس الحكومة المحترم.

هذه هي الحصيلة الحقيقة، وهذا واقعنا، لكن حكومتكم غير مبالية بما يقع وهي تحدثنا عن إنجازات وهمية كمن يثق في السراب.

السيد الرئيس،

سيسجل التاريخ أن حكومتكم قد نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي وخلقت الحقد والكراهية في صفوفه بسياساتكم الانتقائية، كيف تردون عن التعيين في المناصب السامية والعليا، والذي ينحصرعن المنتمين لحزبكم على وجه الخصوص، بعدما أزحتم العديد من الأطر الإدارية المشهود لها بالكفاءة وعوضتموها بالموالين لحزبكم؟

إنه استغلال بشع باسم الشرعية للروح ومقاصد القانون التنظيمي وانتصار لمنطق الغنيمة والوزيعة بين أحزاب الحكومة، همت حوالي 1050 منصب، إضافة إلى مئات من مناصب المسؤولية كرؤساء المصالح ورؤساء الأقسام، أما المباريات لازالت تشتم منها الرائحة الحزبية الضيقة والمحسوبية، بينما يبقى باقي أبناء الشعب في حسرة وتذمر.

السيد الرئيس،

عليكم أن تقروا بأنكم فشلتم فشلا ذريعا في تدبير الشأن الحكومي، وعليكم أن لا تستشهدوا بمشاريع لا دخل لحكومتكم فيها بقدر ما أنها مشاريع ملكية كبرى جعلت الشعب المغربي يلتف حولها بإكبار وتقدير ولا داعي لذكرها.

السيد الرئيس،

ومن باب التذكير لقد سبق للفريق الاستقلالي أن تقدم بعدة

مذكرات، مذكرات تقترح حلولا وبدائل عملية وعلمية لتجويد الأداء الحكومي والتخفيف من معاناة المواطنين، غير أن أنانيتكم حالت دون ذلك، فالعناية بالشريط الحدودي وجهة الشرق والمناطق الجبلية، قانون المالية التعديلي لمواجهة الغلاء وحماية القدرة الشرائية، طالبنا الحكومة بالإنصات إلى الشعب وإلى الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والتجاوب مع مطالبهم، فبعد عسر عسير جاء الحوار الاجتماعي كالمثل العربي القائل: "تمخض الجبل فولد فأرا".

نهنا من قتل الطبقة المتوسطة بتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة، لكن حكومتكم مصرة بغرابة وبأنانية مفرطة على عدم التفاعل والتجاوب مع مبادرة حزب الاستقلال أمام اندهاش الجميع.

نعم هذا هو حزب الاستقلال، بمعارضته الوطنية الاستقلالية، ساهم في إغناء النقاش وإعطاء البدائل والاقتراحات كلما تعلق الأمر بخدمة الوطن والمواطنين، غير أنه يصطدم بحكومة صماء بكماء غير مبالية وغير منسجمة ولا تستقر على حال.

السيد الرئيس،

نتمنى أن لا يقلقكم رأينا النابع من صوت الشعب ومن معاناته. واسمحوا لي السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستفسركم وأن أثير انتباهكم هنا لأنتظر ردكم، هل جعلتم الصحون محورا أساسيا في حصيلتكم؟ وهل هو مهم جدا، الصحون؟ وهل هو مهم جدا الخوض في تدافع ديمقراطي داخل حزب عريق يعتمد على الحوار والاختلاف في تنظيمه وتنظيماته بعيدا عن علاقة الشيخ والمريد وبعيدا عن كل الإرادات غير الوطنية التي تبحث عن منافذ للتحكم في القرار الحزبي والديني والوطني؟

إننا في حزب الاستقلال نملك من المعطيات ونملك من الجرأة والبلاغة والفصاحة ما يمكننا من الرد على تصريحاتكم وتلميحاتكم، لكننا واحتراما للمواطنين الذين يتابعوننا اللحظة، واحتراما لهذه المؤسسة الدستورية سوف لا نرد وننزل إلى ما وصلتم إليه.

"وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ"، صدق الله العظيم.

وقبل أن أنهي كلمتي لأعطي الشق الثاني في تدخل الفريق للأخ العزيز الدكتور فؤاد قديري لابد لي أن أنوه بالمجهودات التي بذلها الممثل الأممي هورست كولر، وهو يؤدي مهامه باحترافية، كما لا بد أن ننوه بالدبلوماسية المغربية التي بوأت المنتخب بالمناطق الصحراوية للجلوس في المائدة المستديرة الأولى والثانية بجنيف، وهو انتصار للسياسة الملكية الرائدة وانتصار للقضية الوطنية التي لا نقبل بديلا عن السياسة التي أقرها الشعب المغربي، ألا وهي الحكم الذاتي.

وهي مناسبة أيضا لأحيي جنود قواتنا المسلحة الملكية بجميع أصنافها وشتى فئاتها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة،

أتمنى ألا نقلقكم لأنكم تتفاعلون كثيرا مع المعارضة، واعلموا أن حكومة قوية تقابلها معارضة قوية.

"إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

تفضل السيد المستشار المحترم السي فؤاد، فيما تبقى من الوقت ديال الفريق.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على الله توكلنا.

"رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ"، صدق الله العظيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد زين لكم السيد رئيس الحكومة المحترم زين لكم شيطان السياسة سوء عملكم، فعوض أن تقدموا حصيلة مرحلية دقيقة تحدث بالذي أنجز وتقر بالذي تعثر والذي استعصى والذي استحال، لجأتم إلى حالة ذهنية عبرت عن نفسها بأنانية كبيرة وبلؤم أكبر في التعاطي مع الأرقام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تحابوا من الأرقام إلا ما غذى طرحكم وخدم توجهكم، أما الباقي فتجاهلتموه بشكل قاطع، بمعنى وبالعربية تاعرابت ما خديتو من أرقام 2016-2017-2018 إلا اللي يسلكم، علما بأنها أرقام غير دالة، أرقام قليلة، ولن تسعفكم في تعبئة الفعل المادي الملموس لا داخل البرلمان ولا خارج البرلمان.

إذن استعرضتم مجموعة من الأنشطة الحكومية ومجموعة من الأرقام ومجموعة من الإحصائيات والتي حملت بين ثناياها الحقيقة ونقيض الحقيقة. من جهة تبجحتم بالإنجازات التاريخية غير المسبوقة، وجادلتم في الأرقام وبالأرقام من غير علم ولا هدى.

ومن جهة أخرى تحاذقتم في تبرير الفشل التاريخي الذريع في معالجة عدد من الملفات الكبرى، الملفات المحمومة المطروحة على طاولتكم اليوم.

السيد الرئيس،

هذا ماشي كلامي، هذا ما قلتموه، قد قلتم ملء فمكم لن تستطيع هذه الحكومة ولا حتى الحكومات التي ستأتي بعدها تحقيق الإصلاح المنشود، وهذا الإقرار وحده كان كافيا لإحباط المغاربة، ضيع ما تبقى من الأمل في قلوبهم، وهذا الإقرار والاعتراف بوحدو كان كافي باش تقدمو استقالتكم وما تفكروش ترجعو السيد رئيس الحكومة المحترم، تقدمو استقالتكم لرئيس الدولة وملك البلاد، سيدنا الله ينصرو وتعطو القوس باريها ويجي موراكم من يتحمل أمرنا ومسؤوليتنا ممن باركه الشعب وجلالة الملك، رجال نثق في صدقهم وفي قدرتهم على خلق الشيء من لا شيء وقدرتهم على تحريك المياه الراكدة التي أسنت وأزكمت رائحته الأنوف.

السيد رئيس الحكومة،

لم تكفكم سياستكم القمعية في مواجهة المتظاهرين المحتجين المسالمين خارج البرلمان، حتى قررتم نقل واعتماد نفس السياسة المفلسة والبئيسة داخل البرلمان، ولكن هذه المرة مباشرة في مواجهة البرلمانيين ومواجهة الفرق النيابية ومواجهة الأحزاب الوطنية، تحاولون مصادرة حقنا في الكلام ومصادرة حقنا في التعبير بالطريقة التي نراها مناسبة، دفاعا عن المستضعفين والفقراء في هذه الأمة وانتقادا لأرقام ومعطيات وإحصاءات ترونها حصيلة ونراها سرابا يحسبه الظمآن ماء. هذا هو الواقع السيد رئيس الحكومة.

أنا من البرلمانيين اللذين يعتبرون الحكومة شريك، نعم شريك نعتز بشراكته، ونحمل له قدرا كبيرا من الاعتزاز والتقدير والاحترام، لكن داخل هذه القبة الحكومة ضيف ورئيس الحكومة ضيف عزيز كريم، لكن عليه أن يحرص أن لا يكون ضيفا ثقيلا، يسيء إلى من أكرمه بالتوقير ومن اعتمد في تعامله معه بمنطق التعاون ومنطق الأيادي الممدودة السيد رئيس الحكومة.

أنا غنمشي ليك مباشرة، الدكتور سعد الدين العثماني اختلطت عليه القبعات وتشابه عليه البقر السيد رئيس الحكومة، نعم أسأتم التقدير وغركم من أشار عليكم بالإساءة إلى حزب الاستقلال.

أوَ ظننتم أنكم بالإساءة لحزب الاستقلال ستغطون عجزكم عن تقديم حصيلة مشرفة؟

أوَ ظننتم أنكم بالإساءة لحزب الاستقلال يمكن أن تحولوا الأرقام الجوفاء والمعطيات المفتقدة لكل شخصية وروح إلى حقائق مطلقة يمكن أن يتقبلها المغاربة بقبول حسن؟

هل أنتم واعون بما أقدمتم عليه "أم على قلوب أقفالها" كما جاء في الآية الكريمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تعاملنا باحترام ولم تخاطبونا برقي في الجلسة الأخيرة لمجلس النواب، ولكن رغم ذلك لن نعاملك بمثل ما عاملتنا به، علاش؟ لأنك لست قدوة لنا ولا يمكن أن تكون قدوة لنا.

نحن لن ننبش في ماضي ولا حاضر الأحزاب، لن نعمد إلى كشف عورة الأحزاب، ولن نعمد إلى فضح ما ستره الله، سنرد عليكم وعلى إساءتكم إلينا اللي اعتبرناها تكملة وامتداد لتصريحكم ولخطابكم، نعم سنرد عليكم، واحنا تداولنا هاذ الشي في اللجنة التنفيذية ديال حزب الاستقلال، وقدرنا أنك ما لقيتيش باش تجاوبنا السيد رئيس الحكومة فالتجأت إلى السب والقذف، وما كاين باس أسيدي الحمد لله على نعمة حزب الاستقلال اللي تتلقاوه يحل لكم المشاكل.

سنرد عليكم اليوم بأرقام ستنطق حقا بإذن الله تعالى وستكون عليكم حجة–نعم–أمام المغاربة اللي حاولتو ما أمكن حاولتم جاهدين أن تقنعوهم بأشياء اللي غير صحيحة وغير واقعية على الإطلاق.

وقبل ما ندخل في التفاصيل وما دام أخي ورئيسي العزيز طرح مشكل "حرب الصحون" اللي أثرتوها السيد رئيس الحكومة، وأنا ملزم بأني نقاربها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى أخلاقيا، هاذ "حرب الصحون" اللي تتكلمو عليها والتي عرفها مؤتمرنا الوطني العام الوطني الأخير واللي أفردتم لها مساحة معتبرة من زمنكم ومن تفكيركم، هاذ الحرب احتويناها في بدايتها ولم تدم لأكثر من نصف ساعة، ما خلفاتش لنا ضحايا في الأرواح ولا في الأخلاق ولا حتى في وحدة الصف.

خسائرها المادية حصرناها ليلتها في 4000 ولا 5000 درهم مغربي، أي ما يعادل ثمن 20 ولا 30 طبسيل من الصنف الجيد على حساب التسعيرة ديال "درب عمر"، عكس الحرب الضروس والطاحنة التي تدور رحاها يوميا بين مكونات أغلبيتكم الحكومية، والتي فاقت خسائرها كل تصور.

نعم، غد مظلم، ملايير الدراهم اللي مطلوب من المغاربة اليوم يأديوها نيابة عنكم وسدادا عن أخطائكم وعن هفواتكم، أعطاب تفاقمت وتراكمت، احتقان ملتهب وقوده الحرمان والإقصاء، التهميش السيد رئيس الحكومة، احتجاجات وحركات احتجاجية مستمرة في الزمن والمكان لا تنقطع ليل نهار، وتكلم على الشرائح المعنية بهاذ الاحتجاجات السي اللبار.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اليوم غادي نرجعو النقاش إلى إطاره الطبيعي سياقا ومتنا، نعم، وغنبداو بالابتسامة ديالك السيد رئيس الحكومة، اللي تنشوفها دابا مرسومة على محياكم، والتي لم تفارق هذا المحيى طوال ساعات عرضكم في مجلس النواب، واش كتظنو بأن هاذ الابتسامة وحدها كافية باش تبعث الأمن في نفوس المغاربة وتخليهم يثيقو بكلامكم؟

ثقوا بي، السيد رئيس الحكومة، الابتسامة لن تبدد دياجير اليأس وسواد الوجوه المربدة للمغاربة.

ثق بي، السيد الرئيس، لن تلهب حماس الشعب المغربي لكي يركب قواه وكي يبتدع قدرا جديدا ينتفض ويتمرد على ما فرضتموه عليه من واقع.

هاذ الابتسامة وهاذ القفشات وحتى الروح المرحة للرئيس وللحكومة لن تسعفكم ولن تغني عن إرادة الفعل التي تنقصكم ولن تعوض وضوح الوعي البعيد عن إدراككم السيد رئيس الحكومة، وأنا أقسم لكم بأغلظ الأيمان في هاذ النهار الكبير عند الله سبحانه وتعالى والله وبالله وتا الله لن يركب الأمل إرداة هذه الأمة ولو ابتسمتم لهم طيلة أيام الأسبوع وطيلة أيام الشهر وطيلة أيام السنة. المغاربة محتاجين اليوم لرجة قوية، يحتاجون إلى نفس إصلاحي طويل، إلى تحول إصلاحي حقيقي مثمر يلمسون نتائجه في كل مناحي الحياة.

والتعليم، صحيح التعليم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عانق الرقم 50 مليار كميزانية، ولكن ماذا يعني هذا الرقم؟ أو ماذا يمثل هذا الرقم مقارنة مع الميزانية العامة للدولة؟ وماذا يمثل بالنسبة للناتج الداخلي الخام؟ هاذ الميزانية ديال القطاع الحساس والكبير واللي مبني عليه الحاضر والمستقبل ديال البلاد لم تتعدى 4.2% من الناتج الداخلي الخام مع احتساب التكوين المهني مقارنة ب 5.4% اللي سجلتها حكومة جلالة الملك التي قادها حزب الاستقلال، 5.4 دون احتساب التكوين المهني.

ملي تنفيقو الصباح واحنا نسمع عن التعليم وأهمية التعليم وإصلاح التعليم، عن أي تعليم تتحدثون وجيوش المعطلين من حاملي الشواهد يجوبون الشوارع بالليل وبالنهار؟ هم اليوم قاب قوس أو أدنى من الانهيار أو الانفجار، وفي كلتا الحالتين هذا فيه خطر على البلاد، ينضافون كمعطلين جدد إلى 2.700.000 شاب وشابة في سن الحلم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة، ما قراو ما تكونو ما تيشتغلو، براميل بارود حقيقية وأحزمة ناسفة تجوب الشوارع كما قلت، نسبة الهدر المدرسي فات 400.000 حالة سنويا، وكذلك معدل التكرار السنوي 760.000 حالة سنويا.

الأمية وباء سكن القلوب والعقول وشمل السواد الأعظم من المغاربة.

متوسط عدد سنوات الدراسة ما تيتجاوزش في بلادنا 4.4، في حين أن المتوسط العالمي راه فاق اليوم 7.7.

الجامعة غنستعمل واحد الإدماج دارج–اسمحو لي–جامعتنا المغربية حشمة بالأوراق، لازالت قابعة هاذي سنين في مستويات متدنية في مختلف التصنيفات الدولية.

اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، التخبط في المناهج وفي البرامج أفقد العملية التربوية والتعليمية المعنى ديالها وأفقدها هويتها وهويتها وهويتها، اليوم خلقتو واحد الشرخ افتعلتو واحد الشرخ صادم بين لغات الدولة الرسمية وبين اللغات الأجنبية.

ندويو على الصحة، السيد رئيس الحكومة المحترم، يصعب اختزال آلام ومعاناة المغاربة في عبارة، ولكن لو أتيح لي ذلك لقلت بأن ملك الموت هو سيد الموقف، هو أنشط منكم وأنشط من حكومتكم وأخفها حركة، الآلاف والمئات اليوم يموتون بدون ذنب وبدون خيار أم أنه ذنبكم وخياركم؟ يطلبون السرير في المستشفى فلا يجدونه، يطلبون الدواء فلا يجدونه، يطلبون الرعاية فلا يجدون إلا الإهمال والتعامل الحاط من الكرامة السيد رئيس الحكومة المحترم.

التشغيل، نتكلمو على التشغيل، أين نحن من وعودكم بتخفيض معدل البطالة إلى 8.5%، خليوني نقول لكم بكل صدق وبعيدا عن أية خلفية يمكن أن تحرك لساني: لقد أخلفتم موعدكم مع الله سبحانه وتعالى ومع جلالة الملك نصره الله وأيده ومع الشعب المغربي الله يصبرو والله يقويه ومع التاريخ الذي لا يرحم.

معدل البطالة على المستوى الوطني كما جاء على لسان زميلي في فريق الأصالة والمعاصرة تجاوز 10% وسجل أكثر من 14.5% في العالم الحضري.

أما البطالة في صفوف حاملي الشواهد دائما داخل المجال الحضري فحدث ولا حرج، 40% وأكثر من 40% نسبة كارثية بكل المقاييس. مايمكنش نتكلمو على التشغيل والبطالة وارتباطها بمستوى المعيشة والوضعية المالية للأسر، بلا ما نستدلو بمؤشرين على الأقل على درجة كبيرة من الأهمية، هو مؤشر الثقة اللي كيف ما سبق وقالو الإخوان أنه انخفض ب 10 ديال النقط، نعم نحا منحى تنازليا خطيرا وملفتا للنظر.

كذلك استهلاك الأسر الذي تراجع بشكل ملفت للنظر، وطبيعي هاذ الناس ما عندهومش ما يستهلكو لأنه ما عندهومش باش يستهلكو، كيعانيو قلة الشيء كما كيقولو المغاربة، وهذا يتضح بجلاء من خلال تقلص المداخيل المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) اللي تقلصت ب 12%.

اليوم حلم 1200 مليون منصب شغل، السيد رئيس الحكومة، حلم صعب المنال، خصوصا في ظل عجزكم عن إبداع نموذج تنموي وطني يؤطر الاقتصاد الوطني، ما يمكنش ويخلق ما يكفي من الثروة ومن مناصب الشغل، إذن هاذ الحلم ما غيتحقق إلا في المكاتب ديالكم وفي الأوراق ديالكم وبين شعاراتكم، هذا هو الواقع، وإن كنتم تريدون أن تغطوا في النوم فلكم ذلك، واستمرو في الحلم ديالكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

مؤشر آخر مرتبط بالمرأة، وأنا لا أثيره هنا ابتغاء وجه المرأة المغربية ولا مجاملة لها، هذه المرأة التي تستحق كل التنويه والتقدير على صبرها وتحملها وجلدها، هاذ المؤشر الدال مرتبط بمشاركة المرأة في سوق الشغل، هاذ النسبة اللي ما كتتجاوزش 25%، علما بأن كل الدراسات اليوم تجمع على أنه لو استطعنا تجاوز هذه النسبة لاستطعنا أن نرفع من نصيب الفرد من الدخل بمقدار النصف.

العالم القروي، السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا العالم المغمور الذي رفضتم أن تنفضو عنه غبار الإهمال، اليوم الساكنة ديال العالم القروي تشكل الأغلبية المطلقة من فقراء هذه البلاد ومن أميها، جلهم مقصي من الولوج إلى الخدمات الأساسية والمرافق العمومية والرعاية الإجتماعية، أغلب ساكنة العالم القروي معزولة تعاني الهشاشة، تعاني ضيق ذات اليد، خصوصا في السنوات العجاف، في السنوات حيث الجذب والجفاف كالسنة التي نعيشها اليوم.

آش درتو أنتما السيد رئيس الحكومة بالمقابل؟ فتحتو باب استيراد القمح ولم تتقو وجه الله في هاذ الفلاح الوطني؟ ما فكرتوش في حماية هاذ الفلاح الصغير والمتوسط، اللي حتى في سنوات الرخاء والخير والمواسم الممطرة يبيع أو يضطر لبيع محصوله، محصول الفلاح اللي كيعني الدم ديالو والعرق ديالو والصحة ديالو والوقت ديالو يضطر لبيعه بسومة أدنى من السومة المرجعية اللي كتحددوها كحكومة، علاش؟ لأنه ضحية لعبة قذرة أبطالها الوسطاء والسماسرة ومصاصي دماء البشر، لأنه مازال وسيظل رهينة ديال من؟ أو لقمة سائغة بين فكي التجار وأصحاب المطاحن.

اليوم بهذا الحياد السلبي، السيد رئيس الحكومة المحترم، تبينون بأن حسكم الاجتماعي عال وعال جدا، لكن ليس بالفقراء والمستضعفين والمهمشين، ولكن بالفئات الميسورة التي تنعم في رغد العيش، هذا اختياركم، فهنيئا لكم بهذا الاختيار.

نمشيو للسكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، الحكومة مطالبة بتوفير سكن لائق بثمن معقول، بمواصفات الجودة المطلوبة، مطلوب منكم تتدخلو اليوم لمواكبة هاذ القطاع لأنه من أهم محركات الاقتصاد الوطني، مطلوب منكم تتدخلو لتجفيف ينابيع الأزمة بين المتدخلين الفاعلين المنعشين والمستفيد أي المقتني، علاش؟ لأنه كما قلت الدينامو ومحرك الاقتصاد الوطني، اليوم المعاملات العقارية تقلصت وتراجعت، وهذا كيبان كذلك من تقلص مداخيل التسجيل والتنبر، كل ذلك أمام واحد الطفرة نوعية اللي كتعرفها الاستثمارات الخارجية للمغاربة، اللي انتقلت ب 48% من 2016 ل 2019، 48%، هذا دليل آخر، دليل ساطع وبرهان على أنهم ما كيثيقوش فيكم وما راضيينش عليكم وما راضيينش على سياستكم ويختارون الخارج كوجهة تنموية استثمارية مغرية وجذابة.

لابد ما نتكلم شوية على المؤشرات الماكرو اقتصادية اللي كتدعيو بأنكم حريصين عليها وتعضون عليها بالنواجد، النمو نبدا بالنمو لارتباطه الوثيق، بطبيعة الحال، بالتشغيل وبالسلم الاجتماعي، ما تحقق بين 2016 و2019، 2.7% ما سيتحقق ما هو مرتقب وأكيد أنه ما سيتحقق، ليس رجما بالغيب ولكن تأسيسا على قراءة موضوعية تخرج من محبرة الواقع المرتقب هو اللي غادي يتحقق بإذن الله تعالى 2.9%، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن طموحكم الحكومي وبعيدة كل البعد عما التزمتم به في إطار برنامجكم الحكومي، قلتو احنا غادي نحققو واحد نسبة نمو محصورة بين 4.5% و5.5%، أنا كرد في هذه النقطة سأستعين بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون".

المديونية تجاوزت كل سقف مسموح به ومقبول اقتصاديا، المديونية العامة تلتهم اليوم أكثر من 91% من الثروة القومية التي تخلقها بلدنا على مدار سنة كاملة، تحديدا المديونية العامة تجاوزت 91.2% من الناتج الداخلي الخام، هذا ماشي تقديري الشخصي ماشي كلامي، ماشي افتراء، ماشي ادعاء، هذا كلام القائم على تدبير شؤون المحاكم المالية السي إدريس جطو.

والغريب في الأمر واللي كيحير، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما ضاع قد ضاع صحيح، ولكن ما يحير هو أنكم لازلتم تستمرون في الحديث عن هذه الأرقام المزعجة دون أن يهتز لكم جفن، تتكلمون عن تفاقم المديونية العامة ومديونية الخزينة وكأن الأمر عادي لا يشكل أدنى خطر لا على الاقتصاد الوطني ولا على سيادة واستقلالية القرار الاقتصادي الوطني.

ندويو، السيد الرئيس الحكومة، على الاستثمارات الخارجية، عكس ما تقولون وعكس ما تصرحون انخفضت ب 47% خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، وحتى النسبة المسجلة سنة 2018 فهي نسبة غير حقيقية وغير واقعية باش ما نقولش كلام مغشوش السيد رئيس الحكومة، لأنها مرتبطة بعملية تفويت شركة التأمينات (SAHAM) وبصحة موالها.

نجيو لقروض الاستثمار، قروض الاستثمار ما تعداتش 2% عكس 10% و12% اللي كانت كتحقق هادي 8، 9 و10 سنوات، 2% بما فيها القروض الممنوحة في إطار استرداد الضريبة على القيمة المضافة أو ما يعرف بالمصدم (Le Butoir)، وهاذ 2% إلى بغينا نمشيو معك بعيد السيد رئيس الحكومة ونحكرو فيها وأن نمعن في قراءتها نجد أنه ليس هناك استثمار ولا حتى نية استثمار لأن 2% ياالاه ياالاه نسبة التضخم اللي انتوما صرحتو بها كحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه حقيقة إنجازاتكم، هاذ الشي اللي عطا الله، أما ما تحاولون انتزاعه من غيركم ونسبه إليكم فهي إنجازات حكومية ومشاريع ملكية ناجحة تخطت لحظة الصفر من زمن الانتقال، "هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه" صدق الله العظيم.

أرونا ماذا عملت أيديكم وسواعدكم وعقولكم، السيد رئيس الحكومة، أما ما دون ذلك فلا فضل لكم فيه على الإطلاق.

حكومة ينقصها الانسجام والتناغم والتكامل، السيد رئيس الحكومة المحترم.

حكومة لم تتفق مكوناتها على ملامح ومفردات وثيقتها المشتركة،

أقصد ميثاق الأغلبية، إلا بعد انقضاء سنة كاملة عن توليها المسؤولية، مشغولة بالهوس، بهوس التدافع وبهاجس الانتخابات، تفكرون في الانتخابات المقبلة ولا تفكرون في الأجيال المقبلة السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا هو اللي واقع.

خرجات وتصريحات يومية متناقضة تعمق أزمة البلاد وتدفع بها إلى التجدر في تربة عميقة، وزراء يخرجون للاحتجاج واحتجوا حتى جف اللسان في الحلق، السيد رئيس الحكومة، احتجوا علما بأنه ما ينبغي أن يتردد في الشوارع هو صدى إنجازات الحكومة وليس صدى أصوات الوزراء.

السيد رئيس الحكومة،

هذا رمضان ومادام الدين النصيحة ما كاين باس إذا اسمحتو لي وأنا أصغر منكم ننصحكم وننصح الوزراء، اعملوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في الحديث الشريف، وهو بالمناسبة حديث صحيح: "ابتغوا الحوائج بعزة الأنفس فإن الأمور تجري بالمقادير"، صدق رسول الله الكريم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أتمنى أن نكون مرآة عاكسة لدواخلكم ومرآة عاكسة لما تجدون حرجا عظيما في الإفصاح عنه والبوح به أمام المغاربة، وإلى ما اقتنعتوش، السيد رئيس الحكومة، بكلامنا وهو كلام منطقي ومؤسس على واقع ويمتح إلى الواقع إلى ما اقتنعتوش به أنا أدعوكم إلى مناظرة علنية، شريطة أن يوافق أميننا العام الأخ الدكتور نزار بركة، ونترك لكم حرية اختيار المواضيع التي تتقنونها وحرية اختيار الملفات التي تحيطون بعناصرها السيد رئيس الحكومة، فقط للمزيد من المكاشفة والمزيد من التصارح بالحقائق أمام المغاربة، ويمكن نقارعو الحجة بالحجة ويمكن حتى نتراشقو بالصحون، صحون العلم والفكر والوطنية وعشق هذا البلد، لا صحون الخزف وصحون الطين وصحون ما نعرف هذاك الشي اللي اتهمتينا به السيد رئيس الحكومة، الأساسي هو أن نكونو أمام المغاربة اللي مرة أخرى الله يهديك عليهم.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في حدود 24 دقيقة و55 ثانية، الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

يالاه السيد الرئيس مرحبا.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، في هذه الأيام المباركة من هذا الشهر الفضيل، أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وهي فرصة للتأكيد أننا أمام لحظة دستورية هامة، تأتي تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، والتي تهدف بالأساس إلى تمكين البرلمان بصفته التمثيلية للأمة من الاطلاع على مدى التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، باعتباره وثيقة تعاقدية بين المؤسسة البرلمانية والحكومة التي نالت على أساسه التنصيب البرلماني.

وهي مناسبة أيضا لنهنئكم، ومن خلالكم أعضاء حكومتكم، على هذه الحصيلة المشرفة، وعلى وفائكم لمضامين البرنامج الحكومي كوثيقة مؤطرة لعملكم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هي فرصة اليوم لنذكر بأن حكومتكم جاءت على إثر مخاض عسير ومكلف للبلاد، بسبب ما اصطلح عليه ب "مرحلة البلوكاج"، التي امتدت لستة أشهر، حيث حاول البعض الالتفاف على نتائج الانتخابات التشريعية ل07 أكتوبر 2016، وهي الاستحقاقات التي قال فيها الشعب كلمته بخصوص حصيلة الحكومة السابقة التي كان يرأسها الأستاذ عبد الإله ابن كيران، بتمكينه لحزب العدالة والتنمية من المرتبة الأولى، وهو ما أهله دستوريا لقيادة الحكومة للمرة الثانية.

وعلى الرغم من محاولات البعض الدعوة إلى تجاوز منطوق الفصل 47 من الدستور، بعد إفشال تشكيل الحكومة، فقد أبت حكمة جلالة الملك إلا التأويل الديمقراطي لهذا الفصل، عبر اعتماد المنهجية الديمقراطية، بتعيينكم لتشكيل الحكومة خلفا للأمين العام السابق لحزبكم، باعتباركم الرجل الثاني في الحزب، حيث كنتم تشغلون منصب رئيس مجلسه الوطني.

ورغم نجاحكم في تشكيل الحكومة، والحصول على الثقة البرلمانية بتاريخ 26 أبريل 2017، إلا أن حكومتكم ظلت تحت قصف قوى التبخيس والتيئيس، التي حاولت استغلال الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت ببعض الأقاليم، بالحسيمة وزاكورة وجرادة، التي انتفضت ضد التهميش نتيجة الخصاص وضعف العدالة المجالية المتراكمان لعقود من الزمن، ونتيجة للوهم الذي سوق لساكنة بعض من هذه المناطق، من طرف بعض الجهات، خلال استحقاقات انتخابية سابقة. وهو ما أفضى إلى محاكمات، كنا ولازلنا نعتقد أن أحكامها

كانت قاسية ومؤلمة، ويحدونا أمل كبير في مبادرة شاملة للطي النهائي لها، خصوصا بعد العفو الملكي الذي صدر لفائدة بعض من الشباب المحكومين في إطار هذه الأحداث.

كما حاولت هذه القوى الركوب على بعض الاحتجاجات الفئوية، واستغلال الحملة الشعبية لمقاطعة بعض العلامات التجارية التي انطلقت من منصات شبكات التواصل الاجتماعي، كل هذا من أجل إرباككم عن تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجكم، والتشكيك في مصداقية المؤسسات الدستورية للبلاد من حكومة وبرلمان، ومؤسسات الوساطة من أحزاب ونقابات.

وبالقدر الذي استهجنا هذه المحاولات البئيسة، للركوب على هذه الأحداث، لحسابات سياسوية صرفة، بقدر ما دعونا إلى الحرص على الفهم العميق للأسباب التي أدت إلى هذه الاحتجاجات، والتعبيرات المجتمعية والشبابية الجديدة، من أجل تقديم الأجوبة المناسبة والحقيقية عليها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بناء على ما سبق، فإننا نقدر الظروف الخاصة التي تشكلت فيها حكومتكم، ونقدر الصعوبات السياسية التي أحاطت بتركيبتها، ونتفهم الإكراهات المؤسساتية التي مررتم بها قبل تشكيلها، كما نقدر حجم الدعاية المضادة والقصف الإعلامي المتحيز الذي تغذيه كمية هائلة من الأخبار الكاذبة والافتراءات اليومية والمحاولات الحثيثة لتضليل الرأي العام وتأليبه ضد أي خطوة إصلاحية تعتزمون إطلاقها.

نحن نقدر الظروف العامة الصعبة التي تشتغل في ظلها هذه الحكومة، ولذلك لا يسعنا إلا أن نهنئكم على الروح التوافقية التي تديرون بها هذه المرحلة، كما نهنئكم على حجم الإنجازات المعتبرة التي تعبر عنها الأرقام الملموسة للعديد من البرامج الاجتماعية المختلفة.

ورغم هذا السياق الصعب، وعلى الرغم من بعض أوجه القصور، التي لا يمكن لعاقل نفيها، استطاعت بلادنا، والحمد لله، البصم خارجيا وداخليا على إنجازات دالة، نذكر منها على سبيل المثال:

- القرار الأخير لمجلس الأمن بخصوص قضيتنا الوطنية، قضية الصحراء المغربية، حيث جاء القرار الذي صدر يوم 30 أبريل الأخير، معززا للطرح المغربي، الطرح الذي شهد له المنتظم الدولي باعتباره طرحا سياسيا واقعيا، حيث أكد القرار أن الحل يجب أن يكون "سياسيا وواقعيا وبراغماتيا ومستداما، وقائما على التوافق".

وبهذه المناسبة نؤكد انخراطنا الشامل، ومهما كانت الظروف، إلى جانب كافة القوى الحية لبلادنا، للدفاع عن ثوابتنا الوطنية وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، كما نرفع تحية إكبار وإجلال لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة وقوات الأمن الساهرين على أمن واستقرار هذا الوطن؛

- الحدث الثاني، السيد رئيس الحكومة، هو توقيع المغرب لاتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي، هما اتفاقية الصيد البحري والاتفاق الفلاحي، اللتان صادق عليهما البرلمان الأوروبي وهما الاتفاقيتان اللتان تحترمان سيادة المغرب على كامل ترابه ودون تمييز بين أقاليمه الشمالية والجنوبية. وهو الانتصار الذي تم بفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الدبلوماسية الموازية البرلمانية، وهي فرصة للتنويه بالعمل الدبلوماسي الموازي الذي يقوم به البرلمانيون في مختلف الشعب الدبلوماسية، كان آخرها مواكبة التصويت الإيجابي وبالإجماع للجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على تقرير تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية مع البرلمان المغربي؛

- الحدث الثالث، السيد رئيس الحكومة، هو اتفاق الحوار الاجتماعي بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن ضمنهم شريكنا في الفريق: الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يوم 25 أبريل 2019، يمتد لثلاث سنوات وهو الاتفاق الذي نعتبره تاريخيا، خصوصا وأن آخر اتفاق للحوار الاجتماعي كان بتاريخ 26 أبريل 2011، بعدما تم إفشال اتفاق 2016 مع رئيس الحكومة السابق الأستاذ عبد الإله ابن كيران، لأسباب سياسوية جد ضيقة، مما حرم الشغيلة المغربية من مكاسب كانت ستستفيد منها منذ ذلك التاريخ.

ومن شأن هذا الاتفاق أن يسهم في إرساء قواعد السلم الاجتماعي وترسيخ وتعزيز الثقة بين الإدارة ومختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وخلق أجواء التفاهم، وتوفير شروط الاستقرار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

باستحضار هذا السياق وبالاطلاع على ما حققتموه من منجزات، لا يسعنا إلا أن نصف حكومتكم ب: حكومة الصمود وسط الإعصار، الإعصار الذي قاومتموه بالصبر والتؤدة وتحمل الضربات والإنجاز الهادئ، ولذلك نعتبر أن محطة مناقشة حصيلتكم المرحلية، محطة مفصلية في عمر حكومتكم، باعتبار الإنجازات المعززة بالأرقام والمؤشرات الناطقة التي أدليتم بها.

وللمشككين والمبخسين نورد نزرا يسيرا مما تم تحقيقه على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتين متتابعتين؛

ثانيا، تقدم مطرد في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019؛

ثالثا، الارتفاع الملحوظ والمحمود في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 55% بين سنتي 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم؛

رابعا، تحقيق نسبة 81% من الأهداف المتوخاة على مستوى التشغيل في مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، من خلال إحداث أزيد من 400.000 منصب شغل في القطاع الصناعي؛

خامسا، تعزيز مجهود التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل حوالي 140.000 خلال الولاية الحكومية الحالية؛

سادسا، تصدر بلادنا للمرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج تقدر ب 50.5%، ونفس الرتبة في جودة البنيات التحتية السككية؛

سابعا، احتلال المغرب للمركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في مؤشر الربط البحري المنتظم لسنة 2018.

إنها، السيد رئيس الحكومة، بعض من المؤشرات الرقمية الدالة على مجهود الحكومة في القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها.

إنها مؤشرات ومنجزات لا تخطئها النظرة الوطنية العادلة والتقييم الموضوعي، بعيدا عن الخطابات الفضفاضة والتلفيقية المؤثثة بالمعطيات المغلوطة التي سمعنا نموذجا منها قبل قليل والبعيدة عن الخطابات الواقعية والتحليلات الرصينة التي يحتاجها المغرب اليوم.

إننا مقتنعون، السيد رئيس الحكومة، أنكم تسيرون في الاتجاه الصحيح ما دامت المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي باشرتموها في تقدم واضطراد مستمرين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن النفس الاجتماعي واضح وبين في عمل حكومتكم، وتشهد على ذلك الإجراءات المتخذة، والإنجازات المحققة، والمعززة دائما بمؤشرات رقمية ملموسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أيضا نشير إلى:

- الرفع من ميزانية برنامج "تيسير" بميزانية سنوية تفوق 2 مليار درهم، مع توسيع مداه الجغرافي؛

- تمكين حوالي 35000 من متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة، وبنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين؛

- توسيع قاعدة المنوحين من الطلبة، ليصل عددهم 382.000 خلال سنة 2019، مقابل 329.000 سنة 2016 أي بزيادة 15%؛

- تفعيل وتبسيط مساطر نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة، ليصل عدد الطلبة المنخرطين حوالي 57.000 منخرط؛

- تفعيل نظام التغطية الصحية، ونظام معاشات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، من خلال اعتماد القانون المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدتهم، وإصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بذلك؛

- ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد"، الذي فاق عدد مؤَمَّنيه 12 مليون نسمة؛

- توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، مع إدراج الأمهات المعوزات والكافلات؛

- تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018، وبرمجة 200 منصبا جديدا لسنة 2019؛

وغيرها، السيد رئيس الحكومة، كثير من الإجراءات والإنجازات المعززة بالأرقام والمؤشرات التي وردت بتفصيل في حصيلتكم المرحلية.

ويبقى الورش الكبير الذي من شأن إنجازه تحقيق النجاعة المطلوبة والاستهداف المعقلن في تنزيل البرامج الاجتماعية هو اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، وهو ما يتطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، اتخاذ ما يلزم من إجراءات، من أجل التسريع بإخراج هذا السجل إلى حيز الوجود، في أقرب وقت، للرفع من مستوى الاستجابة للحاجيات الملحة لمختلف الفئات الاجتماعية المعنية.

كما نؤكد من جهة أخرى في فريق العدالة والتنمية على أن مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، وتثبيت الجهة كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار من التكامل مع أدوار الدولة وباقي الجماعات الترابية، يشكل، تنزيل هذا الورش، مدخلا من مداخل معالجة عدد من الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المحلية والمعضلات المتعلقة بالمطالب الملحة واليومية للمواطنين، والتي سيضل منطق الدولة المركزية عاجزا عن التفاعل الحقيقي والسريع معها.

كما أن ضعف وقصور التنمية المحلية عن الاستجابة للتطلعات المتزايدة للمواطنات والمواطنين تولد حركة من الاستياء العارم خاصة في المجالات الترابية التي تعاني من تدني في مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع نسبة الهشاشة وارتفاع عدد العاطلين وضعف البنية التحتية، وقد ترجم هذا الاستياء إلى حركات احتجاجية ضد العجز الحاصل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تلبي حاجيات المواطنين وتصون كرامتهم.

ونثمن في هذا الإطار ما بذلته حكومتكم من جهود في سبيل استكمال مسار تنزيل هذا الورش الحيوي، وهو ما تؤشر عليه الحصيلة المرحلية التي قمتم بعرضها بهذا الشأن، ومنها بالخصوص:

- استكمال إخراج جميع النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛

- تعزيز الموارد المالية للجهات بالرفع من حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى 5%، بالإضافة إلى الموارد الهامة التي تم تخصيصها من الميزانية العامة؛

- إخراج مرسومين جديدين يعتمدان معايير أكثر إنصافا، سيتم العمل بهما في استفادة الجهات من صندوق التأهيل الاجتماعي، وفي توزيع الموارد المالية لصندوق التضامن بين الجهات.

كما لا يفوتنا أن نثمن إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري، نظرا لأهميته القصوى في إنجاح هذا الورش الحيوي.

كما لا يفوتنا أن نثمن الزيارات التي تقومون بها إلى جهات المملكة للإنصات والاطلاع عن قرب على ملاحظات وتطلعات السكان وممثليهم.

كما ندعوكم على الخصوص إلى:

- التسريع بوضع الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة ومساندة الجهات لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، والتي نصت عليها المادة 250 من القانون التنظيمي للجهات، والتي يظل التأخر في إخراج النص التنظيمي المتعلق بتطبيق مقتضياتها، غير مبرر بعد أزيد من ثلاث سنوات على انتخاب المجالس الجهوية؛

- العمل على تجاوز بعض الهواجس والحسابات الضيقة غير المفهومة في كثير من الأحيان، والتي تحد من القدرة على تعزيز وتكريس منطق التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية، في احترام تام لمبدأي التدبير الحر وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بقدر تثميننا لما تم إنجازه في إطار هذه الحصيلة الحكومية المرحلية، فإننا بالمقابل ومن منطلق الغيرة الوطنية الصادقة، ومن منطلق عهد الصراحة معكم الذي التزمنا به أثناء مناقشتنا لبرنامجكم الحكومي منذ سنتين، ومن منطلق الاحتكاك اليومي مع المواطنين، يمكن أن نؤكد لكم بأن هناك قلقا اجتماعيا وسياسيا، ليس حول مستقبل هذه التجربة الحكومية واستمرارها، وليس حول مستقبل هذا الحزب أو ذاك، وليس حول بعض الانشغالات السياسوية الضيقة بمن سيحتل الرتبة الأولى في الانتخابات القادمة التي تفصلنا عنها أكثر من سنتين، ليس هذا ولا ذاك، السيد رئيس الحكومة.

هناك قلق كبير حول مستقبل بلدنا ككيان حضاري واجتماعي وسياسي يحاول أن يشق طريقه بإصرار نحو نادي الدول الصاعدة، في ظل تحديات كبرى يعرفها ويعيشها العالم من حولنا وسط تحولات متسارعة يعيشها النظام الدولي بشكل عام ستعصف بالعديد من القواعد الكلاسيكية المستقرة في العلاقات الدولية، مما يتطلب الكثير من اليقظة والحذر والانكباب على تعزيز الوحدة واللحمة الوطنيتين ونبذ كافة الدعوات الانقسامية والنعرات التجزيئية التي تخدم مخططات أعداء الوطن.

هناك قلق مجتمعي عميق حول مستقبل أبنائنا، وأي نوع من التعليم يؤهلهم لخوض تحديات القرن الواحد والعشرين، في ظل عالم تتطور فيه المعارف، وتنتقل فيه المعلومات الجديدة بشكل متسارع، ووسط كم هائل من التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتطور المعلوماتي، الذي لا مستقبل لنا إلا بالانخراط فيه، وهو ما يحتاج بالفعل إلى إرادة سياسية جماعية قوية، لإحداث ثورة حقيقية داخل منظومتنا التربوية، تستحضر التطور الكبير الذي يعرفه العالم على هذا المستوى.

هناك، السيد رئيس الحكومة، قلق مجتمعي عميق حول ضعف استيعاب نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الكفاءات والأطر والأدمغة، التي تغادر البلاد يوميا، بحثا عن حياة أكثر جودة وأكثر استقرارا.

إننا ندق ناقوس الخطر حول تفاقم هذه الظاهرة، وندعو الجميع، مؤسسات الدولة، وأحزاب سياسية، ونقابات، ومجتمع مدني، إلى فتح نقاش صريح حول الأسباب الحقيقية لهذا النزيف وسبل معالجته.

إننا نعتقد أيضا أن حجم الإنجازات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية لا ينبغي أن ينسينا أولوية البناء الديمقراطي والتمتين المؤسساتي ومواصلة الإصلاحات السياسية الضرورية لممارسة حياة سياسية واجتماعية سليمة، تتعزز فيها الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، وتضمن فيها ممارسة الحريات العامة، وتحترم فيها الحياة الخاصة للأفراد.

وفي هذا السياق، لابد أن يلعب القضاء دوره كسلطة مستقلة في حماية الحقوق والحريات، وهو ما يتطلب المزيد من مواكبة المشروع الطموح للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة بالنقاش والتقييم الضروريين قصد تأهيل قضائنا وتطويره من الناحية البشرية والمالية، وأساسا من حيث جرعات النزاهة والاستقامة، اللتان لا مستقبل لاستقلال القضاء بدونهما، وهو ما يتطلب من الجميع الحرص على تجاوز كل الاختلالات التي من شأنها التأثير على مكانة ومصداقية وصورة العدالة في بلادنا.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نعبر عن قلقنا الشديد من قرار متابعة المستشار البرلماني الدكتور عبد العلي حامي الدين، ونستغرب من إعادة إحياء ملف يعود إلى ربع قرن، استجابة لشكايات كيدية ذات أغراض سياسية مكشوفة.

وإذ نؤكد على احترامنا الكامل لاستقلال القضاء، فإننا نشدد على ضرورة احترام القواعد الجوهرية التي تمثل الضمانات الأساسية لقواعد سير العدالة والتطبيق السليم للقانون، وننبه إلى خطورة إعادة فتح ملف قضائي من أجل أفعال سبق للقضاء أن قال كلمته فيها بأحكام نهائية مستوفية لجميع درجات التقاضي ومكتسبة لقوة الشيء المقضي به، وهو ما يشكل سابقة تهدد استقرار وسيادة الأحكام القضائية وتمس في العمق بالأمن القضائي.

إننا نتطلع كذلك إلى إعطاء جرعات قوية في مجال تعزيز الرصيد الحقوقي، وتكريس مسار البناء الديمقراطي ببلادنا، خصوصا بعد

إقرار الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان وبلورة مخططها التنفيذي، مما يستلزم تجاوز عدد من الوقائع المشوشة خلال المرحلة الأخيرة، ويتطلب تعبئة جهود كافة الفاعلين وراء إرادة سياسية حقيقية وموحدة، للاستمرار في التفاعل الإيجابي مع انخراط المغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.

إننا في فريق العدالة والتنمية، وبالنظر لما راكمته بلادنا في مجال الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية والإنصاف والمصالحة، نعبر عن ثقتنا الكبيرة في مؤسسات بلادنا من أجل الاستمرار في مسار الإصلاحات المؤسساتية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وفي هذا الإطار نؤكد أنه لا خيار لنا إلا الاستمرار في الإصلاحات، وهو ما يتطلب تنقية الأجواء السياسية، وتصفية بعض الملفات العالقة، من قبيل معالجة مخلفات الأحكام القاسية الصادرة في حق نشطاء الريف وإطلاق سراح بعض الصحافيين وصون حرية التعبير وحرية الصحافة وإطلاق دينامية وطنية لإعادة الاعتبار للعمل الحزبي والسياسي والقطع مع المنع والتضييق الذي يتم خارج نطاق القانون، وتطوير الآليات التشريعية والتنظيمية، لوقف حملات التشهير والقذف، التي تستهدف المؤسسات المنتخبة والشخصيات السياسية، وتروم تبخيس العمل السياسي وإفراغه من عمقه الإصلاحي النبيل.

"إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 20 دقيقة و44 ثانية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للتعبير عن وجهة نظرنا حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة وأفقها المنشود، وأود في البداية أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على عرضكم القيم، وإن كان مجلسنا الموقر يستحق الشكر منكم في بداية عرضكم إسوة بمجلس النواب، صحيح أن مجلس المستشارين لا يمنح الثقة للحكومة بموجب الدستور، ولكن الأكيد أنه يزكيها ويرسخها بأدائه التشريعي المتميز، وعمله الرقابي المتفرد، وإسهامه النوعي في مجال تقييم السياسات العمومية، وبصماته الدبلوماسية الراسخة، وهي حقائق تجعلنا نتطلع الى تدابير وممارسات تجسد المضمون الحقيقي للثنائية البرلمانية القائمة على التمايز والتكامل، خاصة وأن فلسفة الدستور أرادت لمجلس المستشارين بمكوناته المتنوعة أن يكون صوتا للجهوية الموسعة، وحاضنا للحوار الاجتماعي، وفضاء للتشريع الاقتصادي.

بعد هذه الكلمة التي لابد منها اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة أن أؤكد، قبل الخوض في محاور الحصيلة، أن مقاربتنا تستند لمرجعية فكرية وسياسية حركية تمتد لستين سنة، عناوينها: حصر الصراع السياسي داخل المؤسسات وليس حولها، وبناء مغرب التنوع السياسي واللغوي والثقافي.

- مغرب المناصفة المجالية والإنصاف الاجتماعي.

- مغرب يجعل المواقع في خدمة الوطن، ويسمع أصوات المواطنين قبل التسابق على أصواتهم الإنتخابية، حزبنا، السيد رئيس الحكومة، لا يرهن مستقبل الوطن بمحطات انتخابية زائلة ولكن ينتصر للمؤسسات لأنها دائمة، حزبنا حريص على الوفاء بالتزاماته ولكن لن نقبل أبدا الصمت أمام التسابق الإنتخابوي الضيق على حساب مستقبل وطن عظيم من حجم المغرب، نعتز أن نكون من أبنائه الأوفياء والمخلصين، لثوابته ومقدساته، وهو خطنا السياسي منذ فجر الإستقلال وسيظل كذلك.

آملين أن تكون مراجعات باقي التيارات لنهجها العدائي للمؤسسات نهاية التسعينات وما بعدها مراجعة حقيقية، متطلعين إلى أن تلتحق الأقلية الباقية بمغرب المؤسسات.

السيد الرئيس،

قبل التفصيل في بعض محاور الحصيلة لابد أن نسجل باعتزاز ما تحقق لملف وحدتنا الترابية من نجاحات دبلوماسية متواصلة في مختلف المحافل الدولية، والقارية، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والجهود الجبارة للدبلوماسية الوطنية الرسمية والموازية، مجهودات رسخت عدالة الموقف المغربي القاضي بأن الحل الوحيد لهذا النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء هو الحكم الذاتي في ظل الجهوية المتقدمة وفي إطار سيادة المملكة المغربية.

وتعزيزا لهذه الجهود، نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى بلورة إستراتيجية دبلوماسية متكاملة، تدعم دور البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني لاختراق مناورات خصوم وحدتنا الترابية في مختلف المنتديات، والتعجيل باستكمال النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية كخير جواب يعزز المسار الديمقراطي والتنموي والحقوقي المميز لبلادنا، وفي هذا الإطار، وبكل فخر واعتزاز، لا يسعنا إلا أن نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ومسؤولي وأطر الإدارة الترابية على تضحياتهم

الجسام لتحصين أمن الوطن وسلامة المواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

حرصا منا على خصوصية مجلسنا الموقر، وفي إطار التكامل مع مداخلة زملائنا الحركيين في مجلس النواب، سنركز في مداخلتنا على المحاور التالية:

أولا: نحو بناء مؤسساتي يعانق السقف الدستوري:

فبعد ثمانية سنوات على التحول الدستوري ببلادنا نعتقد أننا في حاجة إلى وقفة لتقييم المنجزات في مجال تفعيل مضامين الدستور، وقياس الوتيرة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن انعكاس فلسفة وروح الدستور في خطاب وممارسات الوسائط المؤسساتية والحزبية والنقابية والجمعوية؟

فبكل موضوعية فالأداء المؤسساتي يظل دون السقف الدستوري؟ والأحزاب والنقابات في حاجة إلى النهوض بأدوارها التمثيلية والتأطيرية خاصة والشارع يبدع أشكالا للتأطير الذاتي، بعيدا عن الوسائط التقليدية، مما يترك المجال لتيارات تستثمر في هشاشة الثقة بين المواطن والمؤسسات، لخدمة أجندات شعبوية تعادي مصلحة الوطن.

وفي هذا الإطار، لم يعد مقبولا أن نجعل من المؤسسة التشريعية معتركا لصراعات سياسوية تعطل مشاريع قانونية في غاية الأهمية، من قبيل مواصلة خرق الدستور بتعطيل صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتنظيم الإضراب، والمماطلة، لدوافع إيديولوجية وانتخابوية، في إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين، وغيرها من القوانين ذات الطابع الاجتماعي، بل إن عدة قوانين صادق عليها البرلمان لازالت تنتظر المراسيم والنصوص التطبيقية.

في هذا السياق كذلك، نعتقد أن مراجعة القوانين التنظيمية للأحزاب والانتخابات والجماعات الترابية أصبح ضروريا لتصحيح الإختلالات المسجلة في الممارسة، إلى جانب إصلاح القوانين المنظمة للنقابات والغرف المهنية لتساير التحول الدستوري والمجتمعي، وتواكب المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا.

ثانيا: دعامات ومعالم النموذج التنموي البديل:

مما لا شك فيه السيد رئيس الحكومة، أن المغرب في ظل دستور 2011، يحتاج إلى نموذج تنموي بديل، يحصن المكتسبات الإيجابية، ويصحح الاختلالات، وهو مطلب ملح دعا إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأكدته شواهد الواقع الملموس والمتجلي في عجز نسبة النمو عن بلوغ مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي القادر على خلق الثروة وتوزيعها بعدالة اجتماعية وإنصاف مجالي، والخروج ببنية الاقتصاد الوطني من عتبة الهشاشة والضعف.

وفي منظورنا الحركي، ففضلا عن الإصلاح السياسي الضروري والملح فإن إحدى المفاتيح الأساسية لهذا النموذج التنموي المنشود تتمثل في دعامة الحكامة الناجعة، وترتيب الأولويات، والتوجيه الأمثل للاستثمارات العمومية، وبناء نماذج تنموية جهوية محكمة تؤسس في قواسمها المشتركة ومعالمها الخصوصية لنموذج تنموي وطني، قوامه محو الفوارق المجالية والاجتماعية، وإنصاف الجهات والفئات التي حرمتها السياسات العمومية المتمركزة منذ عقود من حقوقها المشروعة في التنمية.

النموذج التنموي البديل، كما نتصوره، يحتاج إلى رؤية اقتصادية جديدة تجعل المقاولة الوطنية محورا أساسيا، وتوفر التدابير الإيجابية لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى، وتحسين مناخ الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الكفيلة بتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة التشغيل، رؤية إقتصادية تقوم على تقييم وتقويم المخططات الإستراتيجية القطاعية، وتؤسس لما بعدها بمنظور يجعل نتائجها الإيجابية تنعكس مجاليا واجتماعيا، والجواب على السر في عدم إنعكاس المؤشرات المتفائلة والأرقام المعلنة على الحياة اليومية للمواطنين، رؤية اقتصادية تؤسس لمشاريع تساهم في توسيع قاعدة التشغيل، وتدمج الشباب في الدورة الاقتصادية.

رؤية اقتصادية جديدة تجعل المؤسسات العمومية والشبه العمومية تنخرط بقوة في الجهاد التنموي الاقتصادي والإجتماعي، من خلال فرض آليات الحكامة في تدبيرها، بدل مواصلة ضخ الإعتمادات في صناديقها للتغطية عن عجزها .

رابع الدعامات، السيد رئيس الحكومة، لهذا النموذج التنموي البديل هي إصلاح جبائي جوهري وشامل، يوفر البساطة والعدالة الجبائية، ويوسع الوعاء، ويخفف الضغط الجبائي عن المقاولات والقدرة الشرائية للمواطن.

نظام جبائي يوفر تحفيزات ضريبية للجهات والأقاليم المهمشة قصد خلق جاذبية للاستثمار فيها، ومدخل ذلك في نظرنا هو مراجعة شاملة لمدونة الضرائب، ومدونة الجمارك، ومدونة تحصيل الديون، والجبايات المحلية، بدل مواصلة تصريف تعديلات جزئية ومناسباتية في بنود القوانين المالية.

خامس الدعامات، هي حل إشكاليات العقار بمختلف أنواعه بغية توفير وعاء قادر على جذب الاستثمار، وفي صدارتها حل المعضلة المزمنة لأراضي الجموع بما يدمجها في الدورة الإنتاجية والإستثمارية ويضمن المصالح المشروعة لذوي الحقوق ومالكيها الفعليين.

كما نتطلع إلى التعجيل بتفعيل المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة.

ثالثا: مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب:

لا خلاف، السيد رئيس الحكومة، أن خيار الجهوية الموسعة هو

جوهر النموذج التنموي البديل، وبعد ثلاثة سنوات عن إنطلاقة هذا الورش المهيكل لصناعة القرار التنموي، واستحضارا لصعوبات التأسيس، فتطلعنا كبير إلى مزيد من الإرادة السياسية من طرف الحكومة لرفع اليد عن الإختصاصات الذاتية المخولة قانونا للجهات، والإنخراط الفعلي في تنفيذ التعاقدات المشتركة بين المجالس الجهوية والقطاعات الحكومية، وأجرأة ميثاق اللاتركيز الذي كان طموحنا أن تتم صياغته كقانون ليكتسب قوته بشكل أكبر.

نجاح هذا الخيار كذلك يتطلب مراجعة معايير رصد الإعتمادات للجهات وباقي الجماعات بتغليب مؤشر الخصاص التنموي، وإقرار فعلي للتضامن بين الجهات المحظوظة والجهات المحرومة، والتمييز المجالي الإيجابي للجماعات ذات الموارد المحدودة.

نجاح الجهوية، السيد رئيس الحكومة، يتطلب كذلك قرارات حاسمة لتحقيق التوازن الإداري المجالي، ومدخل ذلك في منظورنا الحركي هو الانتقال بالوظيفة العمومية من نمطها التقليدي المركزي إلى خيار التوظيف العمومي الجهوي، وجعله قاعدة للتوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وهو ما يستوجب التأسيس له في مراجعة جذرية للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

بلوغ الأهداف المتوخاة كذلك من ورش الجهوية الموسعة يقتضي إستراتيجية حكومية ما فوق قطاعية لمحو الفوارق المجالية والاجتماعية، وتنفيذ الالتزامات المالية للقطاعات الحكومية إسوة بما أقدمت عليه عدة مجالس جهوية لتفعيل هذا البرنامج الواعد والهادف إلى تنمية قروية مستدامة لا يمكن حصرها فقط في الفلاحة والتجهيزات الأساسية، بغية بناء مجتمع قروي وجبلي مستقر، هو مصدر عيش المدن بخبزها ومائها ولحومها، وبثرواته البشرية والطبيعية الغنية.

وفي هذا السياق، وإذ نحيي ما تحقق وما هو مبرمج في مجال الطرق القروية فإن القلق يساورنا عن مآل هذا الاستثمار الضخم (22 ألف كلم) في مجال الصيانة بعد إنجازها

وبخصوص الماء والكهرباء في الوسط القروي، وإذ نسجل الأرقام والنسب الإيجابية المعلنة (ما يقرب 96%) فإن هذه النسب والأرقام سرعان ما يفندها الواقع الملموس على اعتبار أنها مبنية على احتساب الربط بالمراكز والدواوير، والأرقام الحقيقية التي نريدها السيد رئيس الحكومة، هي نسب وصول الماء والكهرباء إلى المنازل المستفيدة، أو بتعبير أدق عدد (العدادات).

دون الحديث طبعا عن إشكالية التطهير السائل.

ومن أجل تنمية قروية وجبلية ناجعة، نعتقد جازمين في الفريق الحركي أن الأمر يحتاج الى مخطط تنموي موجه لهذا الوسط الحيوي، يجمع شتات التدخلات القطاعية، ويوحد الإعتمادات الموزعة على عدد كبير من الصناديق والحسابات الخصوصية، كما يحتاج الأمر إلى مجهود تشريعي يعيد النظر في نظام التعمير بالعالم القروي، ويخرج قانون الجبل إلى حيز الوجود، مع مراجعة شاملة لقانونين (ذي القرنين) قانون 1919 للأراضي السلالية، وقانون 1917 المتعلق بالملك الغابوي.

رابعا: رهانات العدالة الاجتماعية والديمقراطية الثقافية:

الأكيد، السيد رئيس الحكومة، أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت، وأن كل خيار تنموي يضل نجاحه محدودا ما لم يكن له مضمون اجتماعي، وانعكاس إيجابي على أوضاع المواطنين، وفي هذا الإطار نتوقف عند قطاعين أساسيين لهما صلة وثيقة بالتنمية البشرية، وهما قطاعا التعليم والصحة.

فبخصوص منظومة التربية والتكوين، فنحن نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين باعتباره إطارا لتنزيل الرؤية الإستراتيجية، والتي مع الأسف ضاع من سقفها الزمني أربع سنوات، وباقي الزمن مهدد بالهدر في ظل طغيان الحسابات الإيديولوجية والانتخابوية على مصلحة المدرسة والتلميذ.

وبخصوص إصلاح هذه المنظومة، فتطلعنا في الفريق الحركي إلى تعميم التعليم الأولي، وضمان جودة التعليم والتكوين لا من حيث المناهج ولا من حيث الحكامة، ومعالجة إختلالات التعليم في الوسط القروي عبر تعميم تجربة المدارس الجماعاتية، وتعميم النقل المدرسي، وبناء مدرسة المساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة عبر ترسيخ مكانة اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، والانفتاح على اللغات الأجنبية لتدريسها والتدريس بها.

وفي مجال الصحة، نعيد التأكيد على ضرورة مراجعة الخريطة الصحية بغية إنصاف الجهات والأقاليم المحرومة من البنيات والخدمات الصحية، وتعبئة الموارد لضمان نجاح خطة 2025، إلى جانب وضع مخطط لصحة القرب موجه للوسط القروي والمناطق الجبلية مع العمل على حل إشكالية الموارد البشرية.

وإذ نثمن مجموع البرامج الموجهة للتماسك الإجتماعي، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تجميع هذه البرامج البالغة أزيد من 130 برنامج وإجراء، في منظومة موحدة، كما نتطلع إلى التعجيل بإخراج السجل الاجتماعي لتحديد الفئات المستحقة وفق معايير موضوعية.

وعلاقة بهذا التوجه الاجتماعي، فإننا نسجل ضرورة الانتقال من منظور قائم على الحماية والحد من الهشاشة إلى مقاربة قائمة على التنمية الاجتماعية.

من جهة أخرى، ونحن نستحضر بعض هذه البرامج من قبيل تيسير والرميد على سبيل المثال، فليس الأهم ترويج الأعداد المستفيدة، بل ضرورة تقييم مفعولهما ومدى بلوغ أهدافها؟

فبخصوص الرميد، ولأكثر من مرة نعيد التأكيد على مسامعكم، السيد رئيس الحكومة، أن نجاح هذه البطاقة رهين بجعلها مثل بطاقة

التعريف الوطنية كي توفر العلاج لكل مواطن في مختلف جهات المملكة، أما عن تيسير، فهل قمتم السيد رئيس الحكومة بتقييم نتائجه لمعرفة مدى تحقيق أهدافه التربوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يظل العمود الفقري لكل نموذج تنموي ناجح هو التنمية الثقافية، وإقرار الديمقراطية اللغوية والثقافية كدعامة للديمقراطية بمفهومها الشامل، وفي هذا الصدد، نتطلع إلى دعم القطاع وإيلائه المكانة المستحقة، وبلورة سياسة ثقافية عمومية قادرة على ترجمة أحكام الدستور في ديباجته الملزمة وفي فصله الخامس.

وهو ما يتطلب رفع اليد عن القوانين التنظيمية ذات الصلة بترسيم اللغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لتخرج إلى حيز الوجود، علما أن هذه القوانين ليست هدفا في حد ذاته بل منطلقا يحتاج إلى برنامج عملي بتمويلات لازمة لأجرأة التنوع اللغوي والهوياتي في الحياة العامة، وجعل الثقافة الوطنية بتنوع تعابيرها وروافدها أولوية وليس ملحقا أو مكملا في البرامج الحكومية.

السيد رئيس الحكومة،

ختاما، كثيرة هي الانشغالات والقضايا ذات الصلة بعرضكم القيم، ولكن نكتفي بهذا القدر، متطلعين إلى أن تكون المدة المتبقية من هذه الولاية فرصة لتحقيق المزيد من المنجزات، وتصحيح الاختلالات المسجلة، وبالتالي إرساء منظومة العمل المشترك للرقي بدور المؤسسات، واستعادة العمل السياسي لنبله وفعاليته، والعمل من أجل حماية وتحصين التعددية السياسية كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، واستحضار أن المغاربة قد يتحملوا تأخر حقهم المشروع في التنمية، ولكن شريطة أن يتيقنوا أنه في الطريق إليهم.

وفعلا فالمغاربة، كما جاء في ختام عرضكم السيد رئيس الحكومة، قد يكونوا مطبوعين بعدم تقدير أنفسهم، ولكن الأهم أن يروا سياسات عمومية تقدر أوضاعهم وتصون كرامتهم، وتحقق طموحهم المشروع في العيش الكريم، ومستقبل يتقاسمون منافعه بعدالة وإنصاف.

وفي الأخير، نهنئ وزارة الإسكان وسياسة المدينة، ومن خلالها الحكومة على انتخاب المغرب عضوا بالمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بنيروبي بدولة كينيا، يوم 27 ماي 2019 وهذا مكسب مهم للمغرب والمغاربة.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 16 دقيقة و33 ثانية.

المستشار السيد لحسن أدعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أعبر عن موقف فريقنا من هذه الحصيلة المرحلية.

فمن حسنات هذا العهد الدستوري الجديد، هذه اللحظة التي نناقش فيها هاته الحصيلة، والتي تعتبر تمرينا ديمقراطيا يؤسس لمبدأ التلازم بين المسؤولية والمحاسبة، فإلى أي حد نجحنا في هذا التمرين؟ وإلى أي حد توفقنا في إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ الذي يبقى مطلب ملك وشعب تواقين معا لمغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية وتكافؤ الفرص لجميع أبنائه.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نهنئ أنفسنا كمغاربة على الإجماع الوطني الحاصل وراء جلالة الملك بخصوص قضية الصحراء المغربية، هذا الإجماع وهذه التعبئة الداخلية والجماهيرية مكنتنا كمغاربة من تقزيم أطروحة الانفصال وإفراغها لدى المنتظم الدولي، حيث أصبح العالم يوما بعد يوم يقتنع بصواب الطرح المغربي القائم على إقرار نظام الحكم الذاتي في هذه المنطقة، رغم مكائد الخصوم وأعداء الوطن من جيراننا الذين فشلوا في إنجاح مخططات المحاور، حيث اندحروا في البرلمان الأوربي في عدة مناسبات، وعلى رأسها الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري، الذي نجحت فيه بلادنا عبر تعبئة وانخراط كافة مؤسساتنا الدستورية، التي ناضلت من أجل تبيان عدالة الموقف المغربي، خصوصا مؤسسة البرلمان المغربي بمجلسيه.

وبهذه المناسبة، لا بد أن نقف وقفة إجلال وإكبار لكافة عناصر قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية المرابطة على الحدود، والتي تبذل جهودا جبارة في سبيل استتباب الأمن والاستقرار داخل هذا البلد الآمن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذه اللحظة تفرض علينا المكاشفة وقول الحقيقة للرأي العام الذي يتابع أعمالنا باهتمام بالغ، لذا وجب علينا كفاعلين الارتقاء بمستوى عملنا السياسي والتدبيري باعتماد أسلوب الوضوح والارتقاء بمستوى الخطاب الراقي، والنأي بأنفسنا عن خطاب العدمية والبؤس والتبخيس والضرب تحت الحزام في المؤسسات التي تبقى بالنسبة إلينا المكان الطبيعي لكل نقاش هادئ حول مختلف القضايا الوطنية الكبرى، وهنا لا بد أن أقف عند محطتين أساسيتين اعترضتا مسار هذه

الحكومة:

- محطة تشكيل الحكومة؛

- محطة مناقشة القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن محطة تشكيل هذه الحكومة تعد إحدى المحطات التي ستبقى مؤرخة في التاريخ السياسي المغربي، بالنظر للنقاش الدستوري والقانوني الذي صاحبها، لكونها انتظرت لأكثر من خمسة أشهر لإخراجها، حيث تعددت القراءات المرتبطة بالفصل 47 من الدستور، كان أبرزها والذي تابعه بكل أسف الإعلام الوطني، تلك القراءات السطحية التي ابتدعت تسميات لا علاقة لها بالعمل السياسي المسؤول، ولا بالعمل المؤسساتي المبني على قواعد التفسير العميق والموضوعي للدستور من قبيل البلوكاج، حيث حاولت إغراق النقاش في الفردانية والشخصنة الرخيصة البعيدة كل البعد عن الموضوعية المطلوبة في مثل هاته النقاشات المسؤولة، التي تساهم في البناء الديمقراطي، لا تدميره والعودة به إلى الوراء في تغليط فظيع للمنهجية الديمقراطية، والتي حاول فيها من فشلوا في إخراج الحكومة، وإلصاق هذا الفشل على أطراف أخرى غير معنية تماما بتشكيل هذه الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تبقى محطة مناقشة القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار دورة استثنائية طلبتها الحكومة، والذي فشلنا كأغلبية في إخراجه، نقطة سيئة شابت مسار عمل هذه الحكومة، إذ لم نتوفق كأغلبية في المصادقة عليه بعدما تفجر الخلاف حول الموضوع من طرف أكبر مكونات الأغلبية الحكومية التي أثارت المسألة اللغوية في خروج نعتبره شاردا وغير مناسب، وهو ما تبقى للحصيلة المرحلية إيجابيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مقارنة مع حجم التشويش الذي صاحبها، ونظرة التبخيس التي رافقتها في كل أشغالها من طرف تيار العدمية، فعند مناقشتنا لها سنحاول أن نكون موضوعيين، عبر تثمين المنجزات وتحقيق المزيد من المكتسبات، ومعالجة باقي الاختلالات التي تبقى أصعبها المسألتين الاجتماعية والاقتصادية على السواء.

لذلك، حاولنا من موقعنا أن نبلور رؤية تنسجم مع قناعاتنا وتتفاعل مع المبادرات الملكية الملحاحة على إعداد نموذج تنموي جديد، يسعى إلى تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات المناعة، وتعزيز قدرته على خلق الثروة عبر إبداع المشاريع، حيث تبقى هذه الرؤية هي الكفيلة بإدماج الشباب المعطل في منظومة اجتماعية واقتصادية غير عادلة وغير منصفة اليوم في أفق الانتقال من دولة الدعم إلى دولة التمكين، وهذا ما جسدته–في نظرنا–رؤية مسار الثقة التي شاركت في إعدادها مختلف شرائح المجتمع وفي كافة جهات المملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم الجهود المقدرة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية من طرف الحكومة، وعلى رأسها قطاع الصحة والتعليم، إلا أن هاتين المنظومتين لا زالتا تعاني، ما يفرض الإسراع في مباشرة الإصلاحات الضرورية والمطلوبة، وإخراجها من النزوعات الذاتية والأهواء الإديولوجية، وإقرار الحكامة فيهما، لتبقى معضلة التشغيل مفتاحها الرئيسي هو تشجيع الاستثمار الخاص، والذي يرتكز بدوره على تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والنهوض بأوضاعها، ومحاصرة الاقتصاد غير المهيكل وتأطيره، وتعزيز خدمات القرب وتحسين أداء الإدارة، الذي يبقى اليوم أهم كابح للإصلاح.

رغم ذلك، فإن حجم الإصلاح يبقى مهما ويجب مواصلته بآذان صماء لدعاة التبخيس والعدمية، فإذا كان المجال لا يتسع للوقوف على كل مجهودات الحكومة وإنجازاتها، والتي تطرق شركاؤنا في هذه الأغلبية لجزء مهم منها، فإن المسؤولية تقتضي أن نعرج بشكل سريع على أهم الإصلاحات التي باشرتها، وأسوق هنا أمثلة للقطاعات التي يدبرها وزراء فريق التجمع الوطني للأحرار داخل الحكومة.

قطاع العدل:

ففي قطاع العدل لابد أن نشيد بتفاعل الوزارة السريع مع التوجيهات الملكية في شأن محاصرة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير عبر العمل الجاد والمسؤول الذي سهرت عليه اللجنة المكلفة، دون أن ننسى في هذا الإطار الشجاعة التي أبان عليها عمل المحاكم حيث بلغت عدد القضايا مليونان 867 ألف 47 قضية، ولأول مرة في تاريخ عمل المحاكم يصل تنفيذ الأحكام القضائية مستويات قياسية مما رد الاعتبار للقضاء.

أما على مستوى تدبير الموارد البشرية، استطاعت وزارة العدل تحقيق مبدأ المناصفة في جل المحاكم، حيث وصلت نسبة ولوج كتابة الضبط للعنصر النسوي لنسبة 49.20%، وهو رقم قياسي وطني، وكذا تعزيز الخدمات الإلكترونية في كافة المهن القضائية التي كانت محور عمل الوزارة الوصية، كما قامت بوضع الآليات القانونية والتنظيمية الجديدة لعمل المتفشية العامة في مراعاة تامة للوضع المؤسساتي الخاص باستقلال السلطة القضائية، إنجازات أوقفت الاحتقان داخل المحاكم، وساهمت في تذويب كافة الخلافات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قطاع الشبيبة والرياضة:

لابد أن نسجل بكل اعتزاز الدينامية التي زرعها السيد الوزير الوصي على القطاع، حيث حرك البرك الراكدة فيه، وقام بكل جرأة وشجاعة بإقرار الحكامة داخل دواليب الجامعات الرياضية والتي لازالت تعاني من غياب التدبير الديمقراطي الذي أثر بدوره بشكل كبير على أدائها،

فباستثناء ثلاث جامعات رياضية، فإن باقي الجامعات لا زالت تعاني. لذلك كان له دور كبير في محاربة البيروقراطية والعشوائية، حيث ألزمهم بتطبيق قانون التربية البدنية، ويحارب اليوم بكل شجاعة سرقة الأبطال والكفاءات، وتهجيرهم خارج أرض الوطن من طرف السماسرة.

أما على مستوى قطاع الشباب لا بد أن ننوه بالاستراتيجية المندمجة للشباب التي تبقى أول مبادرة شجاعة للنهوض بأوضاع الشباب والتي يبقى مشروعا وطنيا يجب على الحكومة مجتمعة أن توفر له كافة شروط النجاح، فلأول مرة في تاريخ الوزارة، تعطى انطلاقة بناء 800 ملعب للقرب وإحداث أزيد من 50 منشأة رياضية، ولدعم استراتيجية الشباب ونجاحها تمت إعادة النظر في الخريطة الوطنية لمحطات التخييم، والوزارة اليوم بصدد مباشرة إجراءات تملك هذه الفضاءات في أفق إعادة توظيفها وتجهيزها، من أجل تحسين الولوج لها، إذ لا بد أن نثمن هذه الجهود الجبارة، وأن نشد بحرارة على هاته الإجراءات التي تبقى المدخل الأساسي لمحاربة التطرف والمخدرات وسط الشباب.

قطاع الفلاحة والصيد البحري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هناك إجماع وطني على أن مخطط المغرب الأخضر حقق نتائج جد إيجابية في قطاع الفلاحة كأحد القطاعات الاستراتيجية، والتي تهم جزء كبيرا من ساكنة المغرب المتواجدة بالعالم القروي والمناطق الجبلية، فلأول مرة حققت بلادنا، ولله الحمد، الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج بما ساهم بشكل كبير في ارتفاع مستوى نمو الاقتصاد الوطني الذي ساهم في دعم الناتج الداخلي الخام بالنسبة 5.25%، إذ تجاوز 107 ملايير درهم كمعدل سنوي مابين 2008 و2018، وهو ما يبرز بالملموس تحرر القطاع الفلاحي عن فرضية الظروف المناخية، جعل منه قطاعا صلبا يستقطب العديد من الاستثمارات عززت بفضله قدرة بلادنا على التصدير دون احتساب الصيد البحري، ودحضا لكل الأصوات النشاز التي تبخس عمل الحكومة في هذا الإطار، وتصر مغرضة على أن الفلاح الصغير والمتوسط لا يستفيد من هذا المخطط، لذلك فإن الأرقام المحققة والمرصدة تفند هذه الادعاءات وتسعى إلى تنمية الفلاحة التضامنية، وهو ما عزز الاستثمار الخاص في القطاع الذي ساهم بشكل كبير في توفير فرص الشغل، خصوصا لفائدة ساكنة العالم القروي.

نفس المنحى قطعه مخطط أليوتيس الذي عزز الاستدامة، وساهم في تحسين وضعية الصيادين ورفع من مستوى الإنتاج الوطني وساهم بشكل كبير في تحسين رقم معاملات قطاع الصادرات الوطنية.

قطاع الصناعة والتجارة والخدمات:

لقد خلق مخطط التسريع الصناعي آفاقا واعدة على مستوى كافة الجهات، حيث استطاع هيكلة 14 قطاعا و49 منظومة صناعية بشراكة مع 19 فيدرالية مهنية، وهو ما من شأنه أن يخلق فرص الشغل في جميع الجهات التي أصبحت من المفروض عليها التفكير في آلية إنتاج المشاريع وخلق الثروة لكي تستفيد من الآفاق التي فتحها هذا المخطط، ويستفيد من الدعم المرصود له عبر إنشاء وحدات صناعية في مختلف الجهات، فبفضله أصبحت بلادنا، ولله الحمد، أول منصة لصناعة السيارات في إفريقيا وتصدير أجزائها، حيث نطمح لكي تصنع بلادنا مليون سيارة في أفق 2020، وبموازاة مع نجاحات مخطط المغرب الأخضر تسعى الوزارة الوصية لتشجيع الصناعة الغذائية، جهة سوس بعد جهتي الشرق وفاس مكناس نموذجا.

قطاع التجارة بدوره عرف حركية كبيرة، إذ لا بد أن ننوه بنتائج المناظرة الوطنية للتجارة التي نظمت بمدينة مراكش والتي أعلنت في بيانها على ضرورة الارتقاء بالتجارة الداخلية باعتبارها ثان مشغل، حيث إن الاهتمام بها والعناية بها ودعمها سيجعلها تنخرط في القطاع المهيكل وستكون إحدى دعامات الارتقاء بمستوى أداء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

قطاع الاقتصاد والمالية:

هناك جهود مقدرة للحكومة في إرجاع العافية للمالية العمومية، وإقرار التوازنات الماكرو اقتصادية، وفي هذا الإطار لا بد من التطرق إلى نقطة الضوء التي ميزت هذه الحصيلة، وهي الإصلاحات التشريعية والقانونية التي باشرتها الحكومة في المجال المالي والاقتصادي، والتي همت قطاع الشركات ومدونة التجارة، والبنوك التشاركية التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال.

على المستوى الجبائي، لا بد أن ننوه بنجاح المناظرة الوطنية الثانية للجبايات التي نطالب داخل فريقنا بضرورة تنزيلها لخلق العدالة الضريبية المنشودة، ولتعزيز هذا المسار الإصلاحي في هذا القطاع لا بد من الإسراع في إصلاح نظام الصفقات العمومية وتحسين الولوج إليه لكافة المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة، لأنها أساس خلق فرص الشغل، كما ننتظر إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا القوانين التنظيمية المؤطرة بالدستور كقانون الإضراب والقانون التنظيمي للأمازيغية، باعتبارها قوانين مهيكلة متوقفة عليها العديد من الإصلاحات التي تنتظرنا جميعا مباشرتها، وهو مجهود جماعي للبرلمان والحكومة، يجب أن يبذل لإخراجه بعيدا عن المزايدات، باستحضار مصلحة الوطن التي تبقى الأولى والأخيرة بالنسبة إلينا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نهنئكم على صبركم في مواجهة تيار السلبية، والذي تسوق له مع الأسف فعاليات سياسية ذات الإيديولوجية الهدامة، والتي لم يستطع أصحابها التخلص منها، بل هناك من يريد عبثا إحياءها عبر الركوب على مآسي الشعب واستغلال الخصاص الاجتماعي القائم بفعل ضعف الحكامة التدبيرية وعدم الالتقائية من جهة، ومن جهة

أخرى توسيع قاعدة الشباب والمسنين، مما يزيد في ارتفاع الطلب على التشغيل والتعليم والصحة، لذلك فعلينا جميعا كأغلبية الإسراع في حل المعضلات الاجتماعية الكبرى الجاثمة على مجتمعنا، أولاها التعليم والصحة، وذلك بتبني خطاب الوضوح والنأي بأنفسنا على المزايدات في مباشرة مثل هذه القضايا حتى لا نعطي فرصة لتيار العدمية لاستغلال هذه النواقص خصوصا في غياب التأطير والتعبئة والتواصل مع المواطن الذي لا يرى أثر هذه الحصيلة عليه رغم أهميتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

طريق الإصلاح وإن كنا نسير فيه إلا أن وتيرته بطيئة، مما يجعله طويلا وشاقا، لذلك فإنه يحتاج إلى شجاعة أكبر في اتخاذ القرار وإبداع متنوع للبرامج يلائم المستجدات المتسارعة التي تفرض علينا تطوير أساليب تدبير الشأن العام، لذلك تبقى هذه المحطة مناسبة لتقييم أداء حكومتنا وأغلبيتها، مما يفرض علينا، ونحن نعي منسوب الوعي الكبير الذي وصل إليه المغاربة، أن نتعامل بخطاب الوضوح والصراحة في التعاطي مع تدبير الشأن العام، والابتعاد عن السياسوية الرخيصة لتفادي ازدواجية الخطاب.

لذلك، فإن مسؤوليتنا كفاعلين سياسيين، في الأغلبية كما في المعارضة، تبني خطاب الثقة المؤطر بقيمنا النبيلة التي بدأنا نفقدها يوما بعد يوم، وبالصدق والإخلاص في العمل لحماية تميزنا الذي يجمعنا كمغاربة بروح وطنية عالية، خصوصا وأننا نعيش وسط محيط إقليمي وجهوي مضطرب وملتهب، يفرض المزيد من التعبئة واليقظة لحماية ثوابتنا، والمشترك الذي يجمعنا ملكا وشعبا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، تفضل السيد الرئيس في حدود 15 دقيقة و10 ثواني.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ابتداء، السيد الرئيس، يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي لجميع المغاربة والإنسانية جمعاء، ونحن على أبواب عيد الفطر السعيد بمتمنياتنا الخالصة بأن يحفظ الله بلدنا من الدسائس والفتن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأن يعم العالم السلم والأمان.

السيد الرئيس،

نقف اليوم كما هو معتاد لمناقشة الحصيلة المرحلية تأسيسا على العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة المحترم أمام مجلسي البرلمان، طبقا لمقتضيات الفصل الواحد بعد المائة من الدستور، وهي لحظة في تقديرنا مهمة في عمل مؤسستنا التشريعية، ليس فقط من باب تفعيل دور الرقابة البرلمانية، بل أيضا لكونها تسمح بالإحاطة بالسياقات العامة والظرفيات السياسية والاقتصادية التي يمر بها بلدنا العزيز في ارتباطاته الإقليمية والدولية.

إن العمل السياسي والأداء الحكومي يرتبطان ارتباطا وثيقا بثنائية الداخلي والخارجي، من هذا المنطلق نثير الانتباه للوضع عند جارتنا في الجزائر، الذي نتمنى أن يخرج منه الشعب الجزائري الشقيق معافى ومستقر أمنيا، كما أن الوضع في ليبيا الشقيقة تعقد إذ يشهد إعادة للتجربة الدموية التي عاشتها سوريا، كما يشهد الشرق الأوسط وضعا مقلقا جدا، خاصة بالنسبة لموضوع القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأجندة الأمريكية في ما بات يعرف بصفقة القرن، والتي تعزز الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمته القدس الشريف، مهدمة بذلك كل مسارات التسوية التي عرفتها القضية الفلسطينية في العقود الأخيرة في تجني سافر على القرارات الأممية والشرعية الدولية.

بخصوص أوربا، السيد الرئيس، أقول بأنه قد عرفت الآونة الأخيرة الخروج العلني للقوة اليمينية المتطرفة وتصدرها في العديد من الدول للمشهد السياسي وتحقيقها لنتائج بارزة على الصعيد الانتخابي، مما خولها اكتساب مقاعد في العديد من المؤسسات التشريعية الأوربية، معلنة في برامجها حربا على المهاجرين بكل أطيافهم، ألوانهم، عرقهم، مما سيضعنا في يقظة دائمة وفي استعداد لأي تطورات مستقبلية.

السيد رئيس الحكومة،

بالعودة لمحتوى عرضكم حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، أجد نفسي أمام ما يصطلح عليه سياسيا ب "الممكن الواقعي"، ممكن ارتبط باختيارات في مجملها اتخذت خلال التجربة الحكومية السابقة، والتي ظلت حبيسة سياسة ليبرالية تبتعد عن البعد الاجتماعي وترتهن إلى تحقيق الموازنات المالية وتخضع لإملاءات المؤسسات المانحة للقروض، والتي صارت متحكمة في توجهات الحكومة بسبب تراكم الديون وتضخمها، التي وصلت إلى مستويات كبيرة، مع العلم أن كل هذه الديون والنسب الرقمية المعلن عنها لم تكن لها نتائج إيجابية على القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وأقصد المواطن المغربي البسيط أو متوسط الدخل، وهو ما جعل هذه التجربة الحكومية في مواجهة مباشرة مع أشكال احتجاجية متعددة ومتنوعة المواضيع والآليات

التنظيمية والفئات المستهدفة مع المطلب الاحتجاجي، سواء في شكل احتجاجات محلية ذات أبعاد تنموية اقتصادية واجتماعية أو في شكل احتجاجات قطاعية كان لقطاع التعليم والصحة النصيب الأوفر وهو ما يستدعي رؤية شمولية وطنية وإستراتيجية بإشراك كافة المتدخلين.

السيد رئيس الحكومة،

الفريق الاشتراكي استبشر خيرا بالحوار الاجتماعي، ليس للنتائج التي تم التوصل إليها، بل فقط كتفعيل لمؤسسة الحوار ولو أن النتائج التي تم التوصل إليها لم تكن في مستوى الانتظارات الكبرى للمواطنين الذين كانوا ينتظرون حلولا قادرة على رفع العبء عن كاهلهم، تحقيقا للعيش الكريم والكرامة الإنسانية.

إننا في الفريق الاشتراكي ومن خلال تتبعنا لما يجري في الساحة السياسية عموما، أقول أنه ليس هناك رضا تام عن تجربتنا الحكومية، ليس فقط لما تم إنجازه أو عدم إنجازه، بل أيضا للواقع السياسي الذي صرنا نعيشه والذي يتسم بالضبابية والخروج عن اللياقة السياسية والاستهتار بالمؤسسات الحزبية والنيل من مصداقيتها، وهو ما انعكس سلبا على الانطباع العام للمواطن تجاه الفاعل السياسي.

كما أن هذا الوضع السياسي صار معرقلا للعديد من مشاريع القوانين التي أحيانا أضحت تحاصر داخل البرلمان بمنطق البوليميك السياسي وليس لاختلاف في التصورات والرؤى، كما هو الحال بالنسبة للقضية الأمازيغية التي كنا نعتقد أنها لن تتجاوز 3 أشهر لإصدار قانونها التنظيمي، وحتى لو اعتمد النص في هاته الأيام القليلة المقبلة، أقول بأننا ضيعنا على المغرب فرص نماء اللغة الأمازيغية وكذا تطورها.

نفس الأمر ينطبق بالتمام والكمال على مشاريع القوانين المتعلقة بالتعليم وعلى رأسها مشروع قانون الإطار الذي شهد إبان مناقشته والحسم فيه انحرافا سياسيا من خلال تدخلات خارج المؤسسة الحزبية للتأثير في مسطرة التشريع قصد تحريف النقاش عن موضعه الأصلي وجوهره الثابت نحو منطق الشعبوية واللعب على الوتر الانتخابي بدل المصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

الكل يعلم اليوم أن الدولة المواطنة هي الدولة الاجتماعية بامتياز، والتي تتجلى مرتكزاتها في الصحة والتعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية المضمونة للجميع، وهذه المرتكزات في واقعنا المغربي هي تحديات كانت مطروحة على جميع الحكومات السابقة ولازالت مطروحة أيضا على الحكومة الحالية، ويبقى واقع الحال الذي نتخبط فيه ينذر بالمس بهاته المرتكزات، وذلك بسبب محدودية الرواتب وارتفاع أسعار الطاقة، ارتفاع تكاليف التمدرس خاصة في القطاع الخاص، ارتفاع تكاليف السكن، تفاقم أزمة التشغيل الذي ظل محصورا على عينة معينة وعلى آليات جديدة لتحقيقه كالتعاقد ونتائجه، والتي تمس في جوهرها الحق في التشغيل كحق دستوري، والتي كانت من نتائجها على الصعيد العالمي توترات وقلاقل في العديد من الدول التي لم تسلم منها حتى الدول العريقة في الديمقراطية (فرنسا مثلا من خلال تظاهرات حركة السترات الصفراء كل سبت في شوارع المدن الفرنسية، والتي من الممكن أن في تتمدد في العديد من المدن الأوروبية).

ذلكم السيد رئيس الحكومة المحترم أن واقع قطاع الصحة لا زال يتخبط لحد وقته في أزمة بنيوية، وهي نفس الأزمة التي لا زال يتخبط فيها أيضا قطاع التعليم، إذ لا مستقبل مشرق لأي مجتمع بدون تعليم وأنتم مقتنعون السيد رئيس الحكومة بهذه المقولة.

السيدات والسادة،

سأشير فقط إلى معطى آني للتنبيه، ويتمثل السيد رئيس الحكومة المحترم في أننا مقبلين على فصل الصيف، وارتباطا بالتساقطات المطرية لهذه السنة والتي لم تكن كما كنا نتمنى، فإن مطلب توفير الماء الصالح للشرب في عدد من المناطق القروية ليس مشكلا بسيطا، بل سيتفاقم مستقبلا–لا قدر الله–بسبب ندرة المياه المرتقبة وبالنسبة أيضا لمواردها بالإضافة إلى سوء استغلال الماء وسوء الاستعمال ديالو في شمال المغرب وفي جنوبه، فهذه ظاهرة ينبغي على الحكومة أن تجتهد من أجل التصدي لمسألة استغلال الماء وسوء استعماله، وهو ما قد يبرز مشاكل اجتماعية وأشكال احتجاجية وصراعات قبلية، مما يستدعي الانكباب على حل هذه المعضلة في أقرب وقت ممكن مع تظافر إمكانيات وجهود الجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن على بعد سنتين من تاريخ إجراء الاستحقاقات الانتخابية التي ستعرفها بلادنا، وباعتبار العملية الانتخابية هي إجراء دستوري، هي ركيزة أساسية للديمقراطية، ونظرا لكون القوانين الانتخابية الحالية أثبتت التجربة محدوديتها في القضاء على بلقنة المشهد السياسي وأثبتت التجربة محدوديتها أيضا في ضمان تدبير أمثل للجماعات الترابية بمختلف تصنيفاتها: جهات، مجالس إقليمية والمجالس الجماعية سواء كانت حضرية أو قروية، إذ أثبتت المحدودية ديالها من أجل تحريك عجلة التنمية ومن أجل إطلاق التنمية المستدامة لينعم بها المواطن المغربي وخاصة ساكنة الوسط القروي.

من هذا المنطلق، وتجنبا لعدم تكرار إحالة مشاريع القوانين الانتخابية على البرلمان في الوقت الميت، عليكم السيد رئيس الحكومة أن تبادروا من الآن إلى فتح هذا الورش الإصلاحي في أقرب وقت بفتح نقاش جاد وعميق مع الفاعل السياسي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

صحيح نحن اليوم أمام الشطر الأول من عمل الحكومة وأن التقييم الحقيقي سيكون إلى حين متم عملها طبقا لمقتضيات الدستور،

لكننا في الفريق الاشتراكي سنظل مع كل ما هو إيجابي من منجزات الحكومة ومن منجزات عملها، سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو المشاريع الإستراتيجية العملاقة، فهاته الإنجازات نحن نثمنها بصراحة وموضوعية، ولكن في المقابل سنثير السيد رئيس الحكومة المحترم، نظركم أيضا لكل ما هو سلبي لمطالبتكم باعتماد سياسات عمومية كنهها الإنسان، وذلك باستحضار البعد الاجتماعي في كل القرارات وكل الاستراتيجيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس في حدود 13 دقيقة و46 ثانية.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة عرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام مجلسي البرلمان، وهي مناسبة لنسجل بإيجاب وفاء الحكومة للالتزام بمقتضيات الفصل 101 من الدستور كقاعدة ديمقراطية لربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد استمعنا بإمعان لعرضكم، وتناولنا بالدراسة والتحليل وبكل موضوعية مختلف الأرقام والمؤشرات والمعطيات المرتبطة بالحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وفي هذا الإطار نسجل بإيجاب المجهود الذي بذلته الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، ولاسيما إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار من خلال اعتماد القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وإصدار المرسوم التطبيقي للقانون المذكور، واعتماد القانون المتعلق كذلك بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاولة، والقانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها وقانون الضمانات المنقولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة ومواكبتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ، إضافة لمجموعة من الإجراءات والتدابير لتشجيع الاستثمار وتسهيل حياة المقاولة.

مما ساهم في تقدم ترتيب المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business)، لينتقل المغرب إلى المرتبة 60 عالميا ضمن 190 دولة (بدل الرتبة 75 سنة 2016 والمرتبة 68 سنة 2017)، وفي تقدم المغرب بنقطتين في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 فيما يخص مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي حيث انتقل من المرتبة 77 سنة 2017 إلى المرتبة 75 من أصل 140 دولة شملها التقرير الذي حصر معيقات الاستثمار ببلادنا في خمسة عوامل:

- الفساد؛
- ضعف نجاعة الإدارة العمومية؛
- الحصول على التمويل؛
- النظام الضريبي؛
- التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل.

إلا أن هذه الإصلاحات، السيد الرئيس، لم تسجل بعد أثرا ملموسا فيما يخص الاستثمار على أرض الواقع، ولم يتم بعد إصدار العديد من النصوص التطبيقية المرتبطة بها، وهي في الواقع مجموعة، واحنا معها، من الإصلاحات بالطبع لتحسين ترتيب المغرب على الصعيد الدولي، ولكن بغينا نشوفو السيد الرئيس الوقع ديالها على الصعيد العملي، وأعطيكم مثال السيد الرئيس، مثلا فيما يخص مجال التكوين المهني المستمر، هاذي دبا سنة باش صادقنا على القانون وفي ظروف كتعرفوها أحسن مني، ظروف مدهشة، ومع ذلك باقي لحد اليوم لم يصدر أي نص تنظيمي للقانون المذكور إلى يومنا هذا، وأنا كنعرف ماذا أقول.

وحتى، السيد الرئيس باش نكونو منصفين، وحتى لا نجور ونتجانف على الأداء الحكومي، فارتأيت أن أتناول في العرض ديالي الحصيلة الحكومية انطلاقا من زاوية رصد الاختلالات اللي كاينة في النموذج التنموي الوطني، من خلال عدة خانات، اللي منها مثلا نسب النمو، المنظومة التعليمية، التشغيل، الاستثمار، الصادرات إلى آخره، لأن بالطبع أن بذلتو السيد رئيس الحكومة مجهودات كبيرة، وانتم مشكورين عليها، ولكن كما قلت، على صعيد الوقع على صعيد المقاولة وعلى صعيد التنافسية وعلى صعيد المواطن، باقي ما لقيناش التناسب الحقيقي ديال هاذيك المجهودات اللي بذلتو على أرض الواقع نظرا لمحدودية هذاك النموذج التنموي ديالنا اللي نادى صاحب الجلالة إلى إعادة صياغته بما يمكن المغرب من تحقيق النمو الذي يصبو إليه.

إذن محدودية منظومة التعليم أولا والبحث العلمي، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن النموذج التنموي كلو هو بالطبع تحديد إختيارات كبرى وفيه عدة منظومات اللي منها منظومة ديال التربية والتعليم هي النواة ديال النموذج، والآلة البشرية باش تيشتغل النموذج أنها أصابها عطل، لأن هاذ المنظومة أصبحت غير قادرة على

إنتاج النخب، وملي تنتكلم على النخب السياسية تنتكلم على النخب الإدارية، على النخب النقابية إلى آخره، والنخب كذلك الاقتصادية.

واليوم هاذ الآلة لم تصبح قادرة على إنتاج هاذ الكفاءات وكذلك المهارات اللازمة باش يشتغل النموذج، إذن اليوم عندنا إشكال حقيقي فيما يخص منظومة التربية والتكوين وانتوما تتعرفو أن المنظومة كلها المردودية ديالها أصبحت متدنية جدا خصوصا منذ الثمانينيات وانتوما عارفين علاش؟

فمثلا ناخدو مثلا الهدر المدرسي هذي من التجليات ديالها، الهدر المدرسي خلال الموسم الدراسي 2017-2018، أكثر من 183000 تلميذ و200 اللي .. الهدر المدرسي 12% على مستوى السلك الثانوي والإعدادي، وأكثر من 38700 تلميذة وتلميذ في السلك الإبتدائي.

وعلى المستوى الجامعي فالأمور ليست بأفضل انقطاع 47% من الطلبة عن دراستهم الجامعية دون حصولهم عن أي شهادة، وإذ نسجل مجهود الحكومة في تقليص نسبة الهدر المدرسي وهذا واقع نقربه، فإن مردودية المنظومة تبقى هزيلة ولم يعد التعليم وسيلة كذلك أساسية ديال الإرتقاء الإجتماعي والاندماج الاقتصادي وهو ما ساهم في تفاقم الفوارق الاجتماعية.

طبعا أن اليوم هناك رؤية حكومية ونشكركم عليها من خلال مشروع 51.17 اللي تصد بالطبع لبعض الاختلالات يتعلق بمنظومة التربية والبحث العلمي المعروض على البرلمان، إلا أننا هاذ المنظومة ولو أنه باقي ما تناولناهاش بالبحث والدرس والتحليل إلا أنه نعبر عن تخوفنا فيما يخص ضرب مجانية التعليم وأثره على تعميق الفوارق في الولوج إلى التعليم بالجودة بالنسبة للطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى.

احنا مستعدين بالطبع القطاع الخاص باش يساهم خصوصا وأن في هاد مسألة الفوارق في مجال التربية تتجاوز تلك المسجلة في مجال الدخل، تتعرفو مؤشر (GINI) فيه 0.55% بالنسبة للتربية الفوارق، و0.38% بالنسبة للدخل.

إذن الانطباع اللي عند المواطن أن التربية والتكوين أكثر وأهم من الدخل بالنسبة مثلا للأجير، كما يجب إلى أهمية الكبرى للتكوين المستمر للمكونين الذين يشكلون العمود الفقري لإنجاح إصلاح التعليم.

إذن احنا تنتسناو بالطبع السيد الرئيس، تنتسناو مشروع القانون أنه يوصل لمجلس المستشارين باش ناقشوه واحنايا بالطبع شفناه ومستعدين أنه نساندكم في هاذ المجال فيه رؤية كلها تقريبا احنا متفقين عليها حتى فيما يخص الهندسة اللغوية ولغة التدريس، وملي تنتكلمو على لغة التدريس أحنا لا نضع تفاضل بين اللغة العربية واللغات الأجنبية اللي هي اللغات بالطبع السوق الاقتصادي، فبالطبع ما كاينش مجال للمقارنة هاديك اللغة لغة مقدسة، اللغة اللي جاء بها القرآن لا يمكن أنه نديروها في محك ديال التفاضل.

فيما يخص النموذج دائما، النموذج ديالنا يحتاج إلى مسألة البحث العلمي والابتكار، لأنه بدون البحث العلمي والابتكار والتطوير لا يمكن أنه المغرب يوصل لمصاف البلدان الصاعدة.

فبالطبع تتعرفو أن–وهذا كان موضوع السؤال ديالي في الأسبوع الفارط–التصنيف ديال المغرب عالميا في مجال الابتكار، 76 عالميا من أصل 126 دولة، وملي تناخدو كاين 81 مؤشر ملي تنديرو التحليل التفصيلي تنلقاو بأن المغرب في العلاقة ما بين القطاع الخاص، علاقة الابتكار مع الصناعة، علاقة البحث العلمي مع الصناعة تنلقاو المغرب في الرتبة 111 عالميا، وملي نشوفو المؤشر ديال علاقة البحث العلمي مع الابتكار تنلقاو في الرتبة 124 عالميا 126 عالميا، وهذا إشكال كبير.

إذن خاصنا نشوفو هاذ المسألة ديال البحث العلمي وديال البحث التطبيقي، العلاقة ما بين البحث العلمي والبحث التطبيقي والتطوير والابتكار والعلاقة كذلك ما بين القطاع الخاص وما بين البحث وما بين الجامعة، لأن العلاقة ثلاثية ما بين الجامعة لأن السؤال هو: لماذا تنديرو البحث العلمي؟ ولمن؟ خاصنا نديروه للمقاولة، وخاص المقاولة كذلك أنها تساهم، يجب المساهمة في تجسير الهوة ما بين الجامعة وما بين القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.

وهنا تنذكركم السيد الرئيس، بأن الفريق ديالنا، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تقدم بعدة تعديلات فيما يخص القرض الضريبي (Crédit Impôt) اللي غادي يشجع المقاولات باش يستثمرو في مجال البحث، لأن مجال البحث التطبيقي والبحث العلمي أنه غادي يمكن هاذ المقاولات اللي تتعمل في قطاعات إنتاجية، أنها غادي تمكن من مثلا النمو في التصدير إلى آخره وغادي تساهم، بالطبع، في نمو البلاد، فهنا، ويا للأسف، دائما الحكومة رفضت تعديلاتنا، وهنا خاص يكون واحد النوع من الرصف ما بين المنظور الحكومي وما بين الواقع اللي تيجي في قوانين المالية المتتالية.

كذلك من تجليات محدودية نسب النموذج التنموي كاين ضعف نسب النمو المحققة، يلاحظ أنه خلال 8 سنوات الأخيرة فقدت دينامية الاقتصاد الوطني زخمها، على اعتبار أنها لم تستطيع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني، الذي لا يزال يرضخ تحت تأثير نمو أنشطة القطاع الفلاحي المرتبطة بدورها بالتقلبات المناخية، وهكذا عرف الاقتصاد الوطني سنة 2015 نسبة نمو تعادل 4.5 من الناتج الداخلي الخام، لتتراجع سنة 2016 إلى 1.2، وهنا هاذيك التبعية نسبة النمو الفلاحي تتأثر بالطبع على نسبة النمو عامة.

كذلك تراجع القيمة المضافة رغم التساقطات المطرية الهامة خلال موسمي الفلاحة لسنتي 2017-2018، فبقيت نسبة النمو لم تتجاوز 3.9% و2.9%، 2018 من المرتقب أن تتراجع هذه النسبة إلى 2%، وبالتالي أن تحقيق نسبة النمو تحادي 5.5% أنها تستلزم ناخذو قرارات

فيما تبقى من الولاية الحكومية المقبلة، ويجب إعمال الانعطافات اللازمة فيما يخص السياسة الحكومية لفائدة المجال الاقتصادي.

كذلك كنت أود أن أتكلم على ضعف فعالية الاستثمار، احنا من البلدان في العالم الأكثر مساهمة في الاستثمار العمومي، الاستثمار تقريبا 200 مليار درهم تقريبا، نسبة واحد 32.5% ولكن الإنتاج ديال المردودية ديالو على أرض الواقع ما تنلقاوهشاي ما كاينش هذاك التناسب، وهذا كيمثل هاذيك المحدودية ديال النموذج، إذن خاصنا توجيه الاستثمارات نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى واللي عندها قدرة أكبر على توريد آثار التبعية والغير المباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني.

الصادرات عندنا عجز هيكلي منذ أنه وقعنا 56 اتفاقية تبادل حر، 55% عندنا فيها عجز ياله 1 مع الأردن هو اللي تنتكونو فيه.

دائما مطرقة السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

مطرقة الزمن لا غير. آسف السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة في حدود 13 دقيقة و46، والمطرقة ستكون جاهزة في الوقت.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمون، الوزيرات طبعا،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، تقديراً لمسؤولية منظمتنا الدستورية وأدوارها التاريخية والتزامها بالدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها المادية والمعنوية، بعيدا عن الحسابات السياسيوية الضيقة.

ونحن نقف على ما تفضلتم بتقديمه أمام مجلسنا بالتزام منظمتنا المعهود، وبالموضوعية التي تقتضيها اللحظة الدستورية المتميزة، كنا نأمل أن تفاجئنا الحكومة بحصيلة قادرة على أن تخرج بلادنا حقيقة من عنق الزجاجة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو أضعف الإيمان أن تعمدوا، السيد رئيس الحكومة، في تقريركم إلى قول الحقيقة كاملة وتؤسسوا حصيلتكم المرحلية على معطيات تحظى بالمصداقية، معطيات ذات حمولات حقوقية واقتصادية واجتماعية، تترجم الواقع المعيش لفئات عريضة من الشعب المغربي، ونتائج تفصح بجلاء عن رؤية مستقبلية تبعث الأمل وتشحذ الهمم لمواجهة التحديات بعزم وثبات.

إلا أنكم مرة أخرى، آثرتم اللجوء إلى الأرقام المجردة في ظاهرها، والملغومة في غالب الأحيان، والمساحيق التجميلية، لتلميع حصيلة لا تقطع مع الاستمرارية، وأحيانا مع هذيان التدبير السابق، وتغض الطرف عن الأزمات التي تطبع التدبير الحكومي، بدءاً بأزمة قطاعات استراتيجية، مرورا بأزمة اجتماعية خانقة، وصولا إلى أزمة ثقة في مؤسساتنا وفي قدرة بلادنا على إبداع مشروع مجتمعي مدمج يضمن العدالة الاجتماعية والمجالية، ويؤهلها للالتحاق بركب الدول الصاعدة.

فما تفضلتم بعرضه على أنظار مجلسنا، حصيلةً تفتقد للمقومات المنهجية، والموضوعية، والسياسية، لا تعدو أن تكون تقريرا قطاعاتيا لمجموعة من الإجراءات وإن كان بعضها إيجابيا، إلا أنها معزولة، تفتقد للخيط الناظم وللمسة السياسية، وينتفي فيها شرط الالتقائية كأهم عنصر لنجاعة السياسات العمومية، وضمان آثارها على المواطنين والمواطنات.

إن استكانة الحكومة إلى برامج وإجراءات مرتجلة، بل متعارضة أحيانا، لتنم عن مدى ارتباكها في تحديد الأولويات، وعن فشلها في إخراج المغاربة من حالة الإحباط والانتظارية، وعجزها عن بث الأمل في نفوس الشباب خاصة ممن فقدوا الثقة في السياسات الحكومية وقدرتها على تحقيق مطامحهم في العيش الكريم، مفضلين ركوب قوارب الموت في رحلتهم نحو السراب بعد انسداد الأفق.

السيد رئيس الحكومة،

لا شك أن تخلف الحكومة عن وعودها في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، والتقليص من الفوارق المجالية والإجتماعية، وفق مقاربة تعتمد المواثيق الدولية المتعارف عليها، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنصوص عليها في دستور البلاد خاصة في الفصل 31، كان السبب المباشر في انطلاق الاحتجاجات الجماعية السلمية بالحسيمة، جرادة، زاكورة وتنغير، وغيرها من المناطق المهمشة، تتحمل فيها الحكومة مسؤولية التداعيات والانفلاتات الأمنية، والمحاكمات المؤلمة، كما تتحمل مسؤولية نكرانها لفضيلة الحوار الاجتماعي، والإضعاف الممنهج لمؤسسات الوساطة الإجتماعية، إذ لا يكفي، السيد الرئيس، الإقرار اللفظي بأهمية المقاربة التشاركية، والاستعمال الأجوف لمفهوم سياسة القرب، دون الارتقاء بهذه المفاهيم إلى قواعد وممارسات تهيكل التدبير الحكومي وتضمن له فرص النجاح عبر الانخراط الواعي للفاعلين والمعنيين بالسياسات العمومية.

وتفاعلا مع بعض المحاور التي وردت في تقريركم، خاصة المحورين الثالث والرابع، فإن الطموح الذي عبرتم عنه إبان تقديمكم البرنامج الحكومي، بإلحاق بلادنا بركب الاقتصاديات الصاعدة، سيبقى حلما طوباويا، ما لم تستطع الحكومة نهج سياسة اقتصادية استباقية، ونشطة تعيد الارتباط بالتصنيع، وتعزز نقل التكنولوجيا، خاصة الرقمية، وتشجع البحث العلمي لضمان انخراط الكفاءات والفعاليات

الوطنية في المجهود التنموي، وبالتالي، تمكن بلادنا من مقومات المناعة، بعيدا عن الوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية بمقارباتها المحاسباتية، مقابل إغراق بلادنا بالمديونية التي أصبحت ترهن مصير المغاربة، (65% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لمديونية الخزينة وأكثر من 82% إذا ما أضفنا مديونية المؤسسات العمومية والجماعات الترابية)، أضف إلى ذلك خدمة الدين، وهذه المديونية مؤهلة للارتفاع حسب المندوبية السامية للتخطيط.

هذا، دون أي آثار إيجابية على الحياة اليومية للمغاربة، وكأن بلادنا في برنامج تقويم هيكلي مستمر.

وفي مجال آخر، التزمت حكومتكم بوضعه ضمن أولوياتها، ألا وهو التشغيل، باعتباره أهم رافعة للتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والهشاشة في الوسطين الحضري والقروي، فاسمحوا لي أن أسجل هزالة المحصلة الحكومية وعجزها عن تقليص نسبة البطالة إلى 8.5% المتوقعة في البرنامج الحكومي لتفوق 10%. أو لربما تفضلون مؤشر نسبة التشغيل بدل البطالة، فهي بدورها لا تتجاوز 40.5% في الوقت الذي يصل هذا المعدل في الدول الصاعدة إلى 60% وتسجل دول الجوار نسب أهم من بلادنا.

وفي ظل عجز الاقتصاد المغربي تحقيق نسب نمو مهمة، حيث لن تتجاوز 3% في أفق 2021، حسب البنك الدولي، بعيدا عن توقعات البرنامج الحكومي 4.5% إلى 5.5%، يبقى الاقتصاد المغربي عاجزا عن استيعاب المعطلين والوافدين الجدد لسوق الشغل، والبالغ عددهم 1.168.000 عاطل، بمعدل 370 000 سنويا، يحظى فيها حاملو شهادات التعليم العام وحاملو شهادات التكوين المهني بالنسب الأكثر ارتفاعا: حوالي 48% و17% على التوالي، حسب نفس المندوبية.

وفي ظل العجز الحكومي عن استثمارهم للتأسيس لإقلاع اقتصادي حقيقي ونهج سياسة تنموية مندمجة، يتلاءم فيها التكوين مع التشغيل. والأدهى أن لا شيء يوحي بتغيير هذا المنحى حسب المندوبية.

وتبقى البرامج النشيطة للتشغيل، رغم كل الامتيازات والتحفيزات المقدمة للمقاولات في إطار النفقات الجبائية، جد محدودة المفعول وغير قادرة على امتصاص جحافل المتخرجين من المتعلمين، بل يتم اجترار بعض البرامج كمقاولتي رغم عدم جدواها، في ظل غياب المتابعة وتقييم الفعالية والآثار على سوق الشغل.

فبالنسبة لتسجيل 581102 مقاول ذاتي، هل تكبدت الحكومة عناء تتبع اشتغالهم على أرض الواقع، أم أن الأمر لا يتعدى مسطرة التسجيل بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؟ ما هي النتائج الأولية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2020 وتوقعاته على المدى المتوسط؟

تحدثتم عن خلق 405469 منصب شغل لكنكم تحاشيتم الحديث عن مناصب الشغل التي فقدها القطاع الصناعي، فما عدد مناصب الشغل الصافية؟ وما هي الإجراءات العملية التي تعتزمون اتخاذها لإعادة تأهيل من فقدوا شغلهم نتيجة التسريحات الجماعية والإغلاقات؟

ما هي الإجراءات المتخذة لوضع حد للانخفاض المقلق لنسبة التشغيل ضمن النساء الذي لا يتجاوز 25%؟

هل من المعقول أن تلج النساء سوق الشغل بنسبة أقل من أواخر التسعينيات؟ والعالم كله يدفع في اتجاه إدماج المرأة في الاقتصاد؟

هل من تتبع لخريجي التكوين المهني؟ علما بأن نسبة الإدماج في سوق الشغل تبقى جد محدودة؟ وما هي القطاعات المشغلة ومواصفات المناصب التي يشغلها أولئك المتخرجين هل تتوفر على مقومات العمل اللائق؟ أم أن وراء الأعداد المؤثثة للحصيلة، توسيعا لرقعة العمل الهش حيث الخرق السافر للحقوق الأساسية للعمال؟

إن إصلاح منظومة التكوين المهني أصبح يكتسي، السيد رئيس الحكومة، طابع الاستعجالية، بعد ملحمة مشروع القانون 60.17، المتعلق بالتكوين المستمر، وتقديم استراتيجية جديدة تعتمد اللاتمركز والامتياز، بخلق مدن المهن والكفاءات بالجهات الإثني عشر.

وبهذا الصدد، وحيث أن التكوين المهني يشكل مجالا اجتماعيا بامتياز، لكونه رافعة لتنمية الكفاءات ومصعدا اجتماعيا بالنسبة للعمال، فلابد من الحفاظ على حكامته المتميزة، أي الثلاثية الأطراف كما تنص عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتي تلزم بلادنا.

وعن مجال توسيع الحماية الاجتماعية، لقد تم إصدار نظام التغطية الصحية ونظام معاشات للمستقلين بمقتضى القانون 99.15، ولسرعان ما عمدتم لاحتسابهما ضمن منجزات الحكومة، لكن هل تعلمون أن الحكومة وضعت العربة أمام الحصان في هذا المجال، فلجأت للتشريع دون تصور واضح، واستراتيجية استباقية للتمويل وللتطبيق، بل حتى لتحديد وتنظيم فئات الخاضعين للنظام، علما أنها فئات مختلفة وغير متجانسة، وبهذه المنهجية غير العقلانية، تكونون قد حكمتم مسبقا بمحدودية مفعول هذا النظام، وهو ما يكرسه تعثر الحكومة في إخراج النصوص التطبيقية.

وفي انتظار ذلك، يظل هدف 12 مليون مستفيد من التغطية الاجتماعية من غير الأجراء، رقما للدعاية الانتخابية ليس إلا. والأدهى أنكم عازمون على تكريس نفس المنهجية لتوسيع التغطية الصحية للوالدين، دون دراسة إكتوارية لتحديد الآثار على توازنات الصندوق المغربي للتأمين الصحي، ما كان يسمى فيما قبل (la CNOPS) ودون إشراك الفرقاء الاجتماعيين، عازمون في الواقع، أن تأخذوا باليد اليسرى ما أثمره الحوار الاجتماعي ومحملين الموظفين مسؤولية فشل الحكومة في إرساء نظام للحماية الاجتماعية الشاملة.

السيد الرئيس،

إن اعتماد الحكومة توصيات المؤسسات المالية بتقليص كتلة الأجور والتوجه نحو الخوصصة وتفكيك المرافق العمومية، كرس الهشاشة في مجالات حيوية كالتعليم والصحة والإدارة بشقيها المركزي والترابي، دون أن نستطيع تحسين تصنيف بلادنا في مؤشر التنمية البشرية الذي لا زال يراوح مكانه في الرتبة 123 بعد الجزائر وعدد من الدول العربية حتى التي تعاني من عدم الاستقرار.

والسبب: العجز الاجتماعي البنيوي: 53% نسبة الأمية العامة، 76% منها وسط الإناث. وفي الصحة: طبيب لكل 1038 مواطن و000 57 موظف وموظفة بقطاع الصحة، وهما في حد ذاتهما مؤشران عن مدى الشح البنيوي في الموارد البشرية بقطاع بالغ الأهمية يستوجب اعتراف الدولة بخصوصيته، في إطار سياسة وطنية للصحة، كما دعت إلى ذلك الحركة النقابية وجامعتنا الوطنية للصحة.

أبمثل هذه المؤشرات سنتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ على أي أساس بنيتم تفاؤلكم المفرط؟ عدد الملفات الشائكة أو مدى الاحتقان الاجتماعي لفئات عريضة من الموظفين والموظفات، ممن فرض عليهم التعاقد، إلى ضحايا النظاميين وأصحاب الزنزانة 9 وملف الإدارة التربوية والمساعدين الإداريين إلى آخره وغيرهم من الفئات والممرضين والأطباء.

لقد انخرط الاتحاد المغربي للشغل في التوقيع على الاتفاق ثلاثي الأطراف ولكن مازالت هنالك بعض المطالب التي لم تستسغها الحكومة ونطلب من الحكومة أن تطلق الحوارات الاجتماعية القطاعية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

<u>السيد الرئيس:</u>

انتهى الوقت، شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 10 دقائق و58 ثانية. شكرا السيدة الرئيسة.

<u>المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المحترمين،

لا يمكن بأي شكل من الأشكال تفويت فرصة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة دون استثمار هذا التمرين الديمقراطي الدستوري لإثارة العديد من الإشكاليات وتطارح الأفكار والمقترحات والتساؤلات المتعلقة بتدبير الشأن العام الوطني وحتى تكون قراءتنا السيد رئيس الحكومة، موضوعية وصريحة وناهية عن التحريف الذي طال تأويل الحديث الشريف " انصر أخاك ظالما أو مظلوما" وبعيدا أيضا على كل نظرة عدمية أو تشاؤمية لا ترسم إلا الواقع الأسود ولا ترى إلا الأبواب المغلقة.

نحمد الله في هذا البلد أن المؤسسة الملكية مكنت عبر التاريخ من مواجهة التحديات ومعانقة الرهانات وتحقيق المكاسب وضمان الاستقرار والأمان والتقدم، كما حرصت المؤسسة الملكية على تدبير العلاقات الخارجية لبلادنا في رؤية نفاذة طول نفس مكن المغرب من الانخراط الفاعل والواعي إفريقيا، عربيا، وعالميا.

وقد كان لذلك أثر واضح في مسار ملف قضيتنا الأولى قضية الوحدة الترابية لبلادنا والتي عرفت خلال الآونة الأخيرة تطورات جد إيجابية تناصر وتدعم المقترح المغربي.

السيد رئيس الحكومة،

دعوتم الجميع إلى تعبئة من أجل الرفع من منسوب الأمل والثقة لدى عموم المواطنين في الشأن العام من خلال خطاب واقعي موضوعي ومسؤول، وعليه السيد رئيس الحكومة التزاما منا بموقعنا في الأغلبية الحكومية وبالمصلحة العليا للوطن لا نسمح لأنفسنا استعارة نظارة العدمية والسوداوية والتشاؤم، لكن قناعتنا لا تسمح لنا بإغفال الحقائق ووصف الواقع والنقد البناء والمتفائل لبناء المستقبل ولتصحيح واستدراك الهفوات فيما تبقى من عمر الحكومة وتمكينها من النصح والمشاركة والدعم والتقويم والتصحيح والإقتراح.

السيد رئيس الحكومة،

لقد ارتبط تشكيل هذه الحكومة بما سمي بالبلوكاج أو ما سمى أحد زملائكم بالهزة التي تعرض لها مسار الإصلاح، الشيء الذي خلق أجواء انعدام الثقة وغياب الانسجام بين مكونات الأغلبية والدليل على ذلك تعطيل إصلاح أساسي في ورش التربية والتكوين.

فكيف سنزرع الثقة والأمل في صفوف الشباب المغربي بهذا المشهد السياسي الهش وبهذه التحالفات المهددة من حين إلى آخر بهزات الخلاف والاختلاف، ألا يعتبر ذلك أزمة حقيقية للفاعل السياسي في بلادنا؟

لذلك، ندعوكم السيد رئيس الحكومة بالمقابل إلا أن أي تعبئة لاسترجاع ثقة الرأي العام يجب أن تبدأ من تعميق نقاش حول الإصلاحات الدستورية وإعادة النظر في المنظومة الانتخابية وتعديل المقتضيات المتعلقة بالانتخابات وبتشكيل الحكومة في اتجاه خلق أقطاب سياسية حقيقية وقوية حتى لا يضطر حزب أساسي في الأغلبية للانسحاب أو عدم التصويت على رئيس مجلس ليعود ويمنحه ثقته بعد مرور سنتين ونصف لأن من شأن هذا الموقف تكريس العزوف وانعدام الثقة في العملية السياسية برمتها.

السيد رئيس الحكومة،

الاعتراف بالواقع الحقيقي الذي يعيشه المغاربة فئة قليلة تستفيد من المشاريع الكبرى كالطرق السيارة والموانئ والمطارات و(TGV) والأسواق الممتازة والمحلات التجارية صاحبة الماركة والمنشآت السياحية إلى غير ذلك، ومن جهة أخرى فئة أغلبية المغاربة تعيش الفقر والتهميش والحرمان والبطالة والضياع، شباب يعيش الانحراف وتعاطي المخدرات مما يؤدي به إلى الهجرة السرية أو الانتحار أو الجريمة أو التطرف، أطفال متخلى عنهم يعانون الهدر المدرسي والتشرد وأسرة تعيش الانقسام والتشتت.

إن هذه الفئات السيد رئيس الحكومة يسيطر عليها الإحساس بالظلم والحكرة كيف ما تنقولو في المغرب، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي حقيقي وحقد طبقي يهدد استقرار المجتمع قبل الدولة.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كانت بلادنا نموذجا للاستقرار الأمني ونموذجا في استباق المخططات الإرهابية وشل حركات الجماعات المتطرفة، محاربة ظاهرة الجريمة، والجريمة المنظمة ونموذجا كذلك في التعامل المسؤول في إطار القانون مع الحركات الاحتجاجية من أطباء وصيادلة وطلبة وموظفين عموميين وقطاع خاص ومهن حرة وتجار، ومازالت هناك فئة قد تفاجئكم بالنزول إلى الشارع، فإننا نسجل اتساع الهوة بين مكونات الشارع المغربي والمؤسسات مما يجعلنا نتساءل عن دور الأحزاب السياسية والنقابات والإطارات الجمعوية والتنظيمات المهنية والمؤسسات المنتخبة، هذه المؤسسات التي أصبحت معطلة وغير قادرة على القيام بدورها التأطيري.

السيد رئيس الحكومة،

هذه المؤسسات اليوم التي أفرغت من دورها وأصبح مصيرها الفشل أصبحت اليوم لا تقنع المواطنين بجدواها والدليل أطباء خارج النقابات، تجار خارج الغرف المهنية، طلبة خارج إطاراتهم الطلابية، أساتذة نظاميون وأطر أكاديميات في إطار تنسيقيات، هذا الوضع لا نود التعليق عليه.

السيد رئيس الحكومة،

إن ما تعيشه العديد من الدول في الآونة الأخيرة يدفعنا أكثر من أي وقت مضى إلى جعل هذا الموضوع على رأس الأولويات التي يجب أن تهتم بها الحكومة، وإن كل تهاون في هذا المجال أو تقصير ستكون له -لا قدر الله- نتائج وانعكاسات يصعب التكهن بأثرها على مستقبل المغرب.

السيد رئيس الحكومة،

إن فشل نموذجنا التعليمي واضح في سلوكات أطفالنا وتصرفات شبابنا، فشل نموذجنا الصحي واضح في مستشفياتنا وطريقة معالجة مرضانا، فشل كذلك نموذجنا في مجال مشاريعنا الاجتماعية بارز في مستوى عيش أسرنا مما يدعونا جميعا إلى تحمل المسؤولية والاستجابة على أسئلة حارقة، هل سنستمر في سياسة الإصلاح، الإصلاح؟ هل سنستمر في إعتماد على منطق المديونية وتبني الحلول القصيرة المدى وعديمة الجدوى وغير القادرة على حل المشاكل في مداه المتوسط والبعيد؟

السيد رئيس الحكومة،

إن هذا التهديد للسلم الاجتماعي تفاعل معه جلالة الملك نصره الله بإدراكه المسبق لمطالب شعبه وإلمامه بظروف عيش المواطنين، حيث دعا جلالته إلى تبني نموذج تنموي جديد يحد من الفوارق الاجتماعية ويضمن العدالة المجالية وتكافؤ الفرص من خلال مشروع عنوانه الحكامة الجيدة المسؤولة والنزاهة وربط للمسؤولية بالمحاسبة، والشفافية في تدبير الشأن العام، وعدم إهدار المال العام وعدم التسامح مع من كل من سولت له نفسه عدم قيامه بواجبه واحترامه ووفائه بالتزاماته اتجاه مجتمعه ودولته ومكافأة كل وطني صادق غيور مخلص لبلده متشبث بمقدساته هذه الفلسفة كفيلة بأن تجعل المواطن يثق في مؤسساته وينخرط بإيجابية في تنزيل برامجها ويحترم قناعة القوانين المنظمة لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة،

أمامنا جميعا سنتين لتنزيل ما تبقى من البرنامج الحكومي والوفاء بالوعود والالتزامات والتجاوب معها لانتظارات المواطنين، سنتان أكيد غير كافية لتحقيق المعجزات، وكما قلتم لا أحد يملك الحلول السحرية، لذلك يجب استثمار هذه المدة الزمنية لتقديم وطرح النموذج التنموي الجديد واستكمال الترسانة القانونية المنزلة للدستور مع مراجعة بعض المقتضيات التي طرحناها في مستهل هذه المداخلة، وخلق جو من الثقة والابتعاد عن مفهوم أن السياسة هي إتقان فن الشعبوية وترصد أخطاء وهفوات الآخر والمزايدة الانتخابوية لأن ذلك يكرس مزيدا من العزوف وعدم الانخراط في الفعل السياسي والمشاركة السياسية.

لاحظتم، السيد رئيس الحكومة، ابتعادنا عن لغة الأرقام والمؤشرات والإحصائيات وتبنينا مقاربة بعناوين كبرى وقراءة ماكرو سياسية ظاهرها تفاؤل بالواقع والمستقبل وعمقها تدقيق لمعاناة نرجو أن نتعفف منها فيما يستقبل من الأيام.

إن تشبث الشعب المغربي والتفافه حول جلالة الملك وإخلاص لقواه الحية والروحية الوطنية التي نتحلى بها جميعا رغم أن قد يلاحظ من تباين على مستوى وجهات النظر أو تدافع من أجل احتلال مواقع كبيرة لخدمة بلدنا وشعبنا، كل هذه ضمانات بأن هذا البلد آمن وسيظل آمنا وأن مستقبل أبناءنا مضمون بحول الله وقوته، كل مغربية ومغربي سنكون إن شاء الله في مستوى مواجهة التحديات ونموذجا للبلد الديمقراطي المستقر الآمن، بلد التعايش والتسامح والوسطية، بلد الانخراط في السلم والأمن الدوليين، بلد محاربة التطرف والشعبوية،

بلد التضامن والتماسك المجالي والاجتماعي وليس لذلك على المغاربة بعزيز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة على احترام الوقت.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 9 دقائق و35 ثانية.

المستشار السيد مبارك الصادي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

ودعوني في البداية أهنئكم السيد رئيس الحكومة على خطابكم المتفائل، وأنتم تقدمون الحصيلة المرحلية لعمل حكومتكم وتسعون جاهدين إلى إقناع أنفسكم أولا ومكونات أغلبيتكم ثانيا والبرلمان والمتبعين وعموم المواطنين، وكم تمنينا صادقين أن يكون التفاؤل في الخطاب يوازيه تفاؤل في العمل.

بخصوص مستجدات الوحدة الوطنية وما عرفته من مناوشات من طرف أعداء الوحدة الترابية، لم تخبرونا السيد رئيس الحكومة عن ما وقع في منطقة الكركارات خلال ولايتكم، وما هو الوضع اليوم هنالك؟ وما قامت به حكومتك تجاه هذا المشكل المفتعل؟.

لا نود الحديث عن السياق الذي صاحب تشكيل الحكومة والتي تشكلت من 6 أحزاب ذات مرجعيات مختلفة بل ومتناقضة أحيانا، حكومة ضخمة من حيث عدد الوزراء وضئيلة من حيث الأداء، ما الجدوى إذن من الاستحقاقات الانتخابية والبرامج الحزبية والمرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية ما دام الكل سيساهم في تدبير الشأن العام وسيشارك في الحكومة؟ وهل هاته المعارك الانتخابية والبرامج الحزبية والمرجعيات الفكرية ينتهي رصيدها مباشرة بعد إعلان النتائج ويعاد تعبئتها أشهر قليلة قبل الاستحقاقات الانتخابية.

إن العمل السياسي، السيد رئيس الحكومة، في حاجة ماسة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى ممارسة سياسية سليمة، لا تناقض الخطابات والشعارات الرنانة، فكيف للفاعل السياسي اليوم أن يطلب من أبناء المغاربة أن يبحثوا عن وظائف في القطاع الخاص لأن القطاع العام لم يعد يستوعب الأفواج المتتالية للعاطلين والباحثين عن فرص الشغل، وهو يقوم بتوظيف أبنائه وأقربائه والتابعين إليه في الوظيفة العمومية؟ فكيف للفاعل السياسي اليوم أن يتمسك بتعليم أبناء المغاربة باللغة العربية ويعلم أبناءه باللغات الأجنبية في مدارس البعثات الأجنبية.

إن جل أفعال حكومتكم تناقض خطاباتكم ولكي لا تنعتونا بالمشوشين وبالعدميين والسوداويين لأنكم السيد رئيس الحكومة أصبحتم تتقنون هذا النوع من التحكم الجديد وتريدون احتواء الجميع، نحيلكم على تقرير بعض المؤسسات الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط وبعض الخطب الملكية.

وأنتم تتكلمون عن ترسيخ الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وما يتطلبه ذلك من تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، تناسيتم تعامل حكومتكم بقمع مع الاحتجاجات السلمية التي طالبت بمطالب اجتماعية: حراك الريف، جرادة، احتجاج ساكنة زاكورة الذين يطالبون بتوفير الماء الصالح للشرب، احتجاجات عارمة للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، إضرابات قطاعية في التعليم والصحة والجماعات الترابية وكل القطاعات الأخرى، رغم لجوء الحكومة لاقتطاعات غير قانونية من أجور المضربين، والمفتي لفتوى "الأجر مقابل العمل" يتمتع اليوم بأجر دون أن يعمل ودون أن يساهم في صناديق التقاعد، إضرابات الأطباء وطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، إضرابات واحتجاجات التجار.

لم تتركوا السيد رئيس الحكومة فئة من فئات المجتمع إلا وألحقتم بها الأذى وأخرجتموها للاحتجاج وهذا يحسب لكم.

السيد رئيس الحكومة،

نعرف جيدا كيف تصنع المؤشرات لقد سبق لكم أن قررتم فتح دورتين استثنائيتين للبرلمان قبل 4 أيام على افتتاح الدورة العادية بمبرر تمرير بعض القوانين لكي نربح بعض النقاط في المؤشرات وفي بعض المؤسسات الدولية، ويكون الهدف الأول والأخير ليس الحاجة المجتمعية لسن القانون، بل هو ربح لبعض النقاط والمؤشرات.

إن لغة الأرقام والمؤشرات ومحاولة الاختباء وراءها لا يمكن أن تحل محل المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين الذين يعانون من تنامي مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء واتساع الفوارق الاجتماعية ومن تعليم طبقي وصحة لا ترقى إلى مستوى طموحات شرائح واسعة من المجتمع.

إن تدهور القدرة الشرائية للمغاربة هي مسؤولية اختياراتكم السياسية والاقتصادية، حيث أن حكومتكم لم تكلف نفسها عناء البحث عن موارد مالية إضافية لخزينة الدولة بالحزم في محاربة التهرب والغش الضريبي والحد من الإعفاءات الضريبية دون جدوى ومحاربة الفساد ومحاربة اقتصاد الريع وتتجهون إلى الإفراط في المديونية التي

لازالت تواصل المنحى التصاعدي منذ سنوات ولازالت الحكومة مستمرة في الاستدانة غير آبهة بما تشكله من خطورة على فقدان السيادة المالية للدولة.

وإلى جانب لجوئها المستمر للاستدانة وقعت الحكومة مع صندوق النقد الدولي خطا رابعا للوقاية والسيولة 9.97 مليار دولار بعد أن رفض طلب خط ائتمان مرن بسبب ضعف الدخل الفردي وارتفاع المديونية. ورغم أن الأرقام ناطقة والتقارير واضحة تواصل الاستدانة لسد ثقوب عجز الميزانية وأقصى ما قامت به هو اللجوء مرة أخرى إلى الخوصصة رغم الكوارث التي أدت إليها، وخير دليل على ذلك معلمة لاسامير.

سجل التاريخ بكل فخر واعتزاز أن حكومة عبد الله إبراهيم، قامت ببناء وحدات لتكرير البترول في إطار مشروعها المجتمعي لبناء المغرب الاقتصادي المتطور وتوفير الأمن الطاقي للمغاربة، وسجل التاريخ أيضا أن رئيس الحكومة السابق، قام بتحرير أسعار المحروقات في يونيو 2015، وأغلقت معلمة لاسامير في مارس 2016، وسيسجل التاريخ على حكومتكم أنها تفتقد للحس الوطني وتخضع للوبيات المحروقات، وعجزت في إعادة تشغيل هاته المعلمة التي تضمن الأمن الطاقي للمغاربة بجودة عالية وبنسبة تخزين مهمة والتحكم في تقلب أسعار المواد البترولية في السوق الدولية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

بالنسبة للحوار الاجتماعي، إن موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من اتفاق 25 أو ما سمي اتفاق 25 أبريل 2019، لم يكن مفاجئا أو شعبويا أو البحث عن التميز، بل كان في إطار بناء منسجم على أسس ومبادئ منظمتنا التي ساهمت بشكل كبير في ثقافة وأسس الحوار ببلادنا، كما استحضرنا الوضع الاجتماعي العام بهجوم ممنهج على الحركة النقابية منذ 2012، مما كرس فقدان الثقة.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نقابة مستقلة في قراراتها ولا تخضع لأي ضغط أو ابتزاز أيان كان مصدره، ولا تقايض بمصالح الطبقة العاملة، حيث رفضنا مقترحات الحكومة السابقة، والتي كانت تهدف إلى المقايضة بملف التقاعد، والحكومة الحالية التي اعتمدت نفس الأسلوب ونفس المنطق للمقايضة بقانون ممارسة حق الإضراب وشرعنة مدونة التشغيل.

سبع مرتكزات أساسية حكمت تعاطينا مع إتفاق 25 أبريل:

1- الشفافية والوضوح؛

-2 التعميم، تشبثنا بتعميم إجراء تحسين الدخل على الأجراء في القطاع العام والخاص والمؤسسات العمومية والمتقاعدين، كما طالبنا بتوحيد تواريخ صرف هاته الزيادة؛

3- المأسسة، ما سمي بالحوار الاجتماعي أبان عن فشله وعدم قدرته على تقديم أجوبة على المسألة الاجتماعية، وإنجاز اتفاقات وتعاقدات، لهذا ركزت الكونفدرالية على ضرورة اعتماد حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف بمضمون تفاوضي، مستدام ومنتج يحظى بالثقة والمصداقية على جميع المستويات، ويشكل فضاء مؤسساتيا للتفاوض على كل القضايا والإجراءات والقوانين الاجتماعية؛

4- احترام الالتزامات المشتركة والتعاقدات الملزمة، الحكومة السابقة والحكومة الحالية لم تحترم تعاقد 26 أبريل 2011؛

5- أدوار ومهام الحركة النقابية، إن اتفاق 25 أبريل جسد إرادة تم التعبير عنها منذ حكومة..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم عبد اللطيف أعمو، في حدود 6 دقائق و47 ثانية.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

كيبان لي بأن عبرتم من خلال تصريحكم على أشياء كثيرة ذات طابع إيجابي، ولكن الذي أثار انتباهي هو صمودكم وروح الصبر والشجاعة، وأنتم تقودون سفينة في وسط بحر ومحيط هائج، وفي أجواء متقلبة لتأخذوا بزمام حكومة سداسية الأحزاب وتحمل في طياتها تنافر، وفي نفس الوقت أمام معارضة لا تحمل مشروعا لسد الفراغ.

بسبب هذا وحده السيد رئيس الحكومة في اعتقادي تستحقون التصفيق والتصفيق والتصفيق، لأن كيقولو المغاربة (اللي كيقول العصيدة باردة يحط فيها يدو) فيها الظروف اللي دوزتوها في الواقع، برافو.

لذلك، أكيد لا يمكن مناقشة حصيلة الحكومة بإنصاف دون استحضار السياق السياسي ومسار تشكيل الحكومة وظروف اشتغالها والهدر السياسي الذي حصل، وأنتم لستم مسؤولون عنه.

ومن الضروري كذلك أن نكون إيجابيين ومنصفين، باستحضار كل ذلك باعتراف بما تحقق فعليا والتأكيد على بعض الإنجازات والنجاحات حتى لا نبالغ في التفاؤل المفرط ولا نسقط في التشاؤم المحبط.

إن مستوى أداء المسؤولية العمومية للحكومة لابد أن نقر بأنه كان إيجابيا في عدة جوانب، ليس لدي الوقت لعرض هذه الجوانب، ولكن الزيادة في القطاعات الاجتماعية وخاصة ميزانية القطاعات الاجتماعية وخاصة في التعليم والصحة والرفع من الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي إلى غير ذلك من المشاريع ومن الإصلاحات التي في طور الإنجاز.

كما نحيي بالمناسبة الحفاظ والدفاع عن تماسك الإجماع لدى مختلف الهيئات السياسية والنقابية حول قضية وحدتنا الترابية، التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية رابطا قويا لمناعة الجبهة الداخلية ونربطها، وهذا كذلك نشد على أياديكم حوله، بجانب ربح الرهانات الاجتماعية والاقتصادية وإرساء ثوابت الأمة.

فالسيد رئيس الحكومة، كما لا يخفى عليكم هناك نسجل بطء الإصلاحات الكبرى، وهو ما لا يخدم مصالح التفعيل الحقيقي للدستور ولا يقدم رؤية واضحة حول الأداء الحكومي، مما يتعين معه خلق ديناميكية للنمو الرأسمالي المنتج والخلاق والتوجه بشكل مباشر لتفكيك منظومة اقتصاد الريع، الذي مازالت تكبل يد اقتصاد المغرب، حتى يتم تعبيد الطريق الصحيح لاقتصاد منتج يضمن تكافؤ الفرص والمنافسة والابتكار.

ومن هاذ المنطلق، نعتبر أن حصيلة الحكومة المرحلية يمكن أن تكون منطلقا جادا لتحقيق الالتزامات الكبرى للحكومة، إذا تمت ترجمة تنامي الموارد العمومية جراء التحسن التدريجي في حكامة المالية العمومية إلى إنتاج استثمار عمومي ناجح ومثمر وسياسات عمومية قادرة على مواجهة تصاعد الطلب الاجتماعي وتعاظم انتظارات المواطنين والمواطنات وحالة القلق السائد في الأوساط المجتمعية المتعددة وضعف الثقة في المؤسسات وتعميق التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل المضني.

إننا نسجل في نفس الوقت من خلال الحصيلة المرحلية للحكومة أن الإطار الذي تنفذ فيه السياسات العمومية غير متوازن وغير متكافئ بحكم التأثيرات الواضحة للتوجهات الليبرالية العالمية الجديدة، التي يبدو أنها سائرة في التوغل والتغلغل على حساب عزل السياسة الاجتماعية للحكومة والمظهر البارز لهذا التأثير هو تزايد الفقر وتكريس الغنى والثروة في يد ثلة من المحظوظين، ويرافق ذلك إضعاف دور الدولة في التحكم في المسار التنموي.

كما أن توجهات السياسة الاقتصادية على السياسات العمومية المصاغة على المستوى المركزي مازالت مهمشة للإقرار الترابي الجهوي والإقليمي والمحلي، مما لا يسمح ببلورة رؤية موحدة للمجال الترابي، وقد ترتب عن هذا الوضع محدودية التدابير الناجعة في تنفيذ السياسات العمومية وفي إنتاج الخدمة العمومية لصالح المواطن في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والعدل والعمل، وهي عناصر تؤثر سلبا على نمو..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأننا سنكون على موعد مع جلسة عامة سنحدد موعدها لاحقا للاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات.

شكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 226

التاريخ: الثلاثاء 29 رمضان1440هـ (4 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

وطبقا للاتفاق الذي حصل في ندوة الرؤساء سيتم الاكتفاء بسؤال لكل فريق، نظرا للظروف المرتبطة بالسفر وظروف العيد.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل من الأمة المغربية، وعيد مبارك سعيد للشعب المغربي وعلى رأسه صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

الكلمة للسيد الأمين تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

2- مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية؛

3- مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛

4- مشروع قانون 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

5- مشروع قانون 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

6- مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنابات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

7- مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمينة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقيات المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

8- مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

9- مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارتها مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس أن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ستتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه للسيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وذلك

لأسباب طارئة.

كما توصلت الرئاسة بإخبار من فريق الأصالة والمعاصرة مفاده انتداب السيد عبد الكريم الهمس رئيسا للفريق وناطقا رسميا باسمه.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 4 يونيو 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤلا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع حقوق الإنسان، وموضوعه الصورة الحقوقية للمغرب من خلال التقارير الدولية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

العديد من التقارير الدولية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان ترصد وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ما هي المقاربة التي تتبناها الحكومة للتفاعل معها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لمنهجية الحكومة في التعاطي مع تقارير المنظمات الدولية وهو أنها تقوم بدراسة هذه التقارير دراسة دقيقة شاملة وتقوم السلطات المغربية المعنية بتنسيق ردها من خلال إشراف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

كما أن هذه الوزارة تقوم بالتواصل الضروري مع الهيئات الدولية من أجل توضيح بعض القضايا التي تستشكل هذه المنظمات المعطيات المرتبطة بها، ومعلوم أن التقارير التي تنجزها المنظمات الدولية، إنما تكون في كثير من الأحيان صدى لما تصدره المنظمات الحقوقية الوطنية، والمنظمات الحقوقية الوطنية في كثير من الأحيان لا أقول دائما يكون ما يصدر عنها رجع الصدى لما يصدر في الصحافة ووسائط التواصل الاجتماعي.

ولذلك هناك منهجية جديدة اعتمدناها منذ مدة تقوم على التواصل مع جمعيات المجتمع المدني بشكل دوري، ونقوم بمناقشة مجمل القضايا التي تكون محل اهتمام هذه الجمعيات.

كما أن هذه الجمعيات أصبحت طرفا شريكا في كثير من المشاريع الحقوقية التي تقوم بها الوزارة، وهناك تواصل مفتوح مع جميع هذه الجمعيات، خاصة بالنسبة لإعداد التقارير الدورية المعروضة على هيئات المعاهدات وبرسم آليات الاستعراض الدوري الشامل، وفي كل المحطات التي نرى أنه من الملائم إشراك هذه الجمعيات.

وذلك في سبيل بلورة صورة دقيقة عن الوضع الحقوقي من أجل أن تقوم الجمعيات الحقوقية الوطنية بالحديث عن هذا الواقع بكل موضوعية، وهو الشيء الذي لا محالة يمكن أن ينعكس إيجابا على تقارير المنظمات الدولية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

قد نتفق كون الكثير من التقارير الصادرة عن بعض المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان منحازة وغير منصفة لواقع حقوق الإنسان بالمملكة المغربية وتنظر للجزء الفارغ من الكأس.

لكن هناك منظمات ذات مصداقية تقدم ملاحظاتها وتقاريرها بناءا على معطيات موضوعية، ونحن نعتبر اهتمام هذه المنظمات الحقوقية الدولية بالمغرب علامة إيجابية وصحية، وهو نابع من إدراك هذه المنظمات بأن المغرب يستحق الرصد والمتابعة بغرض التطور والتقدم ومنع أي محاولة للتراجع إلى الوراء عكس الكثير من الدول.

ثانيا، نؤكد على أن المغرب تجاوز مرحلة الانتهاكات الجسيمة

الممنهجة التي كانت تطال حقوق الإنسان من احتجاز واختطاف وتعذيب، وذلك بعد محطات مضيئة في تاريخ المغرب، كإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة وما تضمنه دستور 2011، والذي نجح في دسترة منظومة متكاملة للحقوق والحريات.

ثالثا، بالمقابل هناك تكرار للعديد من التجاوزات تحصل اليوم وتطال بعض مجالات حقوق الإنسان، فلا أحد يجادل في تراجع منسوب حرية التعبير ومنع الحق في الاحتجاج السلمي وتعنت بعض رجال السلطة في تسليم وصلات تأسيس الجمعيات.

نسجل كذلك بقلق عودة المنع غير المبرر وخارج إطار القانون لعدة أنشطة لجمعيات وأحزاب سياسية جادة.

كما أنه لا أحد يشكك في قساوة الأحكام الصادرة في حق معتقلي الريف، ونتمنى حل هذا الملف في أقرب الآجال.

كما نسجل بكل أسف عودة الاعتقال التعسفي في بعض الحالات، ونذكر منها هنا تقرير الفريق الأممي بخصوص اعتقال صحافي تعسفيا والمطالبة بمحاكمته في حالة سراح.

رابعا، مخطط العمل الوطني للديمقراطية وحقوق الإنسان التي أعدتها وزارتكم إلا دليل قاطع على وجود مطبات وشوائب في طريق حقوق الإنسان بالمغرب.

خامسا وأخيرا، السيد الوزير، المغرب بقيادة جلالة الملك حفظه الله اختار طريق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فلا خيار لنا إلا الاستمرار في الإصلاحات المؤسساتية الضرورية، والتفاعل الإيجابي مع التقارير الدولية الموضوعية والتي تلائم بيئة المغرب وخصوصيته طبعا، مع الرد من طرفكم بالدلائل والحجج على ما يدبج في بعض التقارير التي تصدر عن منظمات تعمل على أجندة سياسية وتستغل حقوق الإنسان لأغراض مشبوهة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونتقل إلى السؤال الموالي، عندك ثلاث ثواني قادر على أنك دير فيها التعقيب، تفضل السيد الوزير، وهذا حقك.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

في المغرب هناك تجاوزات ولا وجود لأي تراجعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير، عن مدى تطبيق واحترام توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد المستشار.

كما هو معلوم فإن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب صنفت ضمن أهم التجارب الناجحة في موضوع العدالة الانتقالية، وذلك لما تميزت به من أولا اعتماد الكشف عما جرى من انتهاكات جسيمة، ثانيا جبر الضرر الفردي للضحايا ولذوي حقوقهم.

بالنسبة للموضوع الأول نسجل بأن الهيئة كشفت عن 600 حالة، بقيت 66 حالة، المجلس الوطني كشف عن 60 باقي 6، وسيكشف المجلس عن مآل هذه الحالات الستة.

بالنسبة للموضوع الثاني اللي هو جبر الضرر الفردي للضحايا ولذوي حقوقهم فكان هناك أموال مهمة صرفت لهؤلاء الضحايا، يكفي أن أقول أنه بلغ عددهم 27754 مستفيد، كما أنه بالنسبة للمبالغ التي صرفت بالنسبة لهيئة الإنصاف والمصالحة وهيئة التحكيم المستقلة للتعويض بلغت مليار و948 مليون و269 درهم وهو مبلغ كبير جدا.

كما أن هناك جبر ضرر جماعي بالنسبة للمناطق التي عرفت حدوث انتهاكات جسيمة أو وجدت فيها أماكن احتجاز أو اعتقال تعسفي، ووجدت في 13 إقليم وعمالة، وكذلك كان هناك تقديم مداخيل لعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة من خلال توصيات وجهات تم دسترتها، توصيات أخذت سبيلها إلى التطبيق من خلال التشريعات المختلفة، توصيات هي عبارة عن تدابير وسياسات عمومية يتم العمل بها، كما أن هناك توصيات يتم متابعة تنفيذها من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويمكن أن أقول إجمالا أننا قطعنا أشواطا كبيرة في تنفيذ توصيات

هيئة الإنصاف والمصالحة، وستصدر في الشهر المقبل وزارة الدولة تقرير في هذا الموضوع، كما أن المجلس الوطني اللي هو صاحب الملف سيصدر تقريبا في آخر السنة تقريرا ضافيا في الموضوع يبين فيه كافة المعطيات المرتبطة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

شكرا على هذه الأجوبة والتوضيحات السيد الوزير، في الحقيقة هيئة الإنصاف والمصالحة فعلا كانت تجربة ناجحة في إطار مسلسل المصالحة.

وفعلا حتى كانت مجهودات لا يستهان بها في إطار جبر الضرر، خاصة الفردي والجماعي، وإن كان الجماعي باقي فيه نقاش كبير، وإلا لما شفنا احتجاجات عارمة في مجموعة من المناطق وعلى رأسها الريف.

ولكن كيبقى من بين أهم الخلاصات أو التوصيات اللي جابتها هيئة الإنصاف والمصالحة هي الإجراءات اللي خاصنا ناخذوها من أجل عدم تكرار ما مضى في هذه الفترة اللي اشتغلت عليها الهيئة.

ولكن للأسف السيد الوزير أنتما في معرض جوابكم أو تعقيبكم على السؤال السابق قلتم بأن هناك تجاوزات وليست هناك تراجعات، للأسف احنا كنعتقدو بأن هناك تراجعات لأن ملي كنلقاو نفس الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتم تكرارها، فاسمحو لي هذا تراجع فعلا حقيقة تراجع، ملي تنشوفو مثلا ما يمكناش احنا نتكلمو على كل الحقوق التي تنتهك، ولكن نسردو مجموعة منهم، على رأسها مثلا الحق في التظاهر وفي التجمهر، وتنشوفو الاحتجاجات تواجه بقمع وقوة مفرطة ليس لها أي مبرر وصلت إلى حد انتهاك الحق في الحياة، ومن هذا المنبر نكرر عزاءنا للمرحوم الحاجلي وللعائلة ديالو الصغيرة والكبيرة، يعني هذا الأب ديال الأستاذة التي فرض عليها التعاقد، واللي توفى من جراء القوة المفرطة، استعمال القوة المفرطة لفض التظاهر.

كاين أيضا ما دارت الحكومة حتى شي حاجة في الطفل الذي تم دهسه في جرادة، غادي تقولولنا كاين تحقيقات في هاذ الشي، اسمحو لنا فين وصلت التحقيقات في شهداء 20 فبراير؟ إلى أين وصلت التحقيقات في 5 ديال الشباب اللي توفاو في وكالة بنكية؟ أشنو وقع في التحقيقات في كمال عماري في أسفي ولا في كريم الشايب في صفرو وغيرهم في هاذيك الفترة؟ أشنو وصلو التحقيقات أيضا الآن في مجموعة ديال القضايا؟ واحنا كنشوفو هاذ الشي أيضا تيجرنا للحق في المحاكمة العادلة.

للأسف تنشوفو شباب الريف هل يستحق لأنهم طالبوا بمطالب اجتماعية صرفة أن يتم الحكم عليهم ب 20 سنة، حرام، ماذا نقول؟ ما هي الرسالة التي نريد أن نمررها من خلال هذا الحكم؟

ثم أيضا كاين صحافيين يتابعون، كاين برلماني يتابع، باش؟ بتهم واهية، فين هي المحاكمة العادلة؟ 6 أشهر بدون أي دليل فين هي المحاكمة العادلة؟ هنا كاين إشكال، فعلا كاين انتهاكات جسيمة، وفعلا كاين تراجع ماشي ما كاينش تراجع، ثم كاين الحق في التنقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

مرة أخرى أؤكد بأنه ليس هناك تراجعات، مستعد أن أمثل أمام أي لجنة معنية لمناقشة الموضوع بالتفصيل، الحديث عن تراجعات يتطلب وجود مؤشرات، أنا أتساءل أين هي المؤشرات؟ على الذين يقولون بأن هناك تراجعات أن يكون مستوى حقوق الإنسان في المرحلة السابقة الذي انحدر إلى مستوى أن نتحدث عن تراجعات.

بالنسبة للقضايا التي طرحت أنا فقط أريد أن أقول لك سيدتي، أن هناك ملف مفتوح بالنسبة لأب الأستاذة المتوفى أخيرا، أرجو أن لا نستبق الأحداث ونتهم أي جهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد وزير الدولة على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه مساهمة الوزارة في برامج تأهيل الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، أبرمت وزارتكم العديد من الاتفاقيات بهدف تأهيل العديد من الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير، حول المعايير المعتمدة من طرف وزارتكم للمساهمة في هذه المشاريع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال السؤال واسع لأن الجماعات الترابية كالحواضر، كالعالم القروي بمختلف أشكاله وتنوعه، بغيت نقول بعض المعطيات، احنا وزير السكنى آمر بالصرف ديال واحد الصندوق، الصندوق ديال التضامن السكني وديال الإدماج الحضري اللي تتغذيه واحد الضريبة (une taxe parafiscale) شبه الضريبة على الإسمنت، واللي تيجيب لنا كل سنة تقريبا واحد 2 ملايير ديال الدرهم، (الحمد لله في 3 أشهر الأولى كان ارتفاع دالمبيعات الاسمنت غادي تفتح لنا بعض الإمكانيات).

احنا تنحاولو نستعملو هاذ الإمكان باش نحاولو نجرو مساهمين آخرين في واحد المقاربة مندمجة لا في العالم القروي ولا في المدن، حتى نتجنب واحد التشتيت ديال الوسائل ديالنا المحدودة وحتى حقيقة نتقدم نحو واحد التصور مندمج للنمو، ما نبقاوش فقط في مقاربة تصحيحية لتدارك واحد الخصاص في واحد المجال أو آخر.

التدخل ديالنا مع الجماعات الترابية مبني على التشارك، على التعاقد، من 2012 لدابا في إطار ما يسمى بسياسة المدينة، ولكن تتعني تدخلات لا في المدن ولا كذلك في بعض المراكز الصاعدة في العالم القروي، 197 اتفاقية، 67 مليار ديال الدرهم، الوزارة تقريبا 13 مليار ديال الدرهم، الطرق، البنيات التحتية، مرافق القرب، الساحات العمومية، الضفات ديال بعض الويدان، فك العزلة، إلى غير ذلك، بنتائج حقيقية، مع العلم أن كان غير آنات حقيقية فيما يخص تحسين الحكامة في التتبع الأكثر صرامة فيما يخص الآجال، فيما يخص الجودة، فيما يخص كذلك التكلفة وكذلك التنسيق ما بين مختلف المتدخلين، لأن بالفعل في بعض الأحيان التدخل في الجماعة احنا مرهونين بمثلا معالجة القضية ديال التطهير ماشي احنا اللي تنتكلفو بها.

كذلك أنهي بهاذ المسألة، لحد الآن ملي تيجينا شي برنامج تندرسو في حد ذاته مقاربة الشباك (l'approche guichet) الآن المرة الأولى تنحاولو يكون واحد البرمجة متعددة السنوات حسب الجهات لتنظيم واحد النوع من الإنصاف وعقلنة استعمال الوسائل ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فعلا المساهمة ديالكم باينة فيما يتعلق مع الجماعات المحلية فهاذ المشاريع ولكن المشكل اللي تيتطرح وهو من بعد الاتفاقية ما كاينش تتبع والاتفاقيات تيبقاو مهملين وتيبقى تعثر في تنفيذ المشاريع.

إذن المطلوب الآن وهوواش عندكم إحصائيات على المشاريع المتعثرة فالجماعات، راه ماشي المشكل وهو تتبذل مجهودات كثيرة وكتبرم، ولكن فالمجال ديال التنفيذ هنا تيوقع المشكل، إذن المشكل اللي عندكم السيد الوزير وهو فالتنفيذ.

هنا تطرح اللي ما كتنفدش ولا كيكون تعثر ديال المشاريع تطرح معاناة ديال المواطنين المستفيدين، وكيتطرح عاوتني مشكل بالنسبة لرؤساء الجماعات اللي هما تيبقاو غاديين ما بين السلطة الإقليمية وما بين الوزارة ديالكم وكيبقى التشديد.

إذن كيخصكم تشوفو المساهمين اللي هم شركاء واش دفعو المساهمة ديالهم وشوفو المساهمة ديالكم أنتم، متوقعوش وتخليو هكذا، نعطيكم كنموذج الحي اللي احنا فمراكش تنعيشو فيه، كاين اتفاقية إطار اللي تسنات أمام سيدنا في 2010 وبقى التعثر ديالها إلى الآن، وراه درنا ملحق ومشا لعندكم وباقي للآن ما توقعش وما تنفدش لأن هنا لاش نبقاو حنا تنجريو، خاصكم أنتم اللي توقفو عليه وهاذي مشاريع مهمة اللي كتهم واحد المجموعة ديال الجماعات وعيينا ما نجيو حتى لعندكم ونطلبو، ولكن لحد الساعة باقي حتى شي حاجة ما كاينة.

إذن المشكل فين تيتطرح؟ تيتطرح في التنفيذ، السيد الوزير، وهو اللي مشكلة، إذن تيخصكم تديرو واحد اللجنة ديال التتبع ديال المشاريع والتقدم ديال الإنجاز فين كاين بدءا من الشركاء، دفعو الشركاء يعطيو التمويل ديالهم وتدفعو كما قلت المقاولين باش يلتزمو بالالتزامات ديالهم لا الآجال ولا أسمو، إذن الإشراف راه ضروري عندكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير إلى عندو الإمكانية ديال التعقيب في حدود 10 ثواني وخا السيد وزير الدولة دارلنا (record) في 3 ديال الثواني.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أش غادي أقول ما تقولون، هاذي معركة يومية، احنا فالتعاقد والتشارك كاين عدد ديال المتدخلين احنا مخصناش نتملصو من المسؤولية ديالنا، ولكن خاص جميع المتدخلين يحترمو الالتزامات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة، موضوعه تنامي ظاهرة استغلال الأطفال الرضع للتسول في الفضاء العام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن استغلال الأطفال والرضع لاستمالة عواطف المحسنين يعد من أخطر مظاهر..

السيد رئيس الجلسة:

معذرة السيد الوزير يتساءل.

احنا اتفقنا في ندوة الرؤساء اكتفاء الفرق بسؤال واحد لكل فريق.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة، شكرا.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن استغلال الأطفال والرضع لاستمالة عواطف المحسنين يعد من أخطر مظاهر وأساليب التسول في الفضاء العام، وكثيرا ما نلاحظ أطفالا صغارا يغطون في نوم عميق في أحضان نساء متسولات، في حين نرى الكثير منهم يستجدي أصحاب السيارات غير مكترث للأخطار التي تهدده.

وليس غريبا أن نؤكد على وجود شبكات منظمة تستغل النساء والأطفال على حد سواء في ممارسة التسول، إنها ظاهرة خطيرة لها تأثير كبير وبالغ على نفسية الأطفال الذين يتم استغلالهم ببشاعة في هذه العملية.

نسائلكم السيدة الوزيرة، ما هي الآليات التي وضعتها الحكومة لحماية هذه الشريحة من الأطفال، وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للحد من تنامي هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

هذا طبعا سؤال مهم لابد أن نطرحه، لكن لابد أن نطرحه كذلك بالحيثيات المرتبطة به، خصوصا أن الدولة المغربية قد وضعت ضمن القانون الجنائي المقتضيات التي تعاقب على ممارسة التسول في الشارع العام، طبعا العقوبة من شهر إلى 6 أشهر، ولكن عندما يتم التسول بالأطفال هذه تصل إلى سنة.

القانون وحده لا يكفي للحد من هاته الظاهرة، نحن متفقون على ذلك، لكن هناك مجموعة من البرامج التي أطلقتها الدولة والتي تقوم بها مختلف القطاعات الحكومية وقاية من وصول المواطن إلى أن يتوسل في الشارع، لكن هناك متدخلين اثنين أساسيين في الميدان هي وزارة الداخلية على وجه الخصوص بجهاز الأمن الذي يؤمن طبعا الفضاء فارغا من مثل هاته الممارسات التي تتجاوز القانون وبالتالي تنزيلا للقانون، وهناك وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية التي تقوم بأدوار اجتماعية كذلك في الميدان تتدخل في حدود اختصاصاتها، بحيث أنها تقدم المساعدة الاجتماعية الضرورية، توفر كذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالخدمات الضرورية للذين ليس لهم دخل وليس لهم معيل وعاجزين عن العمل ويحتاجون إلى خدمات الدولة وتوفر مجموعة من الخدمات.

هنا بغيت نقول بأن هناك المرأة والرجل الذي يمارس التسول وهناك الطفل، إذا هناك مجموعة من البرامج لصالح الراشدين، وهناك مجموعة من البرامج لصالح الأطفال، وجود وحدات حماية الطفولة، وجود وحدات التنقل للإسعاف، وجود مؤسسات خاصة بالأطفال، وبغيت نقول هنا بأن هناك برامج خاصة منها دعم، برنامج دعم الذي يستفيد منه 166000 يتيم، هناك كذلك 12000 طفل معاق يستفيد من التمدرس في إطار صندوق التماسك وكذلك في إطار

صندوق التماسك، تيسير اللي هذه السنة كيتوسع جغرافيا حتى يضم جميع المجالات على التراب الوطني والزيادة اليوم غادي تكون مليون و380 ألف مستفيد، لأن اليوم غادي نوصلو ل 2 المليون و87 ألف بينما كان في الماضي أقل من هذا.

وعاود الجديد اليوم هي خدمات المطاعم اللي هي كتخفف على الوالدين وكتخليهم أنهم يدفعو بالأبناء ديالهم للتمدرس عندنا 43 ألف ومليون طفل مستفيدين من هاته الخدمات الجديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

في الحقيقة نستمع إلى ردكم، أو استمعنا إلى ردكم السيدة الوزيرة، احنا ما يمكناش كمواطنين، كمغاربة أن نقبل بهذه الظاهرة.

وهو تيخص المجتمع كلو يتعاون، هاذ الشي ماشي ظاهر غير للوزارة ديالكم أو وزارة الداخلية مشكورة على المجهودات المبذولة، ولكن تيخص المجتمع يرفض هاذ النوع دالأساليب اللي كتحط من المجتمع المغربي وكتمس لو في العمق عندما نرى امرأة بطفل، أظن أنه لا ينتسب إليها إلا بالإيجار، تكريه نهار باش تجي تسعى به، هاذي راه ما مقبولاش وكتمس في العمق الأسرة المغربية والتقاليد وذيك المجتمع المغربي اللي كان مجتمع التكافل، مجتمع الحنان، مجتمع ديال الإحسان.

احنايا تنأكدو مرة أخرى تنوهو بالمجهودات المبذولة، ولكن تيخصنا نضافرو الجهود، ماشي غير الوزراء ديالكم بل المجتمع كلو خاصو ينوض يناهض هاذ الظاهرة اللي تتمس الأسر ديالنا وما نقبلوهاش، أي زائريجي للمغرب يلقى طفل صغير في ذيك الشوارع، فما تنظنشي أن هذا تيشرف المغرب.

واحنا بدورنا كبرلمانيين مستعدين نقدمو جميع المساعدات المادية والإمكانيات اللي متوفرة عند البرلمانيين باش ندعمو لمحاربة هذه الظاهرة اللي هنايا خاصها تتضاعف العقوبة لأي واحد باش نقطعو مع هاذ السلوك المشين للمجتمع والمشين للأسر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه استفحال ظاهرة التسول بالمدن المغربية والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتين الوزيرتين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لمعالجة ظاهرة التسول التي ازدادت واستفحلت وانتشرت وتفاقمت بشكل كبير بين المدن المغربية؟

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

طبعا هاذ السؤالين هما متكاملين.

التسول كما تعلمون قد تكون له أسباب اجتماعية واقتصادية، ولكن كذلك قد تكون له أسباب نفسية، وأحيانا نجد بعض الحالات استكثارا للمال ما عندهم حالة نفسية، ما عندهم حالة فقر، ولكنهم يطلبون زيادة في المال.

إذن أشنو دارت الحكومة مقابل هاته الظاهرة؟ طبعا تكلمنا على القانون إلى غير ذلك، يمكن في الجانب القانوني خاصنا نشوفو كذلك الذي يقدم، بحال في أندونيسيا خذاو واحد الإجراء اللي هو عقوبة من يمد المتسول اللي ماشي في حاجة بمال، فنقدرو نفكرو يعني في وسائل أخرى أو مقتضيات أخرى في الجانب الزجري.

لكن في جانب الإسعاف، في الجانب الخدماتي هناك بالنسبة للحالات التي نعتقد أنها مرتبطة بالفقر مجموعة من البرامج، البرامج الاجتماعية كلها اللي غادي تدخل في السجل الاجتماعي الموحد، برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مجموعة الصناديق التي أطلقت واللي هي خدامة، طبعا دعم الأنشطة المدرة للدخل، هاذي كلها باش نسدو الباب ديال التسول، إن كان الأمر يتعلق بحالات الفقر.

الحالات النفسية يجب أن نمأسس التعامل معها على اعتبار أن حالات يجب أن تحال على العلاج لا على السجون.

ثم ثالثا يجب أن طبعا الآلة ديال العقاب أن تأخذ مجراها بالنسبة

للحالات التي تتسول، ما تتدخل لا في الخانة الأولى ولا في الخانة الثانية، وإلا فمؤسسة الرعاية الاجتماعية كيف ما قلت لكم اليوم هي جاهزة لكي تستقبل الحالات اللي ما يمكنلهاش يعني تكون إلا في وضع مد اليد أو الحاجة إلى خدمات الدولة، ففي هذا الباب نثني على العمل الذي تقوم به الجمعيات بدعم من الدولة، وهذا واحد الشراكة اللي هي كتعطي الأكل والحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، ما قلتموه نحن كفريق اشتراكي متفقون معه.

ولكن بغيت نقول على أن هذه الظاهرة لئن كانت قد أضحت معضلة اجتماعية، فإنها في المقابل قد أصبحت تجارة أو مهنة يحترفها عدد كبير من الأشخاص ويحترفها شبكات التي تمتهن التسول، وبالتالي هذه الشبكات أصبحت عندهم تجارة مربحة لا تبور.

السيدة الوزيرة أنا متفق معكم على أن المقاربة الزجرية هي غير كافية، وحتى من الناحية القانونية ذيك الفصل 326 من القانون الجنائي الذي يعاقب راه يجد صعوبة ليطبق من طرف القضاء، لأن الفصل الفقرة الثانية فيه تيقول "تعود"، بالتالي النيابة يتعذر عليها إثبات ذيك العنصر ديال الاعتياد والتكرار ديال ظاهرة التسول، وكيتحكمو الناس بالبراءة، إذن خاص مراجعة تشريعية، هذه ماشي مسؤولية ديالكم بوحديتكم، هي مسؤولية حكومية تشترك فيها قطاعات أخرى.

ولكن المقاربة الاجتماعية لابد السيدة الوزيرة أن تأخذونها بعين الاعتبار، لأن التشخيص وأنتم مشكورين اللي درتوه كوزارة ديال التضامن والأسرة، فأنا متفق معه هو تشخيص جيد يعني مبين لنا الصورة، ولكن المقاربة الاجتماعية ينبغي على الحكومة أن تنهج سياسات عمومية تستهدف إدماج هؤلاء الناس اللي ما عندهمش أو الناس اللي عندهم الفقر والفاقة.

وكذلك على الحكومة ألا تغفل المقاربة التحسيسية، عليكم أن تستهدفوا الإعلام العمومي، يعني التحسيس بآفة هذه الظاهرة التي أصبحت معضلة بنيوية تهدد النسيج الاجتماعي المغربي وبالتالي عن طريق التحسيس يمكن لنا أن نحارب الثقافة ديال التواكل، الاعتماد على الغير وكذلك هذا التحسيس يمكن لنا نهو هاذ الناس أن يعتمدو على ذواتهم عوض أن يمدوا أيديهم في الشارع العام وأحيانا قد يعرقلون حتى الحركة ديال المرور والسير، السيدة الوزيرة المحترمة.

نكتفي بهذا القدر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

طبعا أنا أثني على الكلام الذي قاله السيد المستشار والنقطة اللي أكدت عليها وجاتني مهمة جدا هي مسألة التحسيس واستعمال الإعلام العمومي من أجل نشر ثقافات عدم التواكل والاعتماد على الذات والاستفادة كذلك من الخدمات ديال الدولة اللي هي موجودة واللي كيتجنبو الذهاب إليها لأنهم يعتادون على التواجد في الشارع وكذلك جلب مال أكبر.

ما تنساوش بأن الظاهرة عاود بدأت تتبان مستفحلة مع وجود اللاجئين الأفارقة، وكذلك اللاجئين من الأسر السورية، فولا الشارع بالفعل مؤشر على ظاهرة متنوعة نحتاج ربما إلى برامج مختلفة ومقاربة مهمة من أجل أن نحد من هاته الظاهرة على الأقل بالنسبة للمغاربة اليوم، كنقول بأنهم خاصهم يساهمو معنا في هذا البرنامج الوطني للحد من مد اليد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرها على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع التربية الوطنية، مستعدين السيد الوزير.

إذن الموضوع ديالو الشعب العصرية في التكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كنا قد طرحنا السؤال قبل أن يتناول جلالة الملك نصره الله موضوع التكوين المهني بإشرافه السامي الشخصي على الاجتماعات وتكليف الحكومة بإعداد إستراتيجية وخطة عمل لتتقدم بعد ذلك الحكومة بنموذجين، ويوافق جلالته على الصيغة الثالثة، طرحت في حفل كبير وقدمت من طرف الوزير الوصي على القطاع،

مما جعل مضمون هذا السؤال في الحاجة إلى تحيين، لننتقل من مضمون يسائل الحكومة عن إحداث شعب عصرية بالتكوين المهني تساير المستجدات في سوق الشغل إلى المنهجية التي تمت معالجة بها الإستراتيجية وخطة العمل الجديدة لهذا القطاع وإشكالية ملائمة التكوينات مع سوق الشغل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة المستشارة شكرا على هذا السؤال.

هاذ السؤال حقيقة كان تطرح في 2017، الوضعية ديال 2017 ما شي هي الوضعية ديال اليوم، اليوم الحمد لله، عندنا واحد الخارطة الطريق اللي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة، نصره الله، واللي ثمنها، واليوم احنايا بصدد تنزيلها.

عندنا أيضا الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2016-2021، ولهذا الحكومة كتعطي واحد الأولوية، واحد الأهمية لهاذ القطاع، من حيث واحد العدد ديال البرامج ولاسيما تحديد الحاجيات القطاعية، اليوم كاين واحد العدد ديال الدراسات تتقوم بهم كتابة الدولة في التكوين المهني، هاذ الدراسات القطاعية لابد خاصهم يكونو بطريقة قبلية قبل ما يتم واحد الإرساء ديال واحد الدراسة بيداغوجية.

واليوم، الحمد لله، المغرب تيعرف واحد العدد ديال المخططات، الإقلاع الصناعي، المغرب الأخضر، رؤية السياحة 2020، إستراتيجية اللوجيستيك، وهاذ الدراسات القطاعية تنخرط في إطار هاذ الرؤية هذي.

النموذج اللي اليوم، الحمد لله، طورناه هو النموذج ديال ميدان المهن والكفاءات اللي أخذت بعين الاعتبار الطابع الجهوي لإشراك الجهة كفاعل أساسي وذوي الاختصاص بالنسبة لهاذ القطاع الحيوي.

لأن كل جهة عندها مؤهلات، عندها خصوصيات وعندها طاقات، ولابد أن نستثمر هذه الطاقات في إطار بلورة واحد النموذج ديال التكوين المهني جهوي واللي أولا تيسير الولوج للشباب وتأهيلهم لسوق الشغل وأيضا الرفع من تنافسية المقاولات، باش نجعلو الحمد لله المقاولات ديالنا عندهم واحد التنافسية على المستوى الدولي.

اليوم أيضا تطوير ميدان ديال المهن العالمية، ميدان السيارات، الطيران، وهذا أيضا نموذج اللي عرفناه ديال التدبير المفوض خلق واحد القفزة نوعية بالنسبة لتوظيف الشباب، لأن تقريبا أكثر من 90% تم توظيفهم، لأن المهنيون هم اللي تيكونو وأيضا هاذ التكوين تيكون في فضاء مهنية محضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب والذي أعتبره كافيا وشافيا.

لكن من باب تعميق النقاش أثير بعض القضايا والإشكاليات التالية:

في أفق ملائمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل ومستجداته، يجب التفكير في وضع آليات تراعي التكامل بين ما يلي:

مراعاة الخصوصية الجهوية اللي أشرتم لها السيد الوزير، لأن اليوم عندنا مناطق متباينة، هناك مناطق فلاحية وأخرى صناعية، وبالتالي سوق الشغل يعني تيسير بواحد السرعة اللي هي يعني كبيرة على سوق الملائمة اللي تديرو داخل التكوينات، هاذي من جهة، من جهة ثانية هو إشراك القطاع الخاص في تحديد التوقعات المتعلقة بحاجيات الشغل ومساهمته في وضع البرامج وتحديد التكوينات.

ولما لا السيد الوزير أن يتحمل القطاع الخاص جزءا من الأعباء والاستثمارات في التكوين، لأن هو المستفيد الأخير من هاذ الشباب المتخرج، لأن هو اليوم تيتحكم في سوق الشغل، وبالتالي الشباب ملي تيتخرج تيلقى بعدا واحد، عارف فين غادي، ما تيكونش هذاك التيهان ديال جيش من الشباب متخرج وما عارفش فين غادي يمشي، وبالتالي يجب إشراك القطاع الخاص في هاذ القطاع هذا.

كذلك هناك ضبط، اليوم تندعيو السيد الوزير إلى ضبط سرعة التحولات الطارئة على سوق الشغل ووضع آليات المواكبة للتكوينات لهذه التطورات، وهنا نلتمس من سيادتكم تعميق النقاش داخل اللجنة، لأن هاذ المخطط الجديد يستجيب لتعميق النقاش واستيعابه بالنسبة للمستشارين، كذلك ننوه بمستجدات هاذ مخطط التكوين المهني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة المستشارة، بغيت نؤكد بأن النموذج ديال الحكامة هاد مدن المهن والكفاءات هو نموذج مبتكر اللي غادي يعطي واحد المكانة مهمة بالنسبة للقطاع الخاص، لأنه هو شريك وأيضا التدبير ديال هاد مدن المهن غادي يتم من طرف واحد الشركة مجهولة الاسم اللي غادي يكون على رأسها الناس ديال القطاع الخاص.

أيضا تثمين هذا المسار المهني بديناه احنايا من الإعدادي لأن خلقنا واحد المسارات مهنية ديال الإعدادي، مسالك مهنية للإعدادي حتى نمكن أن نوجه التلاميذ بطريقة مبكرة لهاذ التكوين المهني ويكون هذا التوجيه حسب واحد الميولات واحد القناعات، ما يكونش واحد التوجيه من أجل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي في قطاع التعليم كذلك وموضوعه تعميم منح التعليم العالي لطلبة جهة درعة تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون وكما ذهبت إليه كافة التقارير الوطنية المتعلقة بمستوى عيش الساكنة الوطنية بمختلف جهات المملكة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط ومديرية التخطيط بوزارة المالية، والتي صنفت جهة درعة-تافيلالت كأفقر جهات المملكة.

لذا، فإن الحكومة مطالبة بالعناية أكثر بهذه المنطقة وعلى رأسها تعميم المنحة الجامعية لجميع الطلبة بالجهة، إضافة إلى جهة سوس ماسة.

السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات العاجلة التي ستقومون بها لتنزيل هذا الإجراء بهاتين الجهتين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الأسبوع المنصرم كنت تطرقت لهذا الجانب وقلت أشنو هما المجهودات اللي قامت بهم الحكومة للرفع من الحصة اللي كتمنحها الأقاليم.

بالنسبة للميزانية المخولة لهذه المنح خاصنا نعترفو بأنه كاين واحد القفزة نوعية من 540 مليون إلى مليار و800 مليون، واليوم الحمد لله جميع الأقاليم، واحد العدد ديال الأقاليم يستفيدون من 100% من المنحة وهاذوك اللي كانو كيستفدو 80% اليوم ولاو 95% بما فيها جهة درعة-تافيلالت.

إذن الأقاليم اللي ما عندهمش 100% هما الأقاليم الجنوبية، وأيضا إقليم زاكورة وفكيك وجرادة، وإن شاء الله نطمح باش نوصلو للأقاليم الأخرى اللي تطرقت لهم السيد المستشار المحترم.

هذوك الأقاليم اللي ما كيحتويوش على مؤسسة جامعية أو لا على حي جامعي وصلنا بهم ل 95% راه ما بقى والو باش إن شاء الله نوصولو ل 100% واللي كانو في 65% إما 75% أو لا 95%.

اللي بغيت نقول هو بالنسبة للجهة، تقريبا 14500 طلب اللي كان هذه السنة استجبنا ل 13600 اللي خداو المنحة ديالهم، الحق إذا وصلنا 95% علاش ما نوصلوش ل 100%.

لهذا أطلب منكم أنتما كبرلمان إن شاء الله في مناقشة ميزانية 2020 باش أيضا دعموا هذا الجانب حتى يمكن أن نرفع من هذا ما غاديش تبقى واحد الميزانية كبيرة، وغادي يستفدو واحد العدد دالمناطق ولاسيما الجبلية والقروية واللي ما فيهمش هاذ الهياكل الجامعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

مشكورون السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مشكورون على جوابكم ولنا اليقين بأنكم قمتم بمجهودات كبيرة في سبيل توسيع قاعدة الاستفادة من المنح الدراسية في صفوف الطلبة بجميع ربوع المملكة.

السيد الوزير المحترم، الجميع يدرك الأهمية التي تكتسيها هذه المنح بالنسبة للطلبة المنحدرين من جهة درعة تافيلالت التي تعرف انتشارا واسعا للهشاشة والفقر، لذلك فإن أسباب نزول هذا السؤال في هذا الوقت بالذات له سنده في كون الوزارة مشكورة تشتغل على برنامج "منحتي" لتسهيل الولوج إلى هذا الإجراء، منوها في هذا الإطار بالزيادة التي عرفتها رغم هزالتها.

السيد الوزير،

إن جهة درعة تافيلالت بجميع أقاليمها تنغير، الراشيدية وورزازات وميدلت، قلتو زاكورة ممنوحة 100% مشكورون في حاجة ماسة للاستفادة من هذا البرنامج، ولكن على أساس تعميم المنحة الدراسية على جميع الطلبة المتواجدين بها، خصوصا وأنها جهة معروفة بشساعة مساحتها يشتت فيها الطلبة على خمس جامعات.

وفي هذا الإطار، لابد لي من التذكير بسؤال تقدم به فريقنا لإنشاء نواة جامعية، قلنا نواة دبا ولينا تنطلبو بالجامعة، لأن راه ما يمكنش نبقاو هكذا، السيد الوزير، لإنشاء جامعة بالجهة تساهم في الحد من معاناة أبناء هذه المنطقة الذين يعانون الأمرين في سبيل متابعة دراستهم الجامعية، وكان جواب الحكومة آنذاك غير مقنع للساكنة.

إنكم السيد الوزير، مطالبون بدعم هذه الفئة من المواطنين عبر تشجيعهم على التحصيل العلمي في ظروف مقبولة تسمح لهم بالمساهمة لاحقا في تنمية هذه الجهة، التي هي في أمس الحاجة لأبنائها المثقفين لانتزاعها من براثن الفقر والتهميش، ولا داعي لتذكيركم بأن أبناء هذه الجهة شديدي الحرص على النهل والتحصيل على الرغم من العوز والفقر المتفشي في صفوف الأسر.

إذن السيد الوزير أنا مازال تنطالب يعني حتى إلى 2021 بالجامعة بجهة درعة تافيلالت، لأن راه ما يمكنش نبقاو يعني بغير جامعة، وبارك الله فيك السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، كنت تطرقت لهاذ الجانب وقلت بأن إحداث جامعة يقتضي واحد القانون، واحنا نشتغل في الوزارة على تهيئ جميع الظروف باش، إن شاء الله، نمشيو قبل من هاذ التاريخ اللي أعلنت عليه باش تكون عندنا واحد الجامعة مكتملة في جهة درعة تافيلالت العزيزة علينا.

واللي اليوم كاين واحد المجهود كبير في إحداث واحد العدد ديال المؤسسات والأخيرة هي المدرسة العليا للتكنولوجيا في ورزازات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآخر، وموضوعه مشروع قانون الإطار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة لمستشارون المحترمون،

يستند إصلاح منظومة التربية والتكوين على دعامات منها ما هو تشريعي ومنها ما يتعلق بتحسين الأوضاع المهنية والمادية للأسرة التعليمية، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

أولا، ما هي الأسباب الحقيقية لتعثر مشروع قانون الإطار؟

ثانيا، ما هي التدابير المتخذة لتمكين الأساتذة القابعين في الزنزانة 9 وضحايا النظامين الأساسيين من حقوقهم المشروعة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون الحكومة قامت بواجبها، والسيد رئيس الحكومة في التصريح الحكومي راه عبر عليه، صاغ هاذ مشروع الإطار، ترجم الرؤية الإستراتيجية من مشروع قانون الإطار، ترجم هاذ الرؤية إلى قانون، قدم هاذ القانون أمام مجلس الحكومة، وأيضا تم اعتماد من طرف المجلس الوزاري ديال 20 غشت، هاذ القانون الإطار.

تم أيضا إحالته على أنظار البرلمان، وكانت عندي مناسبة ابتداء من افتتاح الدورة التشريعية باش ناقشنا المناقشة التفصيلية ديال هاذ القانون في مجلس النواب على أنظار اللجنة، وكان حقيقة واحد النقاش غني وكل فريق برلماني عبر على التوافق اللي خاصو يحصل على هذا القانون الإطار، وأيضا باش هاذ القانون ما يكونش فيه مزايدات سياسية ويكون إطار مرجعي وطني للجميع.

اليوم هو متعثر في هذه اللجنة، تنظن بأن بعد هاذ المصادقة ليوم أمس على القوانين التنظيمية ديال الأمازيغية وديال المجلس الوطني إن شاء الله تفتح المجال باش نرجعو للجنة ونصادقو على هاذوك التعديلات اللي تم الطرح ديالهم وغادي نكونو حققنا واحد المكسب مهم باش يمكن لنا نحيلوه على الغرفة ديالكم الموقرة ونناقشه أيضا خلال هذه الدورة الربيعية.

بالنسبة للشق الثاني ديال السؤال ديالكم خاصنا تعرفو بأن في 25 فبراير الحكومة عبر وزارة التربية الوطنية قدمت واحد العرض للنقابات الأكثر تمثيلية، وهذاك العرض اللي تم التقديم ديالو كان تضمن في نتائج الحوار الاجتماعي ديال 25 أبريل للتسوية النهائية ديال الملف ديال السلالم 7 و8 والسلم 9 بالنسبة للوضعية ديال الموظفين، البارح وقعت على المرسوم اللي إن شاء الله غادي يدوز في الأسبوع المقبل في المصادقة في مجلس الحكومة، السيد رئيس الحكومة في المجلس الحكومي ديال اليوم عاد قال لنا بأن الأسبوع المقبل سيتم أجرأة وتنزيل مقتضيات الحوار الاجتماعي عبر المراسيم بما فيهم المرسوم ديال تسوية الوضعية ديال 7 و8 وديال 9.

بالنسبة ل 7 و 8 المرتبون حاليا في الدرجة 2 سلم 10 فستتم تسويتها كما يلي، أولا الفترة ما بين 2012/1/1 و2015/12/31 منح المعنيين بالأمر أقدمية اعتبارية ديال 3 سنوات للموظفين في السلم 8، و4 سنوات للموظفين في السلم 7 قبل إحالتهم على التقاعد؛

ترقية المعنيين بالأمر بعد الاستفادة من الأقدمية المذكورة ابتداء من اليوم السابق.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، معذرة السيد الوزير.

التعقيب تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم القيم نود في الفريق الحركي أن نؤكد على ما يلي:

أولا، إن التمادي في عرقلة مشروع القانون الإطار لدواعي إيديولوجية متجاوزة لا يشكل فقط هدرا للزمن التشريعي بل يعتبر أيضا تعطيلا لتنزيل الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين، بحيث ضاعت 4 سنوات من عمرها، وإذا أضفنا أن مشروع القانون الإطار حدد في مقتضيات 6 سنوات لتفعيل مضامينه تنظيما ومؤسساتيا فسنكون بذلك على مشارف نهاية المدى الزمني المحدد لرؤية 2030 دون استحضار لذلك من خسائر مادية ونوعية.

وعلى هذا الأساس واعتبارا لكون التوافق فعلا من أرقى أنواع الديمقراطية، خاصة إذا كان مؤطرا بإرادة سياسية إيجابية تغلب المواقف على المواقع إلا أنه لا يمكن أن يكون مبرر لإقبار مشاريع من هذا الحجم وعليه نتطلع إلى إعمال منهجية الديمقراطية بعرض المشروع على المسطرة التشريعية وليتحمل كل مكون مسؤولية مواقفه أمام المؤسسات والرأي العام.

ثانيا، اعتبارا لكون المدرس في صلب العملية التربوية وعنصرا أساسيا في إصلاح المنظومة، وهنا نؤكد على ضرورة إنجاح الحوار الاجتماعي القطاعي والمركزي لحل مشاكل مختلف الفئات والأسلاك بالقطاعات المشكلة للوزارة.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، نتطلع كذلك السيد الوزير إلى التعجيل بإيجاد حل لوضعية طلبة الطب داعين جميع الأطراف إلى تغليب الحكمة والجنوح للحوار قصد تجاوز كل العقبات بغية ضمان استعادة الدراسة لمسارها الطبيعي وعودة الطلبة إلى دراستهم ومهامهم التكوينية.

رابعا، السيد الوزير المحترم، ولأن المناسبة شرط نعيد السيد الوزير على مسامعكم تطلعنا كفريق حركي إلى مخطط التعليم القروي يستند إلى المدارس الجماعاتية ويعمم النقل المدرسي بالشراكة والتعاون مع الجماعات الترابية.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه لكتابة الدولة المكلفة بالإسكان، وموضوعه جودة السكن الاجتماعي والاقتصادي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات المتخذة لحماية المواطنين من جشع المنعشين العقاريين وسبل الرفع من جودة السكن الاجتماعي والاقتصادي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة فاطنة الكحيل كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هذا السؤال القيم، والذي هو في الحقيقة كيجسد التحدي اللي كتشتغل عليه الوزارة اليوم.

لكن في الميدان كيف الاشتغال؟ كاينة جوج المنتوجين اللي تتشتغل عليهم الوزارة، المنتوج ديال 140000 درهم و250000 اللي تيتم في إطار التعاقد، ملي تيجي المنعش العقاري ولا المقاولة للتعاقد تنعطيوها تلقائيا دفتر التحملات اللي من الضروري خاصها تلتزم به، هاذ دفتر التحملات ملي تيمشيو للميدان عند رئيس البلدية باش يعطيوهم الرخصة ديال البناء خاص ضروري تقديم واحد المجموعة من الوثائق، التصميم ديال هاذ المشروع وخاصو يكون عندو مهندس طبوغرافي، ومهندس مدني، باش يتبعو مع هذا بالإضافة لمكتب المراقبة.

عمليا الوزارة عندها واحد اللجنة محلية اللي ترفع لنا واحد التقارير دورية اللي تنبنيو عليها على الملاحظات وكذلك تنستقبلو شكايات ديال المواطنين، التحدي الكبير فين أهو؟ هو أن تكون عندنا مقاولة مصنفة مؤهلة ويد عاملة مؤهلة وكتشتغل بواحد المواد ديال البناء اللي عندها جودة عالية، إذن تنجتهدو في إطار هاذ المنظومة كلها باش يكون عندنا منتوج سكني في قدرة شرائية ديال المواطن، ولكن كذلك الآجال ديال الإنجاز خاصو يكون مضبوط ومحدد في الزمان والمكان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بطرحنا لهذا السؤال كان الدافع هو معاناة شريحة عريضة من الشعب المغربي مع مشاكل السكن، في الوقت الذي يكفل الدستور الحق في سكن يساهم في التنمية البشرية المنشودة، إلا أن الحكومة عجزت عن معالجة هذه الأزمة البنيوية فمشاكل السكن لازالت متشعبة ومتنوعة حيث يتم تجميع السكان وتكديسهم في عمارات بشقق تفتقد للجودة في غابات إسمنتية وفي غياب المرافق الاجتماعية العمومية والمساحات الخضراء والفضاءات الخاصة للترفيه والرياضة، مما حولت التجمعات السكنية الخاصة بالسكن الاجتماعي والاقتصادي إلى حزام جغرافي مع الأسف للمهمشين اجتماعيا والمحرومين من كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفضاءات للبطالة والفقر، والنتيجة عنف وسخط اجتماعي عوض أن يسهم في الاندماج الاجتماعي ويحفظ تماسك المجتمع.

حيث تعتبر مظاهر السكن من أبرز الأسباب التي تعمق الفوارق الاجتماعية، وما يترتب عنها من حقد وكراهية وفوارق اجتماعية بين المواطنين.

السيدة الوزيرة، إن السياسات التعميرية المتبعة في بلادنا لا تأخذ بعين الاعتبار البرامج المندمجة التي تكرم الإنسان وتحترم البيئة، مما يؤدي إلى انتشار أحزمة عديدة للفقر والهشاشة بهوامش المدن، كما أن السكن الاجتماعي أصبح مصدر غنى وريع يستفيد منه المنعشون العقاريون ولوبيات الفساد الذين يبقى همهم الوحيد هو الربح تماما، كما يتبين ذلك من خلال تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي أكد أن هامش الربح يتجاوز 4 مليون سنتيم للكراء، للسكن 14 مليون، حوالي 30%، وأكثر من 12 مليون سنتيم بالنسبة للسكن 25 مليون سنتيم حوالي 50%، هذا ناهيك على (le noir) لمص دماء المواطنين والتحايل عليهم باستغلال الثغرات القانونية، وبالتالي عدم تمكين المواطن من اقتناء سكن اجتماعي ذي جودة وداخل الآجال المحددة وبسعر يراعي القدرة الشرائية للطبقات ذات الدخل المحدود والطبقات الفقيرة، وما تعاني من تكاليف الحياة اليومية ومتطلباتها الضرورية، فأين نحن السيدة الوزيرة من هذا السكن الاجتماعي؟

السيدة الوزيرة، ألم يحن الوقت لسن قوانين تحمي المواطنين من جشع المنعشين العقاريين ولوبيات العقار وإنصاف المتضررين منهم في قضايا السكن المعروضة على المحاكم؟ وتقنين الامتيازات الضريبية التي تستحوذ على 20% من مجموع الإعفاءات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة متفقة معك، كاينة بعض الاختلالات، كاينة بعض المشاريع اللي ما محققاش فيهم الجودة، ولكن ما يمكناش نعممو بناء على واحد الدراسة درناها مع المستفيدين اللي بينت واحد الشريحة كبيرة فرحانة بهاذ تحسين ظروف العيش ديالهم.

لكن هاذ المنعشين العقاريين الكبار اللي كانو كيبنيو 500 وحدة على 5 سنين اليوم بالمجهودات ديال البرلمان هبطناها ل 100 وحدة على أساس باش يمشيو للعالم القروي ويكون واحد الانسجام الاجتماعي والتمازج الاجتماعي.

باش تكون الشفافية، ضروري العملية ديال التفويت ولا ديال البيع كيسهر عليها موثق، باش نقللو من هاذيك القضية اللي قلتي ديال "نوار" وديال بعض الممارسات.

فيما يخص الهامش ديال الربح ديال المنعشين العقاريين، الحمد لله هاذيك التحفيزات الضريبية غتنتهي في 2020، ولكن اليوم الدراسات كتبين بأن باقة 60% كلها طلب ديال السكن الاجتماعي، كيفاش غنتعاملو معهم؟

مشينا اليوم كندارسو كيفاش يمكن لنا نعطيوهم تحفيزات معمارية وكيفاش يكونو ذيك الفضاءات وذيك الخصوصية المحلية الجهوية تكون محترمة ومضبوطة في دفتر التحملات.

إذن المجهودات كاينة، والمؤسسات ديال المراقبة تشتغل، الحكومة حلت البوابة الإلكترونية ديال (CHIKAYA.MA) وكنتوصلو بشكايات، كتدخل المفتشية العامة وكنديرو مجهود كبير، ولكن اليوم خاصنا نشتغلو على العنصر البشري، اليد العاملة خاصها تكون مؤهلة، المقاولات خاصها تكون مصنفة وعندنا نظام ديال التصنيف داخل الوزارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونتمنى لكم التوفيق ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، كما نشكر الجميع على المساهمة في هذه الجلسة.

وأعلن عن رفع الجلسة، وأخبركم بأنكم عندكم مباشرة لقاء مع جلسة تشريعية.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 227

التاريخ: الثلاثاء 29 رمضان 1440هـ (4 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي؛

2- مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدارسة والتصويت:

أولا، على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، المحال علينا من طرف مجلس النواب؛

ثانيا، مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقبل الشروع في مناقشة ودراسة والتصويت على هذين المشروعين أود باسمكم جميعا أن نقدم الشكر الجزيل لكافة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وكذلك إلى رئيسها وكذلك إلى أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وكذلك إلى رئيسها، وكذلك إلى وزير الصحة على المجهودات الجبارة التي بذلوها جميعا لإغناء هذين النصين أثناء دراستهما في اللجنة.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13.

وقبل الشروع في دراسة هذا المشروع، أود أن أخبر المجلس الموقر بأن الرئاسة توصلت بطلب مكتوب مرفوع من السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والسيد رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يرمي إلى إرجاع المادة 6 من مشروع القانون إلى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتعميق النقاش حول النص وإيجاد صيغة توافقية بين مختلف الأطراف المعنية.

كما توصلت الرئاسة بطلب ثاني، موقع من كل من السيد رئيس الفريق الحركي والسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار والسيد رئيس الفريق الاشتراكي والسيدة رئيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يرمي إلى إرجاع مجموع النص بأكمله، المذكور، إلى اللجنة المختصة قصد الدراسة وتعميق النقاش.

كما توصلت الرئاسة في نفس الموضوع من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

كما أن الرئاسة توصلت كذلك بتعديل من الحكومة، يرمي إلى الاحتفاظ بالصيغة المتوافق عليها للمادة 6 من مشروع القانون اللي وافقتو اللجنة الفرعية التقنية اللي تأسست من طرف لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

إذن بعد إخباركم بهذه الملتمسات والطلبات، وتطبيقا للمادة 193 من النظام الداخلي للمجلس، غادي نعرض هذه الطلبات للتصويت لإرجاع النص برمته إلى اللجنة.

نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الإخوة المستشارين،

أنا كنظن أن الفكرة ديال إعادة المادة 6 اللي طلبها الفريق الاستقلالي بمعية فريق الاتحاد العام للمقاولات، احنا كنسحبوها ونعتمدو التعديل اللي جابو السيد الوزير ونوضعوه رهن الإشارة ديال الإخوة في المجلس أو في القاعة، باش هما ياخذو القرار ديالهم.

أنا كنظن أنا ما غادي نكونشاي مع نردو المشروع كلو يرجع، كنظن مهما حاضر الوزير وعندو تعديل اللي غادي يرضي الطرفين، غادي نقبلوه واحنا ديالنا كنسحبو أننا نردو المادة 6 مع الإخوة ديال (CGEM).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السي لحسن.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس التوجه، كنا طلبنا الإرجاع ديال هذا المشروع هذا، لكن دابا راه كنسحبوه السيد الرئيس، كنسحبو ذاك القرار اللي اتخذنا.

السيد رئيس الجلسة:

أشنو سحبتي؟

المستشار السيد لحسن أدعي:

يعني إرجاع مشروع القانون رقم 45.13، كنسحب طلب الإرجاع، ما يرجعشي للجنة نصوتو عليه هنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

.. سبق له أن تقدم بطلب رام إلى إرجاع النص للجنة، احنا كنسحبوه في إطار التنسيق مع الأغلبية، السيد منسق الأغلبية راه سحب حتى احنا كنسحبو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

في نفس الإطار السيد الرئيس، احنا كنا طلبنا الإرجاع ديال المادة 6 للجنة، ولكن من بعد توصلنا بالتعديلات اللي جابها السيد الوزير، وكان التوافق عليها من طرف الإخوان، احنا تنسحبو هذاك الإرجاع ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ما كاين حتى شي واحد يتشبث بالإرجاع، حتى واحد. لا، حتى نوصلو لعندو، التعديل حتى نوصلو لعندو، دبا احنا بتينا فقط في إرجاعه أو عدم إرجاعه.

إذن غادي ندوزو الآن للدراسة والتصويت.

أنا وجهت.. انتوما ما كتسحبوش، إذن غادي نصوتو، كان من اللازم نسمعو واحد الرأي مع الحكومة وواحد الرأي ضد الحكومة للتوازن، باش نديرو التوازن، باش نديرو التوازن، ولكن انتوما عبرو على رأيكم، تفضلو.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع احنا هاد مشروع القانون فيه نقاش ما بين المهنيين، واحنا كنمشيو في الاتجاه ديال يكون توافق ما بين كل المهنيين في هذا المجال، وكلما كان النقاش وكان التفاهم ما بين المهنيين وما بين الحكومة احنا ما يمكن إلا نزيدوهم دفعة إلى الأمام، وبالتالي في الأمس كان مشكل في هذه المادة 6 والمهنيين يمكن كيتصلو بكل، وهذه ظاهرة أنا أعتقدها ماشي في آخر لحظة، خاص يكون نقاش هادئ مع البرلمانيين، ما يكونش الضغط حتى لآخر لحظة، حتى نجيو اليوم في الصباح وكاينة أمورات خارج على المؤسسة التشريعية كتدار.

وبالتالي احنا كنتمسكو أنه الأمور ترجع لنقاش هادئ ما بين المهنيين باش نخرجو مشروع قانون ما يضر حتى شي جهة معينة، يمشي في الاتجاه ديال الدفاع على صحة المواطنين أولا، والتوافق ما بين المهنيين ثانيا، وما يكونش هاذ اليوم نديرو طلب ديال السحب وعاوتاني نتراجعو عليه، إلى رجعت اللجنة غادي تكون الأمورات بنقاش هادئ ونتمناو التوفيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض الطلب ديال الكونفدرالية للتصويت، الذي يرمي إلى إرجاع النص بأكمله إلى اللجنة لتعميق الدراسة.

الموافقون على الإرجاع:

لا أسيدي، تهضرو على واحد القضية تتعلق بالمجلس لا بالحكومة، ما غنسمعوش للسيد الوزير دابا.

الموافقون= 13؛

المعارضون للإرجاع= 24؛

الممتنعون= 8.

إذن الطلب ديال الإرجاع مرفوض ب 13 ضد 24.

إذن غادي ندخلو الآن للدراسة والمناقشة والتصويت على المشروع.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، وذلك بعد أن صادق عليه مجلس النواب بالإجماع في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 فبراير 2016.

وأود في البداية أن أوجه عبارات الشكر والامتنان والتقدير لكل السيدات والسادة المستشارين، خاصة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وأعضاء اللجنة الفرعية التقنية المنبثقة عن هذه اللجنة التي عهد إليها تعميق دراسة هاذ مشروع قانون بهاذ المجلس الموقر (أذكر أن هاذ اللجنة اجتمعت أربع مرات) على المجهود الكبير الذي بذلوه في دراسة ومناقشة هذا المشروع بكل مسؤولية ونزاهة.

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل البرنامج الحكومي 2017-2021 ومخطط الصحة 2025، ويهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي للقطاع الصحي الذي انخرطت فيه الحكومة، وذلك بوضع الإطار القانوني المنظم لمزاولة مجموعة من المهن الصحية وسد الفراغ، وللأسف أنه مجموعة من النصوص التطبيقية وانتوما كتطالبو بها تنتظر الخروج إلى حيز الوجود لسد هذا الفراغ القانوني الحاصل اليوم في مجموعة من المهن الصحية، والذي يطبع بطبيعة الحال ممارسة مجموعة من المهن الصحية.

ويعد هذا المشروع نتاجا لمشاورات موسعة، آخرها كانت بطلب من اللجنة كذلك، تمت هناك عدة مشاورات مع جميع المهنيين، وفي مثلا المواد التي كان فيها هناك خلاف بين مهني ومهني، كان هناك مشاورات وكانت لقاءات مع السيد الوزير مباشرة، ومع الأطر ديال الوزارة بما يكفي، وحتى للبارح بالليل ومازال الاتصالات بالهاتف مع الطرفين، وكان هناك محاولة تفهم وفي نفس الوقت إقناع والتشبث بمبدأ الفصل ما بين ما هو قانوني وما بين ما هو تنظيمي وأن الوزارة تلتزم أمامكم، السيدات والسادة، أنها ستستمر في النقاش من أجل إصدار النصوص التنظيمية التي أقرت اللجنة الموقرة بهذا المجلس أن تصدر في غضون 24 شهر كأجل أقصى.

وفيما يلي تذكير بأهم محاور هذا مشروع قانون:

القسم الأول: أحكام عامة؛

تحديد أنواع المهن التي سيتم تنظيمها واختصاصاتها مع التنصيص على أن الأعمال الخاصة بكل فئة تحدد في مصنف تضعه الإدارة، هو اللي تكلمت عليه؛

ثانيا، التنصيص على أن المزاولة تتم إما بالقطاع العام في مرافق الدولة أو في المؤسسات العمومية أو بالقطاع الخاص أو في إطار الإجارة؛

ثالثا، تحديد الواجبات المرتبطة بمزاولة المهن المعنية، مبادئ النزاهة والاستقامة وقواعد أخلاقيات المهنة.

القسم الثاني: مزاولة المهن بالقطاع الخاص؛

الباب الأول: أشكال المزاولة؛

تزاول المهن بصفة حرة بشكل فردي أو في إطار الاشتراك أو في إطار الإجارة،

ضرورة الحصول على إذن بالمزاولة كيفما كان شكل المزاولة.

الباب الثاني: شروط المزاولة؛

تحديد شروط الحصول على الإذن بالمزاولة من قبيل الحصول على دبلوم والتوفر على الأهلية.

الباب الثالث: أماكن المزاولة بصفة حرة؛

إخضاع المحال المهنية لعملية المراقبة والتفتيش من طرف الإدارة للتأكد من مطابقتها لمعايير الصحة والسلامة والنظافة ومعايير التجهيزات الضرورية للقيام بأعمال المهنة.

الباب الرابع: قواعد المزاولة؛

التنصيص على أن المزاولة يجب أن تتم في المحل المهني المأذون فيه بالمزاولة وبصفة شخصية، تحديد حالات التنافي في مزاولة المهنة.

الباب الخامس: النيابة؛

التنصيص على إمكانية منح الإذن بالإنابة عن المهني المأذون له التنصيص على إمكانية منح الإذن بتسيير المحل بعد وفاة المهني صاحب المحل المأذون له.

القسم الثالث يتعلق بالنظام التمثيلي:

إمكانية انضواء المعنيين في هذا القانون تحت لواء جمعية مهنية وطنية تخضع لأحكام الظهير رقم 1.58.376، الصادر في 3 جمادى الأول 1378 (الموافق ل 15 نوفمبر 1958) الخاص بتنظيم الحق في تأسيس الجمعيات، في انتظار إحداث هيئة مهنية وطنية، الهدف من هذه الجمعية هو تمثيل المهنة لدى الإدارة والمساهمة في إعداد السياسة الصحية في مجال المهنة المعنية وإبداء الرأي في كل المسائل التي تعرضها الإدارة عليها، وهنا كذلك نلتزم بإصدار هذا القانون لهذه الهيئة في أقرب الآجال، إضافة إلى الهيئات أخرى التي تنتظر، وصوتو على هذه القوانين، الهيئة ديال الممرضين والممرضات، الهيئة ديال القابلات.

العقوبات في القسم الرابع:

يحدد هذا القسم أشكال المزاولة غير القانونية للمهن السالفة الذكر والعقوبات المطبقة على كل إخلال بالقواعد والأحكام القانونية الخاصة بها والمتمثلة في الحبس أو الغرامة أو في كليهما أو سحب الإذن بصفة مؤقتة ونهائية.

القسم الخامس: أحكام مختلفة وانتقالية:

اعتبار الموافقة الممنوحة من طرف الإدارة قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية قصد مزاولة إحدى المهن صالحة وتعد بمثابة أذون لمزاولة هذه المهن، يعني احنا ما كنتوجهوش للناس اللي كاينين دبا، وكيمارسو بترخيص.

دخول هذا القانون حيز التطبيق ابتداء من تاريخ دخول نصوصه

التطبيقية بصفة كاملة حيز التنفيذ.

تلكم، السيد الرئيس السيدات والسادة المستشارين، أهم مضامين مشروع هذا القانون المعروض على مجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك؟ غادي نفتحو باب المناقشة، كاين من يريد أن يتدخل في هذا المشروع؟ تفضلي في إطار الزمن المخصص لك، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة كيف ما قال الوزير هاذ المشروع حظي بنقاش طويل ومستفيض عندنا في المجلس أو في اللجنة من 2016، ولكن رجعناه مرة أولى من الجلسة العامة إلى اللجنة، على أساس أن غادي يحظى بنقاش عميق ما بين المهنيين المختلفين وما بين الوزارة المعنية، للأسف يقال لنا أنه كانت لقاءات ولكن المهنيين كيقولو لا الأطباء ولا الآخرين حتى شي واحد فيهم ما تيقول بأن كانت لقاءات مؤسسة بتقارير وباتفاقات كما يجب أن تكون، بالتالي احنا خضعنا لواحد المجموعة ديال الضغوطات من الجانبين، وقلنا بأن المهنيين مع الوزارة هم المخول لهم أنهم يفصلو في هذا المشروع، وخاصة بعض المواد ديالو الخلافية ومن بينهم المادة 6.

ولهذا السبب احنا تشبثنا بالموقف ديالنا لإرجاعه للجنة لتعميق النقاش مرة أخرى، لأننا يبدو أننا لم نوفق، ولهذا السبب لن نصوت بالإيجاب للأسف، وإن كنا صوتنا بالإيجاب في اللجنة المعنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل هناك من متدخل آخر؟ إذن ما كاينش شي متدخل.

غادي ندوزو مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6 ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة، السيد الوزير قدم التعديل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل يرمي إلى الاحتفاظ بالصيغة التي توصلت إليها اللجنة التقنية الفرعية وإذا سمحتم أتلوها عليكم كما يلي:

"يمارس النظاراتي الأعمال المتعلقة بتقديم اللوازم البصرية المعدة لتصحيح البصر أو حمايته للعموم".

الفقرة الثانية: "يقوم النظاراتي قبل تقديم اللوازم البصرية بملاءمتها وتسويتها بواسطة أدوات الرقابة الضرورية".

الفقرة الثالثة: "كما يقوم بتقديم المنتجات المخصصة لصيانة وحفظ النظارات والعدسات اللاصقة وترطيبها".

فقرة أخيرة: "يمارس النظاراتي مهامه في إطار الأعمال المنوطة به المحددة في مصنف الأعمال المشار إليه في المادة 4 أعلاه".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نعرض التعديل للتصويت.

الموافقون على تعديل المادة 6= 25؛

المعارضون للتعديل= 5؛

الممتنعون= 9.

إذن وافق المجلس على تعديل الحكومة ب 25 ضد 5 مع امتناع 9.

إذن نصوت على المادة 6 كما تم تعديلها.

الموافقون= 25؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون= 9.

الآن المادة 7

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون= 29؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 13.

إذن، **وافق المجلس بالأغلبية: 29، ضد لا أحد، مع امتناع 13، على مشروع قانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي**.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

ننتقل الآن إلى الدراسة والتصويت على مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، هل يريد أن يأخذ الكلمة؟ مقرر اللجنة، التقارير وزعت عليكم.

هل هناك من يرغب في أخذ الكلمة في إطار المناقشة؟ الكلمة في الوقت المتبقي لكم.

تفضل السيد الرئيس، عندكم 4 دقائق.

<u>المستشار السيد عبد الحق حيسان:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نناقش اليوم مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي الوثيقة التي ستنظم عمل المجلس وعلاقته بالسلطة التنفيذية وعلاقة مكوناته ببعضها البعض، بل وحتى علاقة هذه المؤسسة الدستورية مع محيطها ومع المواطنين.

وقد كنا نأمل أن تكون هذه المحطة مناسبة للنقاش الهادئ المسؤول والمثمر، وكنا أيضا نأمل أن نساهم كمجموعة بكل الجدية اللازمة والالتزام المسؤول في إخراج وثيقة متوافق حولها، مبتدأها ومنتهاها وغايتها المصلحة العامة، بما يساهم في الرفع من أداء مجلس المستشارين كمؤسسة دستورية، أريد لها أن تكون من الدرجة الثانية.

من أجل هذا اشتغلنا في كل مراحل إعداد النظام الداخلي بروح

عالية من المسؤولية والالتزام والمرونة، وحضرنا كل اجتماعات اللجنة التي كلفت بمناقشة هذه الوثيقة، كما حضرنا كل اجتماعات لجنة العدل والتشريع حينما أحيلت الوثيقة عليها، إلا اجتماعا واحدا هو آخر اجتماعاتها، هذا الاجتماع قاطعناه بعد تأكدنا ويقيننا أننا كنا متفائلين أكثر من اللازم أو ربما كنا واهمين بشكل ساذج وأن كل الإشارات الإيجابية التي بعثنا بها وكل الرسائل الواضحة والمثمرة التي أطلقناها كانت كمن يصب الماء في الرمل ومن يعقد على السراب الأمل.

كنا نأمل أن نتوافق حول مقترح يجدد دينامية العمل داخل مجلس المستشارين ويعطيه دفعة قوية، ويساهم في تبويئه المكانة التي يستحقها ضمن الثنائية البرلمانية.

كنا نود أيضا أن تكون الوثيقة المتوافق بشأنها أداة في أيدينا تساعد الغرفة الثانية على استرجاع مكانتها ضمن هذه الثنائية وعلى انتزاع مكانتها في المشهد السياسي والدستوري وأن تحظى بالاحترام لدى المواطنين والمواطنات، لكن اتضح أن هذا الأمل بعيد المنال وأن البعض كان يشتغل بأفق ضيق وبعقلية محدودة المدى، كل غايتها إنتاج وثيقة مكبلة تمارس الرقابة على المؤسسة ذاتها وتحد من ديناميتها وتعرقل فعاليتها.

نعم كانت مناقشة مقترح النظام الداخلي مناسبة استمعنا فيها إلى بعض المقترحات وبعض المداخلات غاية في الأهمية على قلتها، كما كانت مناسبة في بعض اللحظات للاستماع إلى مداخلات مهيكلة، بل ليس فقط للاستماع ولكن الاستمتاع بأفكار منتجة تناقش مكانة هذه المؤسسة الدستورية وأدوارها.

وقد بذلنا من جانبنا–كمجموعة–مجهودات جبارة سواء في المناقشة أو اقتراح تعديلات جوهرية تروم الرفع من أداء هذه المؤسسة، غايتنا في ذلك المساهمة المتواضعة في تطوير عمل مجلس المستشارين وبلورة وثيقة تنظم عمله لما يأتي من السنوات، لكن ربما لم نتوفق في إيصال هذه الرسالة الإيجابية، وقد توافقنا على جل مواد هذا المقترح، وبقيت بعضها معلقة على أمل أن يتم حسمها، لكن لم يحصل التوافق بشأنها، حيث سادت رؤية ضيقة في الأخير.

رغم ذلك يظل الأمل يحدونا اليوم أو غدا في تعديل هذا النظام الداخلي لما فيه المصلحة العامة، لأن ما تبقى من المواد المختلف بشأنها قليلة، مقارنة مع تم التوافق حوله ويمكن أن نجملها في نقطتين غاية في الأهمية:

- النقطة الأولى مفهوم النسبية من حيث هي آلية لتسهيل العمل لا لعرقلته؛

- النقطة الثانية الحق في الوقت الكافي للتعبير عن الآراء والمواقف.

ولابد أن نعاود بسط رؤية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص هاتين النقطتين، رؤيتنا بالنسبة للنسبية كآلية دستورية نص عليها دستور 2011 من أجل تنظيم العمل وتسهيل أداء مهام البرلمان بغرفتيه، ولئن كان هذا صالحا بمجلس النواب ولا يطرح أي إشكال، فإن تركيبة مجلس المستشارين وغنى وتنوع مكوناته لا يتوافق ومفهوم النسبية الجاف المتعارف عليه..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، غادي يوصل عندك التعديل راه غادي تهضر فيه هاذ الهضرة.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

نعاود نكمل.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل هناك شي متدخل آخر في إطار المناقشة؟

إذن، غادي ندوزو للتصويت على مواد المقترح.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل راه هو معروف، وراه قدمناه. غادي نكمل الرؤية ديالنا فيما يتعلق بالنسبية، رؤيتنا أن النسبية كآلية دستورية نص عليها

دستور 2011 من أجل تنظيم العمل والمساهمة في تسهيل أداء مهام البرلمان بغرفتيه، بما يضمن أداء متوازنا حسب ميول الناخبين بما يتناسب ومكانة كل هيئة داخل المجتمع. ولئن كان هذا صالحا بمجلس النواب ولا يطرح أي إشكال، فإن تركيبة مجلس المستشارين وغنى وتنوع مكوناته لا يتوافق ومفهوم النسبية الجاف والمتعارف عليه.

لذا، حاولنا اقتراح بعض التشحيم لهذه الآلة الدستورية لتتوافق وتركيبة مجلس المستشارين، واقترحنا حدا أدنى في التمويل واللوجيستيك ووسائل العمل والموارد البشرية، يوضع رهن إشارة الفرق والمجموعات بالتساوي، لتتمكن من أداء أدوارها في ظروف جيدة، ثم يتم تطبيق مبدأ النسبية فيما تبقى من الإمكانات المتاحة بالمجلس، فلا يعقل أن يجد فريق أو مجموعة نفسه غير قادر على أداء مهامه بسبب نقص في التمويل أو نقص في الموارد البشرية، بل وحتى في فضاءات العمل، ولا يعقل أن تثبط هذه النقط أداء البرلمانين في كل المهام الموكولة لهم، ولا يمكن أن ينتصب سيف النسبية قاصما لظهر العمل البرلماني، معرقلا لأداء هذه المؤسسات الدستورية.

أما فيما يتعلق بالحق في الوقت الكافي غادي نقولو في التعديل اللي جاي.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 3؛

المعارضون للتعديل= 28؛

الممتنعون= 4.

إذن المجلس عارض هذا التعديل. إذن غادي نرجعو للمادة الأصلية.

الموافقون على المادة 69 كما وافقت عليها اللجنة: نفس التصويت.

الموافقون= 28؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 4.

المادة 70:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 71:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 74:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 75:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 76:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 77:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 80:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 81:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 82:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 83:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 85:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 86:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 87:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 88:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 89:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 91:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 93:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 94:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 95:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 97:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 98:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 99:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 100:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 101:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 102:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 104:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 105:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 106:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 107:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 108:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 109:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 110:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 111:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 112:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 113:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 114:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 115:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 116:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 117:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 118:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 119:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 120:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 121:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 122:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 123:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 124:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 125:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 126:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 127:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 128:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 129:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 130:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 131:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 132:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 133:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 134:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 135:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 136:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 137:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 138:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 139:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نمشيو للمادة 140 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

المادة تتعلق بالتوقيت، اللي الموقف ديالنا فيه أنه فيما يتعلق بالحق في الوقت الكافي للتعبير عن الموقف والآراء، في ظل غنى تركيبة المجلس وتنوع مشارب مكوناته، فقد بسطنا رأينا بكل موضوعية والوضوح اللازمين في اللجنة، فالمكون النقابي لا يتوفر إلا على 20 مقعدا داخل مجلس المستشارين، وهي ميزة جد مهمة قلما توفرت في برلمانات أخرى، ولأجله لا بد من إعطاء هذا المكون المكانة التي يستحقها، وبالنظر إلى التعددية النقابية التي تعرفها بلادنا والنظام الانتخابي المبني على المعدل الأقوى في اللجان الثنائية ومناديب الأجراء وعلى أكبر بقية في مجلس المستشارين، وهو نظام لا يتيح إمكانيات مهمة في ظل العدد المحدود من المقاعد المخصصة للنقابات.

كما أن مكون المنظمات المهنية للمشغلين لا يتوفر إلا على 8 مقاعد وهذا المكون أيضا يتفرد به البرلمان المغربي، فعلى الرغم من أن الانتخابات في المغرب تعتمد أساسا على المال وأن العديد من أرباب المقاولات يتمكنون من ضمان مقاعد لهم ضمن هيئات أخرى في البرلمان، إلا أنه لا بد من تمكين هذا المكون ممثلا في المنظمة المهنية الأكثر تمثيلية، وهو اليوم لا يمثل إلا بمنظمة مهنية واحدة، فكيف إذا صارت عدة منظمات ولم تعد واحدة؟

إذن لا بد لهذين المكونين أن يتمكنا من الوقت الكافي للتعبير عن مواقفهما وآرائهما وممارسة مهامها النيابية على الوجه الأكمل والتذرع بمقولة ضيق الحصة الإجمالية للوقت وبمقولة هذا ما وجدنا عليه آباءنا، لا يجدي في العمل البرلماني الذي يفرض على ممثلي الأمة تخصيص كامل وقتهم لهذه المسؤولية الجسيمة التي طوقهم بها الناخبون، فلا يمكن أن نقبل كمركزية نقابية أن يتم تقزيم دور الحركة

النقابية، وعلى رأسها النقابات الأكثر تمثيلية، ونستغرب كيف يتم حرمان الغرفة الثانية من القيمة المضافة لتواجد النقابات في هذه المؤسسة.

أملنا أن يجد صوت العقل طريقه إلى الآذان وأن يتم استدراك وتقويم ما تبقى من مطبات في مقترح النظام الداخلي اليوم أو فيما يأتي من الأيام، وسيكون عرضه على المحكمة الدستورية مناسبة يمكن الاستدراك والتوافق حول هذه المواد.

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت وشكرا.

الآن غادي نعرض هذا التعديل للتصويت.

الموافقون على هذا التعديل= 10؛

المعارضون للتعديل= 26؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن المجلس عارض هذا التعديل ب 26 ضد 10.

غادي نرجع للمادة 140 كما جاءت من اللجنة.

الموافقون= 26؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون: لا أحد.

غادي ندوزو الآن، للمادة 141:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 142:

الموافقون: الإجماع.

المادة 143:

الموافقون: الإجماع.

المادة 144:

الموافقون: الإجماع.

المادة 145:

الموافقون: الإجماع.

المادة 146:

الموافقون: الإجماع.

المادة 147:

الموافقون: الإجماع.

المادة 148:

الموافقون: الإجماع.

المادة 149:

الموافقون: الإجماع.

المادة 150:

الموافقون: الإجماع.

المادة 151:

الموافقون: الإجماع.

المادة 152:

الموافقون: الإجماع.

المادة 153:

الموافقون: الإجماع.

المادة 154:

الموافقون: الإجماع.

المادة 155:

الموافقون: الإجماع.

المادة 156:

الموافقون: الإجماع.

المادة 157:

الموافقون: الإجماع.

المادة 158:

الموافقون: الإجماع.

المادة 159:

الموافقون: الإجماع.

المادة 160:

الموافقون: الإجماع.

المادة 161:

الموافقون: الإجماع.

المادة 162:

الموافقون: الإجماع.

المادة 163:

الموافقون: الإجماع.

المادة 164:

الموافقون: الإجماع.

المادة 165:

الموافقون: الإجماع.

المادة 166:

الموافقون: الإجماع.

المادة 167:

الموافقون: الإجماع.

المادة 168:

الموافقون: الإجماع.

المادة 169:

الموافقون: الإجماع.

المادة 170:

الموافقون: الإجماع.

المادة 171:

الموافقون: الإجماع.

المادة 172:

الموافقون: الإجماع.

المادة 173:

الموافقون: الإجماع.

المادة 174:

الموافقون: الإجماع.

المادة 175:

الموافقون: الإجماع.

المادة 176:

الموافقون: الإجماع.

المادة 177:

الموافقون: الإجماع.

المادة 178:

الموافقون: الإجماع.

المادة 179:

الموافقون: الإجماع.

المادة 180:

الموافقون: الإجماع.

المادة 181:

الموافقون: الإجماع.

المادة 182:

الموافقون: الإجماع.

المادة 183:

الموافقون: الإجماع.

المادة 184:

الموافقون: الإجماع.

المادة 185:

الموافقون: الإجماع.

المادة 186:

الموافقون: الإجماع.

المادة 187:

الموافقون: الإجماع.

المادة 188:

الموافقون: الإجماع.

المادة :189

الموافقون: الإجماع.

المادة 190:

الموافقون: الإجماع.

المادة 191:

الموافقون: الإجماع.

المادة 192:

الموافقون: الإجماع.

المادة 193:

الموافقون: الإجماع.

المادة 194:

الموافقون: الإجماع.

المادة 195:

الموافقون: الإجماع.

المادة 196:

الموافقون: الإجماع.

المادة 197:

الموافقون: الإجماع.

المادة 198:

الموافقون: الإجماع.

المادة 199:

الموافقون: الإجماع.

المادة 200:

الموافقون: الإجماع.

المادة 201:

الموافقون: الإجماع.

المادة 202:

الموافقون: الإجماع.

المادة 203:

الموافقون: الإجماع.

المادة 204:

الموافقون: الإجماع.

المادة 205:

الموافقون: الإجماع.

المادة 206:

الموافقون: الإجماع.

المادة 207:

الموافقون: الإجماع.

المادة 208:

الموافقون: الإجماع.

المادة 209:

الموافقون: الإجماع.

المادة 210:

الموافقون: الإجماع.

المادة 211:

الموافقون: الإجماع.

المادة 212:

الموافقون: الإجماع.

المادة 213:

الموافقون: الإجماع.

المادة 214:

الموافقون: الإجماع.

المادة 215:

الموافقون: الإجماع.

المادة 216:

الموافقون: الإجماع.

المادة 217:

الموافقون: الإجماع.

المادة 218:

الموافقون: الإجماع.

المادة 219:

الموافقون: الإجماع.

المادة 220:

الموافقون: الإجماع.

المادة 221:

الموافقون: الإجماع.

المادة 222:

الموافقون: الإجماع.

المادة 223:

الموافقون: الإجماع.

المادة 224:

الموافقون: الإجماع.

المادة 225:

الموافقون: الإجماع.

المادة 226:

الموافقون: الإجماع.

المادة 227:

الموافقون: الإجماع.

المادة 228:

الموافقون: الإجماع.

المادة 229:

الموافقون: الإجماع.

المادة 230:

الموافقون: الإجماع.

المادة 231:

الموافقون: الإجماع.

المادة 232:

الموافقون: الإجماع.

المادة 233:

الموافقون: الإجماع.

المادة 234:

الموافقون: الإجماع.

المادة 235:

الموافقون: الإجماع.

المادة 236:

الموافقون: الإجماع.

المادة 237:

الموافقون: الإجماع.

المادة 238:

الموافقون: الإجماع.

المادة 239:

الموافقون: الإجماع.

المادة 240:

الموافقون: الإجماع.

المادة 241:

الموافقون: الإجماع.

المادة 242:

الموافقون: الإجماع.

المادة 243:

الموافقون: الإجماع.

المادة 244:

الموافقون: الإجماع.

المادة 245:

الموافقون: الإجماع.

المادة 246:

الموافقون: الإجماع.

المادة 247:

الموافقون: الإجماع.

المادة 248:

الموافقون: الإجماع.

المادة 249:

الموافقون: الإجماع.

المادة 250:

الموافقون: الإجماع.

المادة 251:

الموافقون: الإجماع.

المادة 252:

الموافقون: الإجماع.

المادة 253:

الموافقون: الإجماع.

المادة 254:

الموافقون: الإجماع.

المادة 255:

الموافقون: الإجماع.

المادة 256:

الموافقون: الإجماع.

المادة 257:

الموافقون: الإجماع.

المادة 258:

الموافقون: الإجماع.

المادة 259:

الموافقون: الإجماع.

المادة 260:

الموافقون: الإجماع.

المادة 261:

الموافقون: الإجماع.

المادة 262:

الموافقون: الإجماع.

المادة 263:

الموافقون: الإجماع.

المادة 264:

الموافقون: الإجماع.

المادة 265:

الموافقون: الإجماع.

المادة 266:

الموافقون: الإجماع.

المادة 267:

الموافقون: الإجماع.

المادة 268:

الموافقون: الإجماع.

المادة 269:

الموافقون: الإجماع.

المادة 270:

الموافقون: الإجماع.

المادة 271:

الموافقون: الإجماع.

المادة 272:

الموافقون: الإجماع.

المادة 273:

الموافقون: الإجماع.

المادة 274:

الموافقون: الإجماع.

المادة 275:

الموافقون: الإجماع.

المادة 276:

الموافقون: الإجماع.

المادة 277:

الموافقون: الإجماع.

المادة 278:

الموافقون: الإجماع.

المادة 279:

الموافقون: الإجماع.

المادة 280:

الموافقون: الإجماع.

المادة 281:

الموافقون: الإجماع.

المادة 282:

الموافقون: الإجماع.

المادة 283:

الموافقون: الإجماع.

المادة 284، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتعلق بتوزيع الزمن بالجلسة الشهرية، الإخوان تقدمو التعديل.

<u>المستشار السيد عبد الحق حيسان:</u>

شكرا السيد الرئيس.

المادة كان مقترح فيها أنه يتوزع ما بين النصف وأنه تراعى النسبية من بعد واحد الحد أدنى اللي غادي يتعطى، مع كامل الأسف لاحظنا بأنه تم التراجع حتى على الحد الأدنى، هذا هو التعديل ديالنا أنه يكون

حد أدنى لا يقل على 5 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نعرض التعديل على التصويت.

الموافقون على التعديل= 6؛

المعارضون للتعديل= 20؛

الممتنعون = 4.

إذن عارض المجلس ب 20، ضد 6 على التعديل ديال الإخوان وامتناع 4.

إذن غادي نرجع للمادة كما جاءت من اللجنة:

الموافقون= 20؛

المعارضون= 6؛

الممتنعون= 4.

المادة 285:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 286:

الموافقون: الإجماع.

المادة 287:

الموافقون: الإجماع.

المادة 288:

الموافقون: الإجماع.

المادة 289:

الموافقون: الإجماع.

المادة 290:

الموافقون: الإجماع.

المادة 291:

الموافقون: الإجماع.

المادة 292:

الموافقون: الإجماع.

المادة 293:

الموافقون: الإجماع.

المادة 294:

الموافقون: الإجماع.

المادة 295

الموافقون: الإجماع.

المادة 296:

الموافقون: الإجماع.

المادة 297:

الموافقون: الإجماع.

المادة 298:

الموافقون: الإجماع.

المادة 299:

الموافقون: الإجماع.

المادة 300:

الموافقون: الإجماع.

المادة 301:

الموافقون: الإجماع.

المادة 302:

الموافقون: الإجماع.

المادة 303:

الموافقون: الإجماع.

المادة 304:

الموافقون: الإجماع.

المادة 305:

الموافقون: الإجماع.

المادة 306:

الموافقون: الإجماع.

المادة 307:

الموافقون: الإجماع.

المادة 308:

الموافقون: الإجماع.

المادة 309:

الموافقون: الإجماع.

المادة 310:

الموافقون: الإجماع.

المادة 311:

الموافقون: الإجماع.

المادة 312:

الموافقون: الإجماع.

المادة 313:

الموافقون: الإجماع.

المادة 314:

الموافقون: الإجماع.

المادة 315:

الموافقون: الإجماع.

المادة 316:

الموافقون: الإجماع.

المادة 317:

الموافقون: الإجماع.

المادة 318:

الموافقون: الإجماع.

المادة 319:

الموافقون: الإجماع.

المادة 320:

الموافقون: الإجماع.

المادة 321:

الموافقون: الإجماع.

المادة 322:

الموافقون: الإجماع.

المادة 323:

الموافقون: الإجماع.

المادة 324:

الموافقون: الإجماع.

المادة 325:

الموافقون: الإجماع.

المادة 326:

الموافقون: الإجماع.

المادة 327:

الموافقون: الإجماع.

المادة 328:

الموافقون: الإجماع.

المادة 329:

الموافقون: الإجماع.

المادة 330:

الموافقون: الإجماع.

المادة 331:

الموافقون: الإجماع.

المادة 332:

الموافقون: الإجماع.

المادة 333:

الموافقون: الإجماع.

المادة 334:

الموافقون: الإجماع.

المادة 335:

الموافقون: الإجماع.

المادة 336:

الموافقون: الإجماع.

المادة 337:

الموافقون: الإجماع.

المادة 338:

الموافقون: الإجماع.

المادة 339:

الموافقون: الإجماع.

المادة 340:

الموافقون: الإجماع.

المادة 341:

الموافقون: الإجماع.

المادة 342:

الموافقون: الإجماع.

المادة 343:

الموافقون: الإجماع.

المادة 344:

الموافقون: الإجماع.

المادة 345:

الموافقون: الإجماع.

المادة 346:

الموافقون: الإجماع.

المادة 347:

الموافقون: الإجماع.

المادة 348:

الموافقون: الإجماع.

المادة 349:

الموافقون: الإجماع.

المادة 350:

الموافقون: الإجماع.

المادة 351:

الموافقون: الإجماع.

المادة 352:

الموافقون: الإجماع.

المادة 353:

الموافقون: الإجماع.

المادة 354:

الموافقون: الإجماع.

المادة 355:

الموافقون: الإجماع.

المادة 356:

الموافقون: الإجماع.

المادة 357:

الموافقون: الإجماع.

المادة 358:

الموافقون: الإجماع.

المادة 359:

الموافقون: الإجماع.

المادة 360:

الموافقون: الإجماع.

المادة 361:

الموافقون: الإجماع.

المادة 362:

الموافقون: الإجماع.

المادة 363:

الموافقون: الإجماع.

المادة 364:

الموافقون: الإجماع.

المادة 365:

الموافقون: الإجماع.

المادة 366:

الموافقون: الإجماع.

المادة 367:

الموافقون: الإجماع.

المادة 368:

الموافقون: الإجماع.

المادة 369:

الموافقون: الإجماع.

المادة 370:

الموافقون: الإجماع.

الآن، غادي نعرض مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين برمته للتصويت:

الموافقون= 34،

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 3.

إذن، **وافق المجلس على المقترح ب 34 ضد لا أحد وامتناع 3.**

وعيد مبارك سعيد.

ورفعت الجلسة.

الملحـق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي يهدف إلى تطوير مؤسستنا والنهوض بها لتلعب أدوارها كاملة في المشهد السياسي.

السيد الرئيس،

بعد الإصلاحات الدستورية الأخيرة، وما أدخلته من تعديلات على صلاحيات مؤسسة مجلس المستشارين على جميع الأصعدة، لا مناص من القول بأن مقترح هذا النظام الداخلي يجد أساسه، إضافة إلى دستور 2011، في التوجيهات الملكية السامية التي اعتاد أن يقدمها جلالته في مناسبات عديدة، وخاصة خلال افتتاح الدورات البرلمانية، وكذا في القوانين التنظيمية المرتبطة بعمل المؤسسة البرلمانية، وقرارات المحكمة الدستورية بشأن العمل البرلماني، فضلا عن الاستثمار في مختلف الممارسات والتجارب التي راكمتها المؤسسة التشريعية، ثم الانفتاح على أهم التجارب البرلمانية الدولية الرائدة في مجال الديمقراطية.

إذ وأمام هذه المقاربة، يمكننا القول أن مضامين مقترح النظام الداخلي هي نتاج عمل تفاعلي متواصل ونقاش بناء، انطلق منذ اللحظة الأولى لتشكيل لجنة النظام الداخلي، إلى حين لحظتنا هذه الرامية إلى المصادقة عليه واعتماده رسميا.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل، إلى إخواني وأخواتي بلجنة النظام الداخلي، على المجهودات التي بذلوها خلال إعداد هذا المقترح، والذي حاولوا من خلاله مراعاة جميع التعديلات التي تقدمت بهذا فرق ومجموعات المجلس، بهدف بلورة نظام داخلي متكامل من شأنه أن يساهم في التأسيس لممارسة سياسية سليمة ومتميزة لمؤسستنا الموقرة، ويمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه، والمساهمة في تخليق الحياة العامة لبلادنا، وحرص جميع مكونات المجلس على إنجاح هذا الورش التشريعي الهام، وعلى الرغبة الأكيدة في الإسراع بالمصادقة على مقترح النظام الداخلي للمجلس، ضمانا لتحقيق الملاءمة مع المبادئ والأهداف الدستورية، وترسيخ مزيد من الفعالية والنجاعة في مختلف مجالات العمل البرلماني.

لهذا شمل مقترح النظام الداخلي الموجود بين أيدينا، مختلف القواعد والأحكام المؤطرة لواجهات العمل البرلماني، سواء ما تعلق منها بتنظيم هياكل المجلس، أو التشريع أو الرقابة أو الدبلوماسية أو تقييم السياسات العمومية، أو تلك المنظمة لعلاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، أو المؤطرة لسبل تعزيز التواصل مع المواطنات والمواطنين من خلال آليات الديمقراطية التشاركية، وهذا ما توفقت فيه لجنة النظام الداخلي بشكل كبير، بدليل أن عملها لقي استحسان جميع مكونات المجلس، ولم يظل الخلاف قائما إلا بخصوص مبدأ التمثيلية النسبية وكيفيات إسقاطها على مستوى الممارسة العملية للحقوق البرلمانية.

السيد الرئيس،

استنادا إلى منطوق الفقرة الأخيرة من الفصل 62 من الدستور، الذي أكد على اعتماد مبدأ التمثيلية النسبية القائمة، خلال عملية انتخاب مكتب مجلس المستشارين، وهي أهم محطة تنظيمية في حياة هذه المؤسسة، الأمر الذي يمكن معه اعتبار اعتماد التمثيلية النسبية على أساس التراتبية العددية للفرق والمجموعات البرلمانية، في حين نادى السيدات والسادة المستشارون أصحاب الرأي الثاني باعتماد النسبية من مدخل الانتماء والكتلة الناخبة التي اكتسب على أساسها الصفة البرلمانية داخل مجلس المستشارين، إحقاقا للعدالة في التمثيل داخل مختلف هياكل المجلس، وضمانا للمساواة والفعالية عند ممارسة الاختصاصات البرلمانية.

السيد الرئيس،

لن تفوتني الفرصة، دون أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي مرت بها مناقشة مقترح النظام الداخلي، والتي تميزت بنقاش قانوني رصين، وسادت فيها أجواء التوافق الجماعي، والتحلي بروح المسؤولية، خاصة حينما تعلق الأمر بمناقشة النقطة الخلافية المتعلقة بكيفية توزيع الحصص الزمنية للمداخلات بين الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين في الجلسات العامة غير تلك المخصصة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، والتي حسمت بالتصويت لصالح الصيغة التالية: "تحدد ندوة الرؤساء الحصة الزمنية الإجمالية لكل جلسة عامة،

وتوزعها بالتساوي بين المجلس والحكومة، ووفقا للتمثيل النسبي بين مكونات المجلس، على أساس تخصيص حد زمني أدنى لجميع الفرق والمجموعات البرلمانية"، والتي نراها الصيغة الأمثل لضمان الحضور الإيجابي لجميع مكونات المجلس في مختلف مجالات تدخله.

السيد الرئيس،

إجمالا، وبعد أن تمكن مقترح تعديل النظام الداخلي من الإجابة على العديد من الإشكاليات من حالات تنافي العضوية في المجلس، وضوابط الاقتراع الخاصة برئاسة المجلس؛ والتنصيص على إحداث مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بقضايا المرأة، وبقضية الوحدة الترابية للمملكة، وبالقضية الفلسطينية العادلة؛ عقلنة طلبات تأجيل اجتماعات اللجان الممكن تقديمها من رئيسي فريقين أو رئيس فريق ومنسق مجموعة برلمانية، وتثمين مرحلة دراسة مشروع قانون التصفية، في إطار تعزيز الرقابة المالية لمجلس المستشارين، بما يتماشى مع روح الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، وغيرها من التعديلات الجوهرية.

وبعد أن رأينا أن مقترح القانون استجاب إلى مجمل التعديلات التي تقدمنا بها، ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة، التصويت بالموافقة على مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، على اعتبار أن هذه المبادرة تعد الثالثة في إطار التعديلات التي أدخلت عليه منذ المراجعة الدستورية لسنة 2011.

السيد الرئيس المحترم،

لقد كان للمراجعة الدستورية (2011) عدة تحولات جذرية وما أعقبها من مستجدات، فرض الوقوف مليا من أجل إعادة النظر في النظام الداخلي لمجلس المستشارين عبر منظور جديد ومن زوايا مختلفة، تستجيب لخصوصية المرحلة، إذ طرحت تساؤلات ونقاط استفهام حول مستقبل مجلس المستشارين المرهون بالفترة الانتقالية التي حددها الدستور الجديد (الفصل 176)، ولعل هذه المقتضيات التي تم تضمينها في الصيغة التوافقية للنظام الداخلي الحالي للمجلس، أصبحت متجاوزة في بعض مضامينها وغير قادرة على مسايرة هذا التطور الدستوري والمؤسساتي الهام.

السيد الرئيس المحترم،

لقد كان لزاما علينا تحيينها وملاءمتها مع هذه المستجدات، على اعتبار أن النظام الداخلي هو وسيلة فعالة لترجمة التوازنات السياسية المعبر عنها في نص وروح الدستور، فتشكلت لجينة تقنية تضم كل الفرق والمجموعات النيابية، اعتمدت في اشتغالها منهجية التوافق مع الارتكاز على مضامين ومقترحات الدستور التي ألزمت المجلس بالعديد من المساطر والضوابط والصلاحيات، تحددت أساسا في إطار تسيير العمل داخل المجلس بتكريس حق تمثيلية المعارضة في مختلف أجهزة المجلس وكيفيات ممارستها لحقوقها، العمل على مراعاة تمثيلية النساء في مختلف أجهزة المجلس مع ضمان مشاركتهن الفعالة في أشغاله ولعل هذا المقتضى تقدم به فريقنا في إطار التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات، آجال ومسطرة الإحالة على المحكمة الدستورية، مسطرة عقد اجتماعات علنية للجان،الاجتماعات المشتركة بين مجلسي البرلمان، قواعد تأليف وتسيير الفرق والمجموعات .

وأيضا الارتكاز أساسا على خطب جلالة الملك المتعلقة بضرورة الملاءمة وتحقيق التجانس بين النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان والاطلاع على القرارات السابقة للمحكمة الدستورية حول النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع الأخذ بعين الاعتبار قراراته فيما يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس النواب.

السيد الرئيس المحترم،

يكتسي هذا المقترح أهمية كبرى بالنظر إلى قيمة وعمق التعديلات والمستجدات موضوع التصويت اليوم تتمثل أساسا في مقتضيات خاصة بمدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية، التزاما وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية بتاريخ 12 اكتوبر 2012 حيث دعا جلالته إلى:" الانكباب على بلورة مدونة أخلاقية ذات بعد قانوني، تقوم على ترسيخ قيم الوطنية وإيثار الصالح العام، والمسؤولية والنزاهة والالتزام بالمشاركة الكاملة والفعلية في جميع أشغال البرلمان، واحترام الوضع القانوني للمعارضة البرلمانية ولحقوقها الدستورية، على أن يكون هدفكم الأسمى جعل البرلمان فضاء للحوار البناء، ومدرسة للنخب السياسية بامتياز، فضاء أكثر مصداقية وجاذبية.."

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي ومن منطلق إيماننا العميق بأهمية هذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي، نعتبر أنه عمل جماعي يهم المعارضة والأغلبية على حد سواء، على اعتبار أنه نتاج عمل لجينة تقنية تضم كل مكونات المجلس (فرق ومجموعات برلمانية)، يهدف إلى إعادة تأسيس العمل البرلماني عن طريق تقوية القدرات المؤسساتية للسلطة التشريعية وتجويد المنتوج التشريعي وتطوير الرقابة على السياسات والمرافق العمومية، مع تحديد الخطوط العريضة للمنظومة العلائقية للبرلمان مع هيئات الحكامة من أجل تخليق الممارسة النيابية، وضمان انفتاح البرلمان على دينامية المجتمع المدني عملا بمقتضيات الدستور الجديد المبنية على الديمقراطية التشاركية.

ونظرا لهذه الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا في الفريق الاستقلالي نصوت بالإيجاب نظرا لكون النظام الداخلي عامة هو آلية لضمان سير العمل البرلماني وتطويره من أجل التفاعل البناء مع المستجدات السياسية والدستورية التي يعرفها المشهد السياسي ببلادنا.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إيمانا منا في فريق العدالة والتنمية بكون وضع نظام داخلي جديد يعتبر أحد الأوراش الكبرى بالنسبة لمجلسنا الموقر بالنظر إلى التحدي الذي يطرحه في اعتماد إصلاح بنيوي عميق يروم وضع إطار شامل يمكنه استيعاب عمق الإصلاحات الدستورية التي تم تبنيها في مختلف أبعادها التشريعية والرقابية والدبلوماسية والثقافية، فقد حرصنا على الانخراط الفعال والبناء في مناقشة مقترح النظام الداخلي من منطلق التقيد التام بما نص عليه الدستور لا سيما الأمور التالية:

- مراعاة التكامل والانسجام بين النظام الداخلي لمجلس المستشارين والنظام الداخلي لمجلس النواب ضمانا لنجاعة العمل البرلماني؛

- مراعاة خصوصية مجلس المستشارين من حيث تركيبته وأولوية القضايا والمجالات التي تحظى باهتمامه؛

- اعتماد التمثيل النسبي كمبدأ دستوري في توزيع الحقوق بين جميع الفرق والمجموعات البرلمانية مع الحرص على تكريس مكانة المعارضة من خلال تخويلها جميع الحقوق الكفيلة بضمان مشاركتها الفعالة في مختلف أوجه العمل البرلماني خاصة المراقبة البرلمانية لعمل الحكومة والوظيفة التشريعية وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية؛

- تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير عمل المجلس ومكوناته من فرق ومجموعات برلمانية؛

- الاستفادة من الفترة السابقة التي أبان خلالها تنزيل النظام الداخلي السابق عن عدد من النقائص ترتب عنها بروز إشكالات قانونية حقيقية؛

- تعزيز علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة المنصوص عليها في الفصول من 161 إلى 170 من الدستور؛

- تعزيز التواصل مع المجتمع المدني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نطمح في أن لا ينحصر مقترح النظام الداخلي في مجرد تحقيق مزيد من الملائمة مع المقتضيات الجديدة الذي جاء بها دستور المملكة والقوانين التنظيمية التي نص عليها، بل يتجاوز ذلك إلى تطوير العمل البرلماني بتحقيق مزيد من الدمقرطة والتحديث والعقلنة فيما يتعلق بآليات الاشتغال الداخلي ليستجيب بذلك للمتطلبات الكفيلة بترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية والمساهمة في تقوية النظام المؤسساتي ككل، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الدستورية أو السياسية. وهو أمر تحتمه مواجهة حملات التيئيس والتبخيس من أهمية هذه المؤسسات ودورها في الترسيخ الديمقراطي وفي تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة والإسهام في استتباب الاستقرار المجتمعي.

ونشيد في هذا الإطار بروح التوافق التي طبعت أعمال اللجنة الموسعة التي شكلت لوضع المسودة الأولية للنظام الداخلي والتي ضمت في عضويتها ممثلين عن جميع مكونات المجلس كما نشيد بروح التوافق في مناقشة ودراسة داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حيث تم تبني مقترح النظام الداخلي بالإجماع بعد إغنائه بكثير من التعديلات المقترحة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر بمناسبة مناقشة مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي تشكل بالنسبة لنا جميعا، مرة أخرى، محطة هامة للمساهمة في تطوير هذه الآلية الأساسية، بما يواكب الإصلاحات والتحولات التي عرفها المشهد السياسي والدستوري، ويساهم في الارتقاء بعمل هذه المؤسسة وتجويد أدائها التشريعي والرقابي والدبلوماسي، إلى جانب تجاوز بعض الصعوبات التي أفرزتها الممارسة في مختلف جوانب العمل البرلماني.

إن هذا الورش الهام الذي نباشره اليوم، يأتي في ظرفية خاصة، نعيش من خلالها لحظة انتقال ديمقراطي ودستوري بامتياز، يقتضي منا المزيد من البذل والعطاء والتحلي بقدر عال من الوعي والتعبئة لاستكمال تنزيل مضامين الدستور الجديد، الذي وسع من اختصاصات البرلمان في مجال التشريع، وأعطى له مكانة خاصة في إطار توزيع السلط وتوازنها، وكرس حقوق المعارضة، ومنح مجلس المستشارين مجموعة من الاختصاصات ستمكنه من الاضطلاع بدور متميز، خاصة في ما يتعلق بالقضايا ذات البعد الجهوي وبالحكامة الترابية والجماعية، أو تلك المتعلقة بما هو اقتصادي واجتماعي، والتي يمكن أن تطرح من طرف الفاعلين المهنيين والاجتماعيين، فضلا عن تلك المرتبطة بتحصين وتعزيز الآليات الديمقراطية والتنموية.

وفي هذا الإطار، نود، السيد الرئيس، أن نسجل روح الوطنية الصادقة والمسؤولية العالية التي عبرت عنها كافة مكونات المجلس، من مكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن والفرق البرلمانية أغلبية ومعارضة ورئاسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وأعضاء لجنة النظام الداخلي وكذا اللجينة المنبثقة عنها وأطر المؤسسة الذين واكبوا هذا المجهود المتميز.

كما نسجل بكامل التنويه واستشعار الجميع لأهمية اللحظة، باعتبارها مرحلة هامة في مسار الإصلاحات التي عرفها المجلس، والتي نسعى من خلالها إلى الارتقاء بعمله إلى ما يستجيب لحاجيات وتطلعات الشعب المغربي ويخدم قضايا الوطن الأساسية والمصيرية، ويساهم في ترسيخ قيم الوطنية وإيثار الصالح العام، والمسؤولية والنزاهة، والالتزام بالقوانين والأخلاقيات وبالمشاركة الكاملة والفعلية، واحترام الوضع القانوني للمعارضة البرلمانية ولحقوقها الدستورية.

السيد الرئيس،

دون الخوض في السياق العام لتعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين والدوافع التي كانت تفرض القيام بهذا التعديل والمراحل التي مر منها هذا الورش الهام، على اعتبار أن تقرير اللجنة تكفل بذلك، وجب التأكيد على أنه، انطلاقا من رغبة الجميع في الارتقاء بالعمل التشريعي واستكمال تنزيل مقتضيات الدستور، ومن أجل إشراك جميع فعاليات المجلس، فقد تم نهج مقاربة تشاركية واسعة وتوافقية، شملت كل مكونات المجلس سواء خلال إعداد مقترح التعديل أو خلال المناقشة وصياغة التعديلات.

هذا، وقد تم الاعتماد في مراجعة هذا النظام على مرتكزات أساسية، تتمثل بالخصوص في التوجيهات ومضامين الخطب الملكية ذات الصلة و التي تدعو إلى ضرورة الملاءمة وتحقيق التجانس بين النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان والارتقاء بأدوار ومهام المؤسسة التشريعية، وفي مضامين مقتضيات دستور 2011 المتعلقة بالمؤسسة البرلمانية وعلاقتها بمختلف السلط والمؤسسات الدستورية ، والتي تهدف إلى تحسين الأداء البرلماني، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الرقابة أو على مستوى الدبلوماسية الموازية أو على مستوى تقييم السياسات العمومية، وكذا في القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري بشأن العمل البرلماني، بالإضافة إلى القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين والنظام الداخلي لمجلس النواب بغاية الملاءمة لخلق التوازن والتكامل بين المجلسين، ضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

وفضلا عن ذلك، تم استحضار الممارسات والتجارب التي راكمتها المؤسسة التشريعية، وكذا توصيات اليوم الدراسي المشترك مع مجلس النواب المنعقد بتاريخ 13 يناير 2016، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار للعديد من الملاحظات التي تمت إثارتها بشأنه، إلى جانب بعض الصعوبات والاختلالات والثغرات التي أفرزتها الممارسة البرلمانية وذلك قصد تجنبها وتفاديها، بالإضافة إلى هاجس تطوير أداء المؤسسة التشريعية، وتأهيلها للنهوض بأدوارها الدستورية كاملة، وإعطائها صورة جديدة تجعلها ضمن اهتمامات الشعب المغربي وتحتل المكانة اللائقة بها.

السيد الرئيس،

نظرا لدقة وحساسية المرحلة، ورغبة منا في استثمار هذه اللحظة التاريخية بما يخدم المؤسسة التشريعية، فلقد شكل التوافق أداة لتذويب وتقريب وجهات النظر بين مكونات المجلس بعيدا عن منطق الأغلبية والمعارضة وهو ما تجلى في الرؤية الموحدة التي طبعت عمل لجنة النظام الداخلي خلال عملها منذ إعداد المقترح مرورا باجتماعات اللجنة الموسعة والتعديلات التي أدخلت عليه في عدة محطات، ووصولا إلى محطة اليوم التي نراهن على تتويجها بهذه الروح التشاركية.

هذا، ولا يسعنا في هذه اللحظة إلا أن نفتخر جميعا بهذا النظام الذي يعتبر ثمرة مجهود وعمل جماعي، سيساهم لا محالة في وضع قواعد جديدة لعمل البرلمان تستجيب لمتطلبات الرفع من جودة العمل البرلماني في مختلف واجهاته التشريعية والرقابية والدبلوماسية، والارتقاء بأدوار مختلف هياكل المجلس وتأهيل تدبيره الإداري والمالي، كما أغتنم هذه الفرصة لأجدد التنويه بكافة مكونات المجلس على مجهوداتهم وإسهاماتهم البناءة.

وتعزيزا لهذا المسار، فإننا في الفريق الحركي نسجل تطلعنا إلى مواكبة هذه الدعامة القانونية بإخراج دليل المساطر إلى حيز الوجود قصد تحديد آليات وصناعة القرار بالمؤسسة، وتحديد المسؤوليات بدقة، إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لأجرأة المخطط الإستراتيجي لعمل المجلس.

وفي الأخير نعلن كفريق حركي عن تفاعلنا الإيجابي مع مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلسنا الموقر مسجلين انخراطنا الفعال في تنزيل وتفعيل مقتضياته.

والسلام عليكم.

5- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نناقش اليوم مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين وهي الوثيقة التي ستنظم عمل المجلس وعلاقته بالسلطة التنفيذية، وعلاقات مكوناته ببعضها البعض بل وحتى علاقة هذه المؤسسة الدستورية مع محيطها ومع المواطنين.

وقد كنا نأمل أن تكون هذه المحطة مناسبة للنقاش الهادئ المسؤول والمثمر، وكنا أيضا نأمل أن نساهم كمجموعة بكل الجدية اللازمة والالتزام المسؤول في إخراج وثيقة متوافق حولها مبتدؤها ومنتهاها وغايتها المصلحة العامة. بما يساهم في الرفع من أداء مجلس المستشارين كمؤسسة دستورية أريد لها أن تكون من درجة ثانية.

من أجل هذا اشتغلنا في كل مراحل إعداد النظام الداخلي بروح عالية من المسؤولية والالتزام والمرونة وحضرنا كل اجتماعات اللجنة التي كلفت بمناقشة هذه الوثيقة كما حضرنا كل اجتماعات لجنة العدل والتشريع حينما أحيلت الوثيقة عليها، إلا اجتماعا واحدا هو آخر اجتماعاتها.

هذا الاجتماع قاطعناه بعد تأكدنا ويقيننا أننا كنا متفائلين أكثر من اللازم، أو ربما كنا واهمين بشكل سادج وان كل الإشارات الإيجابية التي بعثنا بها وكل الرسائل الواضحة والمثمرة التي أطلقناها كانت كمن يصب الماء في الرمل ومن يعقد على السراب الأمل.

كنا نأمل أن نتوافق حول مقترح يجدد دينامية العمل داخل مجلس المستشارين، ويعطيه دفعة قوية ويساهم في تبويئه المكانة التي يستحقها ضمن الثنائية البرلمانية. كنا نود أيضا ان تكون الوثيقة المتوافق حولها أداة في أيدينا تساعد الغرفة الثانية على استرجاع مكانتها ضمن هذه الثنائية، وعلى انتزاع مكانتها في المشهد السياسي والدستوري، وأن تحظى بالاحترام لدى المواطنين والمواطنات. لكن اتضح أن هذا الأمل بعيد المنال، وأن البعض كان يشتغل بأفق ضيق، وبعقلية محدودة المدى كل غايتها إنتاج وثيقة مكبلة، تمارس الرقابة على المؤسسة ذاتها وتحد من ديناميتها، وتعرقل فعاليتها .

نعم كانت مناقشة مقترح النظام الداخلي مناسبة استمعنا فيها إلى بعض المقترحات وبعض المداخلات غاية في الأهمية على قلتها. كما كان مناسبة في بعض اللحظات للاستماع إلى مداخلات مهيكلة بل ليس فقط الاستماع ولكن الاستمتاع بأفكار منتجة تناقش مكانة هذه المؤسسة الدستورية وأدوارها.

وقد بذلنا من جانبنا كمجموعة مجهودات جبارة سواء في المناقشة أو اقتراح تعديلات جوهرية تروم الرفع من أداء هذه المؤسسة. غايتنا في ذلك المساهمة المتواضعة في تطوير عمل مجلس المستشارين وبلورة وثيقة تنظم عمله لما يأتي من السنوات.

لكن ربما لم نتوفق في إيصال هذه الرسالة الإيجابية وقد توافقنا على جل مواد هذا المقترح، وبقيت بعضها معلقة على أمل أن يتم حسمها لكن لم يحصل التوافق بشأنها حين سادت رؤية سياسوية ضيقة لدى البعض.

رغم ذلك، يظل الأمل يحدونا اليوم أو غدا في تعديل هذا النظام الداخلي لما فيه المصلحة العامة لأن ما تبقى من المواد المختلف بشأنها قليلة مقارنة مع ما تم التوافق حوله ويمكن أن نجملها في أهمها نقطتين غاية في الأهمية:

1- مفهوم النسبية من حيث هي آلية لتسهيل العمل لا لعرقلته؛

2- الحق في الوقت الكافي للتعبير عن الآراء والمواقف.

ولابد أن نعاود بسط رؤية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص هاتين النقطتين.

رؤيتنا أن النسبية كآلية دستورية نص عليها دستور 2011 من أجل تنظيم العمل والمساهمة في تسهيل أداء مهام البرلمان بغرفتيه بما يضمن أداءا متوازنا حسب ميول الناخبين وبما يتناسب ومكانة كل هيئة داخل المجتمع.

ولئن كان هذا صالحا بمجلس النواب ولا يطرح أي إشكال، فإن تركيبة مجلس المستشارين وغنى وتنوع مكوناته لا يتوافق ومفهوم النسبة الجاف والمتعارف عليه، لذا حاولنا اقتراح بعض التشحيم لهذه الآلية الدستورية لتتوافق وتركيبة مجلس المستشارين واقتراحنا حدا أدنى في التمويل واللوجستيك ووسائل العمل والموارد البشرية يوضع رهن إشارة الفرق والمجموعات بالتساوي لتتمكن من أداء أدوارها في ظروف جيدة ثم يتم تطبيق مبدأ النسبة فيما تبقى من الإمكانيات المتاحة بالمجلس.

فلا يعقل أن يجد فريق أو مجموعة نفسه غير قادر على أداء مهامه بسبب نقص في التمويل آو نقص في الموارد البشرية بل وحتى في فضاءات العمل ولا يعقل أن تثبط هذه النقط أداء البرلمانيين في كل المهام الموكولة لهم ولا يمكن أن ينتصب سيف النسبة قاصما لظهر العمل البرلماني معرقلا لأداء هذه المؤسسة الدستورية.

2. أما فيما يتعلق بالحق في الوقت الكافي للتعبير عن المواقف والآراء في ظل غنى تركيبة المجلس وتنوع مشارب مكوناته فقد بسطنا رأينا بكل الموضوعية والوضوح اللازمين ، فالمكون النقابي لا يتوفر إلا على 20 مقعدا داخل مجلس المستشارين وهي ميزة جد مهمة قلما توفرت في برلمانات أخرى ولأجله لابد من إعطاء هذا المكون المكانة التي يستحقها، وبالنظر إلى التعددية النقابية التي تعرفها بلدنا والنظام الانتخابي المبني على المعدل الأقوى في اللجان الثنائية ومناديب الأجراء وعلى أكبر بقية في مجلس المستشارين وهو نظام لا يتيح إمكانيات مهمة في ظل العدد المحدود ومن المقاعد المخصص للنقابات كما أن مكون المنظمات المهنية للمشغلين لا يتوفر إلا على 8 مقاعد و هذا المكون أيضا ينفرد به البرلمان المغربي فعلى الرغم أن الانتخابات في المغرب تعتمد أساسا على المال وأن العديد من أرباب المقاولات يتمكنون من ضمان مقاعد لهم ضمن هيئات أخرى إلا أنه لابد من تمكين هذا المكون ممثلا في المنظمات المهنية الأكثر تمثيلية وهو اليوم لا يمثل إلا منظمة مهنية واحدة فكيف إذا صارت عدة منظمات ولم تعد واحدة.

إذن لابد لهذين المكونين أن يتمكنا من الوقت الكافي للتعبير على

مواقفها وأرائها وممارسة مهامها النيابية على الوجه الأكمل والتذرع بمقولة ضيق الحصة الإجمالية للوقت وبمقولة هذا ما وجدنا عليه آبائنا لا يجدي في العمل البرلماني الذي يفرض على ممثلي الأمة تخصيص كامل وقتهم لهذه المسؤولية الجسيمة والتي طوقهم بها الناخبون فلا يمكن ان نقبل كمركزية نقابية أن يتم تقزيم دور الحركة النقابية وعلى رأسها النقابات الأكثر تمثيلية ونستغرب كيف تم حرمان الغرفة الثانية من القيمة المضافة لتواجد النقابات بهذه المؤسسة.

أملنا أن يجد صوت العقل طريقه إلى الآذان وأن يتم استدراك وتقويم ما تبقى من مطبات في مقترح النظام الداخلي اليوم أو في ما يأتي من الأيام وسيكون عرضه على المحكمة الدستورية مناسبة يمكن الاستدراك والتوافق حول المواد المختلف بشأنها.

وشكرا.

محضر الجلسة رقم 228

التاريخ: الثلاثاء 07 شوال 1440هـ (11 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لا جديد فيما يخص المراسلات إلا الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 11 يونيو 2019، فهي كالتالي السيد الرئيس:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤال؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الفريد الموجه لقطاع العدل، وموضوعه انخراط قطاع العدل في التنظيم الجهوي الجديد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول التدابير المعتمدة لتجسيد انخراط قطاع العدل في التنظيم الجهوي الجديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال العام.

المغرب عمل واحد الاختيار استراتيجي هو التوجه نحو الجهوية، احنا انسجاما مع اختيارات المملكة الخريطة القضائية لبلادنا تعتمد هاذ المبادئ ديال الجهوية أساسا، اعتماد مبدأ استحداث محكمة ديال الاستئناف في كل جهات المملكة إذن جهة كلميم ما كانش فيها محكمة الاستئناف، كتبنى الآن محكمة الاستئناف في جهة كلميم واد نون.

اعتماد مبدأ محكمة ابتدائية على الأقل في كل عمالة أو إقليم جديد، ما كانش متوفرة في ظل المرسوم ديال الخريطة القضائية ديال 2017 استحدثها محكمة الاستئناف في كلميم، ورقى 7 مراكز قضائية إلى محاكم ابتدائية بحكم وجود العمل، يتعلق الأمر بتنغير، الحاجب، بيوكرى، سيدي إفني، المضيق، جرادة، دريوش.

تم تغيير نفوذ الترابية لعدد من المحاكم للملاءمة مع التقسيم الجهوي الجديد للمملكة:

إذن تم جعل ابتدائية وزان تابعة للدائرة الاستئنافية لتطوان بدلا من القنيطرة، لأن وزان ولات تابعة إداريا لجهة تطوان طنجة الحسيمة.

جعل ابتدائية ميدلت تابعة للدائرة الاستئنافية للراشيدية بدلا من مكناس بحكم تبعية مدينة ميدلت إداريا لجهة درعة تافيلالت.

جعل ابتدائية خنيفرة تابعة للدائرة الاستئنافية لبني ملال بدلا من مكناس بحكم تبعية مدينة خنيفرة إداريا لجهة بني ملال.

جعل ابتدائية كرسيف تابعة للدائرة الاستئنافية لوجدة بدلا من تازة بحكم تبعية مدينة كرسيف إداريا لجهة الشرق.

جعل ابتدائية كلميم تابعة للدائرة الاستئنافية لكلميم بدلا من

أكادير بحكم تبعية مدينة كلميم إداريا لجهة كلميم واد نون.

وجعل طانطان تابعة للدائرة الاستئنافية لكلميم بدلا من أكادير.

جعل ابتدائية أسا زاك تابعة لاستئنافية كلميم بدلا من أكادير.

إذن حرصنا على أن التنظيم القضائي للمملكة يكون منسجم كليا مع التقسيم ديال المملكة.

تم إحداث محكمة الاستئناف بكلميم، وبالنسبة لجهة الداخلة واد الذهب وبحكم قلة القضايا المسجلة بالجهة المذكورة والتي لا تبرر إحداث محكمة الاستئناف قائمة الذات، فإننا سنعمل إن شاء الله على إحداث غرفة استئنافية بالبناية الجديدة للمحكمة الابتدائية للداخلة تكون إن شاء الله تابعة لمحكمة الاستئناف بالعيون.

إذن اليوم يمكن لي نأكد لك أنه الخريطة القضائية للمملكة منسجمة تماما مع التوجه الجهوي لبلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم على الإجابة على السؤال.

بالنسبة للسؤال ديالنا لقينا هذا السؤال باش نشوفو مدى التنظيم القضائي للمملكة مع انخراطه في الورش الكبير للجهوية المتقدمة.

بالنسبة للمعطى اللي عطيتو تنلقاو واحد الجانب آخر ما ذكرتوهش اللي هو الجانب ديال المادة التجارية والمادة الإدارية في الجهات باقي ناقص، بمعنى أنه منعدم، كاين عندنا ثلاثة ديال الجهات ديال الجنوب كلهم تيمشيو لأكادير، وكاين جهات أخرى اللي تيجيو لمراكش.

إذن هنا في المادة تتخلق مشاكل وتيتخلق متاعب ومشقات بالنسبة للمتقاضين سواء المتقاضين أو الدفاع ديالهم، وهذا تيأدي إلى التعطيل ديال القضايا والتراكم ديال القضايا وتيأدي إلى عدم الوجود ديال جودة الأحكام وكذلك النجاعة.

لهذا السيد الوزير المحترم تنطلبكم باش تكون في هاذيك المحاكم اللي كاينة فهاذ الجهات اللي ما عندهاش هاذ المادة التجارية تكون غرف، إحداث غرف لدى هذه المحاكم باش نخففو ونقربو التقاضي من المتقاضين، لهذا السيد الوزير، هاذو لابد لنا أنه تعيدو النظر في هاذ المنظومة وباش تقربو الإدارة من المواطنين، الغرف لدى هذه المحاكم.

أيضا عندنا السرعة اللي كاينة عندكم، كاينة في السرعة اللي كاينة في البت في القضايا ديال الطلاق، الطلاق غادية بواحد السرعة كبيرة، بينما في الدول الغربية غير المسلمة راه كاين الطلاق تيمشي حتى ثلاث سنوات عاد تيطلقو، كاين واحد السرعة في الطلاق، لأنه ما تيتفعلش المجلس العائلي، المجلس العائلي السيد الوزير، ما تيتفعلش، خاصو يتفعل المجلس العائلي وخاصو البطء بما أمكن بالنسبة لهاذ القضايا، لأنه كاين فيها نتائج سلبية خصوصا على الأطفال، فتهضرو على الناس اللي هما عندهم أسرة اللي فيها أطفال، خاصنا نشوفو لهاذ الجانب السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب في بضع ثوان، تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الملاحظة فيما يتعلق بالقضاء الإداري والتجاري غادي نأخذوها بعين الاعتبار، والوزارة تفكر بالفعل في إحداث أحكام متخصصة، لأن ما تفضلتم به صحيح.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه أشغال الحفر في المجال الحضري، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات، السادة المستشارين،

تعرف جل المدن المغربية ثورة ونشاط حيوي دائم لتزيين الشوارع وإعطاء جمالية خاصة للمدن، غير أن المواطنين يفاجؤون بإعادة الحفر لشوارع تم إنجازها ونهاية الأشغال بها، مما يؤثر سلبا على حركة المرور من جهة، على راحة الساكنة من جهة أخرى وعلى ميزانية الدولة وهي الطامة الكبرى.

فما رأي حكومتكم السيد الوزير في هذا الشأن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

كما تعلمون منذ 2012 كاين البرامج ديال سياسة المدينة وتدخل في المدن وبعض الأحياء ناقصة التجهيز بإنجازات مهمة، والتدخل وهاذ البرامج مبنية على التعاقد وعلى الشراكة، هذا تيعني واحد العدد المتدخلين.

بالنسبة للوزارة نطاق الاختصاص ديالها والتدخل ديالها تيتعلق بالبنية التحتية، الطرق بعض المرافق ديال القرب، الساحات العمومية، الإنارة العمومية، إلى غير ذلك.

كاين متدخلين آخرين ومن بينهم أساسا مدبري الشبكات، شبكات الاتصال، الماء والكهرباء، التطهير، هذا تيفرض واحد التنسيق قوي ما بين جميع المتدخلين وبرمجة قوية اللي ما يمكن لها تكون إلا على الصعيد المحلي، المفروض أن الجماعات الترابية هي صاحبة المشروع هي تقوم بهاذ العمل ديال التنسيق والبرمجة بطبيعة الحال مصاحبة من طرف الوزارة ديالنا ووزارة الداخلية كذلك.

الإشكالية وفي كثير الأحيان تنشتغلو مع كل متدخل على حدى بدون هاذ المقاربة الشمولية، وهذا تيأدي بالفعل لبعض الإشكالات، احنا عندنا واحد القاعدة وبعض المرات كانت مؤاخذة الوزارة ما يمكنلناش نتدخلو قبل إنهاء كل ما يتعلق بالتطهير ومسألة ديال التطهير، هاذي مسألة أساسية وربما كانت مؤاخذة علاش ما تدخلوش؟ تنعقدو شوية المساطر ولكن هذا هو الخط الناظم ديالنا.

إذن التأكيد على ضرورة ديال التنسيق ديال البرمجة واحترام السلسلة ديال التدخلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد رئيس الفريق في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم السيد الوزير على التوضيحات.

ولكن لحد الساعة جوابكم السيد الرئيس، السيد الوزير، لم يشفي أصلا، لأن أعرف جيدا أننا طالما نردد سياسة المدينة، سياسة المدينة، كل مرة سياسة المدينة، سياسة المدينة هذا هو الدور ديالها هو توحيد الرؤى، هو التخطيط للمستقبل، هو الرؤية الإستراتيجية للمدينة.

راه ما يمكنش السيد الوزير اليوم المواطنين كتعطل المصالح ديالهم وكيتأثرو ولادهم بالغبابر وبالحفر لواحد الشارع اللي تم إنجازه وانتهينا منو وفي حالة جيدة ورؤية سليمة تغري الناظرين، عاد تنجيو نعاودو من الأول، هنا غابت ذيك الرؤية التضامنية اللي تنسميوها سياسة المدينة، أرى كاين شركات متعاقدة كتجي تحفر تدوز التليفون وتمشي واحد يدوز الضو ويمشي، وواحد يحفر حفرة لشي مسلك ويمشي، معنى ولات عندنا المدن ديالنا مشوهة.

والأدهى والأمر أن الحفر بعض المدن الشاطئية أو السياحية ما كتكون إلا في وقت الذروة اللي الزوار تيجيو لهاذ المدن.

فالله يجازيكم بخير الدور ديالكم خاصكم أنكم تعممو هاذ الرؤية، والتذكير للسادة ومن هنا تنشكرو السادة الرؤساء اللي تيسهرو على تدبير الشأن المحلي راهم حتى هما ما مقصرينش ولكن تيخص واحد التوجيه منكم يكون واحد النوع دالصرامة باش ما يمكنش يبقاو ساعة ساعة يحفرو، راه واحد الاستنزاف كبير لمالية الدولة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

لأنها سياسة المدينة كاين إنجازات ومكتسبات حقيقية، والواجهة ديال المدن ديالنا تتغير، كون خاصنا نجتهدو باش نحسنو الحكامة والبرمجة وأكدتو على الدور ديال الجماعات الترابية ورؤساء المجالس، أنا معكم.

إذن المجال مفتوح، كان هامش التجويد والتحسين، ولكن ما كناش هذا يكفي باش نمسحوه تماما المنجزات الحقيقية، لا على صعيد المدن وكذاك الأحياء وكذلك واحد العدد دالمراكز القروية الصاعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه السكن الموجه للفئات الوسطى، دائما الكلمة لأحد السادة المستشارين للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، إذا كانت الفئات الميسورة تدبر بنفسها السكن الملائم بكل يسر وحرية، فإن الدولة وضعت برنامج للفئات المعوزة وذات الدخل المحدود، عبر احتواء السكن الغير اللائق وتكثيف السكن الاجتماعي.

أما الطبقة الوسطى من المجتمع التي تضم العديد من الموظفين العموميين ونظرائهم من القطاع الخاص تظل بمنزلة بين المنزلتين، حيث لا تملك الوسائل التي تمكنها من اقتناء سكن يليق بها، تظل هذه الفئة مقصية من البرنامج الحكومي في مجال السكن.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير الحكومية المتخذة لتوفير السكن الموجه لهذه الفئة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا لأقول بأن المسألة ديال الطبقة الوسطى وسكن الطبقة الوسطى حقيقة مسألة أساسية، إن شاء الله في الأسابيع القليلة المقبلة سنعلن على واحد المنظومة شاملة لدعم الاستثمار في المشاريع الموجهة لهذه الطبقة.

لأن بالفعل عندما تيكون تقييم لهاذ البرامج العمومية في مجال السكن تنشوفو بأن البرنامج الموجه للطبقة الوسطى النتائج ديالو جد محتشمة.

في 2013 كان هاذ المنتوج اللي عندو واحد المواصفات موجه مبدئيا للطبقة الوسطى ما بين 80 و150 متر مربع، الكلفة ديال المتر مربع 6000 درهم، التحفيزات والإعفاءات من الرسوم ديال التسجيل والتنبر وكذلك ديال التحفيظ هاذ الشي ما تمشاش؟ احنا في تشاور مع المنعشين باش نشوفو كيفاش نعطيو دفعة لهاذ البرنامج والعرض موجه لهاذ الطبقة.

مع العلم أن الطبقة الوسطى فهاذ القضية ديال السكن من 4000 درهم كمدخول شهري حتى ل 20000 درهم، 37% من الطلب الإجمالي فالدراسات ديالنا نشتغل باش يكون عندنا مقاربة ترابية، باش يكون عندنا برامج مندمجة، باش يكون عندنا جودة أكبر لمراجعة دفاتر التحملات، ثم كذلك مسألة أساسية تنشتغلو عليها كيفاش نخفضو الكلفة ديال العقار في الكلفة الإجمالية، هاذي مسألة أساسية، تنبحثو على عقار تنديرو هاذ المشاريع بواحد العدد ديال التسهيلات التعميرية، مثلا نطلعو شوية في العلو باش نخففو الثقل ديال العقار في الكلفة الإجمالية.

هذا مجال الاشتغال احنا في تشاور مع الفاعلين ومع المنعشين، لا الفاعل العمومي "العمران" لا الفاعلين الخواص باش إن شاء الله في الأسابيع القليلة المقبلة نعلنو على واحد المنظومة شاملة لدعم الاستثمارات في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة، اللي مع الأسف هذا اعتراف ديالكم من الحكومة بأنكم فشلتو فهاذ القطاع فشل ذريع، لأنكم فالجواب ديالكم أشنو تتقولو؟ إن شاء الله سوف نعمل في الأسابيع المقبلة وإن شاء الله، رغم بأن هناك برنامج ديال الحكومة السابقة والحكومة الحالية منذ 2013 لأنكم غتنجزو عدة مجالات للسكن لهاذ الطبقة.

احنا السؤال ديالنا جا فواحد السياق مستلهم من الخطاب السامي لجلالة الملك أعزه الله وأيده في ذكرى عيد العرش المجيد الذي يقول فيه جلالته، مع الأسف ما طبقتو والو من كلام صاحب الجلالة:

"الحرص على ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى التي تشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة والحركة للإنتاج والإبداع". انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما التزمت الحكومة في نسختها السابقة والحالية بإعداد برامج اجتماعية تروم الفئات الوسطى من المجتمع المغربي، هذه الفئة التي تعتبر صمام الأمان في كل المجتمعات المستقرة، مع الأسف الشديد والتي أصبحت اليوم تختنق بفعل السياسة لهذه الحكومة اللاشعبية التي تنتهجها الحكومة، نظرا لغلاء المواد الأساسية والحياة المعيشية، مما يشكل ضعفا عليها في الإنفاق ويضعف من قدرتها الشرائية.

فمن بعد 2013 كتقولو مازال بأنكم عندكم واحد البرامج اللي غادي ديروها، ما درتوهاش هادي 9 سنين، ومازالين عوالين.

مع الأسف الشديد نقول لكم بكل صراحة الجواب ديالكم كان شافي بأنكم فشلتو، ولكن الاعتراف بالفشل ما كتنطقوش به، كتقولو سوف

نعمل وفي الأسابيع المقبلة، وأنا متأكد لا أسابيع مقبلة ولا السنوات المقبلة ما غادي يمكن لكم تعملو حتى شي حاجة، هذا هي الخلاصة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير في حدود الوقت المتبقي للرد على التعقيب 40 ثانية.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

البرامج في مجال السكن الاجتماعي والمتوجه أساسا كذلك للطبقة الوسطى، كنتو في الحكومة اللي ساهمت في الوضع ديالو، الآن تنقومو بالتقييم.

وفي التقييم بالفعل النتائج فيما يخص الطبقة المتوسطة كان محتشم.

إذن الآن احنا المسألة ماشي بسيطة، لأن خاص تشاور مع واحد العدد ديال الفاعلين باش حقيقة نعطيو واحد الدفعة جديدة للاستثمار في هذا المجال، وهذه هي سنة الحياة تتقوم ببرنامج كيتم التقييم ديالو، كيتم تدارك الأمور. اعتبار هذا فشل، حقيقة هذا كلام فيه واحد النوع من المبالغة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه إحداث وتجهيز مرافق القرب العمومية بعدد من مدن المملكة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

يعيش السكان في العديد من المناطق بمختلف المدن وأقاليم المملكة نقصا كبيرا على مستوى مرافق القرب العمومية، خصوصا في الفضاءات الحيوية كالمسابح والحدائق والمنتزهات الخضراء، إلى غير ذلك، باعتبارها متنفسا حقيقيا للمواطنين.

السيد الوزير، ما هي أهم التدابير والإجراءات الآنية التي ستتخذها وزارتكم من أجل إحداث وتجهيز مرافق القرب العمومية مع تشجيع الاستثمار في هذا المجال، خاصة بالمناطق المتضررة وذات الخصاص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إذن هذا السؤال، شكرا السيد المستشار، غادي يجعلني نتكلم من جديد على سياسة المدينة اللي انطلقت في 2012 اللي الهدف منها هو تقليص مظاهر العجز والهشاشة والتهميش ومحاربة الاختلالات الناتجة عن ضعف تجهيزات القرب.

وسياسة المدينة عندها نتائج حقيقية، 192 اتفاقية، 66 مليار درهم من أجل التأهيل الحضري لأحياء ناقصة التجهيز بالتدخل على صعيد المدن، على صعيد الأحياء، وكذلك على صعيد بعض المراكز القروية الصاعدة.

الإشكالية هو أن نتجاوزو ذيك المنطق ديال التصحيح وتدارك الخصاص، باش نمشيو لواحد المنظور مندمج ديال المدينة ككل، مع العلم أن كان بعض الإشكالات تتعلق بالتنسيق ما بين مختلف المتدخلين، ونبغي نؤكد عاود ثاني على الدور الأساسي نتاع الجماعات الترابية فهذه العملية ديال التنسيق.

كذلك عند تهيء ولا تحضير تصاميم التهيئة، تنعطيو أهمية كبيرة لهذه القضية ديال التجهيزات الأساسية للمناطق الخضراء، تجهيزات القرب، إلى غير ذلك، جميع القطاعات تيتم التشاور معهم، احنا الآن مطالبين بأن هاذ التصاميم التهيئة توصل للنهاية ديالها، في بعض الأحيان عندنا الصعوبة باش نوصلو للنهاية فواحد العدد المدن، ثم الآن عندنا واحد الشبكة معيارية جديدة فيما يخص مرافق القرب، تنحاولو نفعلوها.

إذن مجال الاشتغال هو أولا يكون عندنا هاذ المخططات، هاذ التصاميم، ثم نسهر على تفعيلها، وهاذ التصاميم تتعطي أهمية كبيرة لهاذ المسألة ديال المرافق ديال القرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

هناك حقيقة مجهود يبذل حتى لا نكون عدميين، المدن الجديدة تتوفر على تجهيزات القرب، اليوم في إطار خلق التوازن المجالي المنشود، هو توسيع قاعدة إنجاز مرافق القرب في باقي الجماعات القروية

خصوصا في المناطق النائية والمناطق الجبلية.

لابد أن نشير إلى البرنامج الوطني الخاص بإعادة تأهيل المراكز القروية والحضرية، والتي بذلت فيه الحكومة السابقة والحالية مجهودات جبارة، إلا أنه في بعض المحطات وبالأحرى بعض الأقاليم لم يتم تجهيز مرافق القرب التي تعد من أولويات المواطن، على اعتبار أن تحقيق القرب من هموم وانشغالات الساكنة، يعد أولى اهتمامنا، حيث طالب جلالة الملك في العديد من المناسبات أن نكون قريبين من المواطن.

ولعل إنجاز المرافق المرتبطة بباقي الإدارات العمومية، والتي لها صلة مباشرة بالمواطن كالبريد ووكالة الاتصالات ووكالة توزيع الماء والكهرباء وغيرها تعد أحد عناصرها، إلا أنها حيث تبقى ناقصة، علما أن إحداث مثل هذه المرافق يتطلب كثافة سكانية، الشيء الذي يصعب تحقيقه في ظل توقف عمليات البناء في العالم القروي والناجمة عن الإجراءات الجديدة التي جاءت بها وثائق التعمير والتي أوقفت العملية، مما كان له الانعكاس الكبير على التوسع العمراني للجماعات، وهو ما شجع الهجرة القروية نحو المدينة، التي يبدو متواصلا، ويساهم اليوم في رفع الضغط على المدن والحواضر الكبرى.

لذا السيد الوزير، أصبح من الواجب اليوم الإسراع في تغيير وثائق التعمير بما يشجع على تطور عملية البناء في الجماعات القروية ذات الوضعية العقارية الهشة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك. شكرا.

نمر للسؤال الرابع موضوعه حصيلة برامج القضاء على دور الصفيح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير المتخذة لتحسين ظروف عيش ساكنة دور الصفيح في أفق القضاء عليها نهائيا وتمكينهم من سكن لائق يحفظ كرامتهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال ديالكم غادي يمكنني أولا نعطيكم بعض الأرقام لتصحيح واحد العدد دالأرقام المغلوطة اللي بانت في الصحف في المدة الأخيرة، فيما يخص حصيلة البرنامج مدن بدون صفيح.

انطلق في 2004 الإحصاء آنذاك كان 270000 براكة، وآنذاك براكة هي أسرة، الآن الأمور شوية تغيرت.

نعطيكم الحصيلة بالأرقام:

عدد الأسر التي استفادت من البرنامج، اللي حسنت ظروف العيش ديالها 282000.

عدد الأسر المعنية ببرامج منجزة تنتظر الترحيل من أجل إعادة الإيواء أو إعادة الإسكان تقريبا 40000.

عدد الأسر المعنية ببرامج في طور الإنجاز 42000.

عدد الأسر المعنية ببرامج في طور الدراسة 23000.

عدد الأسر غير المبرمجة 85000.

المجموع 460000.

هذا لا يعني أن الآن كاين 460000 أسرة تعيش في مدن الصفيح، تقريبا واحد 80 ألف ولا 85 ألف اللي ماشي مبرمجة، ولكن جميع الأسر الأخرى معنية بشكل أو بآخر ببرامج أو استفادت.

إذن كاين إنجازات حقيقة، ولكن الواقع ما استطعناش نوضعو حد لهاذ الظاهرة ديال مدن الصفيح، كاين عدد ديال الإكراهات، القضية ديال مدن الصفيح خاصنا مقاربات أكثر استباقية ونعتنيو بالفعل بالسكن في العالم القروي، خاص مقاربات مندمجة ما نبقاوش فقط نبحثو على العقار من أجل الترحيل، خاص هاذ الناس ديال الصفيح، كاين مشكل ديال السكن ولكن مشكل ديال الشغل، ديال التنقل، ديال المرافق العمومية، إلى غير ذلك.

ثم كاين مسألة أساسية ونبغي نأكد عليها ديال التحكم في لائحة المستفيدين، خاص المزيد من الشفافية وضبط المعايير ومحاربة واحد العدد ديال الممارسات غير السليمة اللي مسؤول عليها ماشي فقط المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الوزير.

كيف ما ذكرتو أن هاذ البرنامج انطلق في 2004 وكان الاستهداف ديال 85 مدينة بدون مدن صفيح، وفي 2012 للأسف ما توصلتوش لهاذيك النتيجة المطلوبة وحددتو تاريخ ديال 2020 كموعد لبلوغ هذا الهدف المسطر.

ترى السيد الوزير هل تتوفر فعلا الإرادة السياسية ليتحقق هذا الحلم في التاريخ المحدد أم أن هذا الحلم سيظل معلق لأجل غير مسمى؟

السيد الوزير، لقد تعهدت الدولة بإعادة إسكان قاطني دور الصفيح في مساكن تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم ووضع حد لمعاناتهم مع مظاهر الفقر المدقع والظلم الاجتماعي والحرمان من الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة واللائحة طويلة، وهذه المعاناة تتضاعف أكثر مع حر الصيف وأمطار فصل الشتاء، حيث تتحول هذه المناطق إلى مستنقعات مفتوحة مهددة لصحة قاطنيها.

والأدهى من ذلك السيد الوزير أن أحياء الصفيح التي يتم هدمها غالبا ما تتحول إلى مطارح للنفايات مما يشكل إزعاجا وتهديدا حقيقيا لصحة السكان المجاورين لها في غياب محاور مسؤول للتواصل مع الساكنة المتضررة.

السيد الوزير، فقد أكدتم غير ما مرة بأنه تم القضاء على مدن الصفيح في 58 مدينة من مجموع 85، إلا أن هذا العدد يهم في غالبيته المدن الصغيرة في حين عجزت الحكومة على القضاء على البراريك في المدن الكبرى كالدار البيضاء، الرباط وتمارة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا ننكر المجهودات المبذولة لاستئصال أحزمة البؤس، لكننا نعتبر أنها غير كافية في ظل غياب مقاربة اقتصادية واجتماعية توفر العيش الكريم، ونؤكد على ضرورة تحمل الدولة كامل المسؤولية من خلال تبني مقاربة إدماجية وشمولية تنصهر فيها مجهودات مختلف القطاعات والمتدخلين، لأن الرهان هو اجتثاث المنظومة الهشة التي تقسم المغاربة إلى مواطنين من الدرجة الأولى يتمتعون بكل الحقوق ومواطنين من الدرجة الثانية محرومين من أدنى شروط العيش.

السيد الوزير، لن ينجح هذا الإدماج المأمول إلا عبر توزيع قاطني مدن الصفيح على عدة أحياء سكنية لتسهيل الإدماج عوض نقلهم جملة إلى ما يشبه قيطوهات سكنية بكل الظواهر السلبية التي كانت تنتشر في المدن الصفيحية.

السيد الوزير، لابد من التصدي بكل حزم للوبيات الفساد ولكل التلاعبات التي عرفتها وتعرفها عملية إحصاء ساكنة الكريانات وحمايتهم من الاستغلال الانتخابي ولوبي السمسرة.

إعادة النظر في طريقة تدبير هذا الملف، خاصة ما يتعلق بكيفية هدم منازل المستفيدين والتي تجعل العديد من ساكنة دور الصفيح يعيشون معاناة كبيرة ويتعرضون للتشريد قبل إتمام مساطر الاستفادة من السكن الاجتماعي، والذي بدوره يتطلب مجهود حتى لا يتحول إلى شكل جديد من السكن غير اللائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك للرد على التعقيب السيد الوزير في حدود الوقت المتبقي، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

يمكن لي نتفق مع الكثير مما قلته السيدة المستشارة.

59 مدينة تم إعلانها كمدينة بدون صفيح والقضية ديال الوحدة ديال الاحتساب ديال المدينة فيها نقاش، البروج 400 براكة، الدار البيضاء 36000 براكة في المدينة.

نشتغل الآن باش نعطيو واحد القوة وواحد الوتيرة أقوى بتعاون قوي مع وزارة الداخلية والسادة الولاة والعمال أساسا في النقط السوداء، الدار البيضاء 36000 براكة، الصخيرات تمارة 24000 براكة، بعض المدن الكبيرة، ولكن بالفعل كان إنجازات، ولكن خاصنا نطورو المقاربة ديالنا في واحد العدد ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع التربية الوطنية والسؤال الأول موضوعه، استفحال ظاهرة الغش في الامتحانات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

ونحن اليوم السيد الوزير في موسم امتحانات، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لمعالجة ظاهرة الغش التي استفحلت؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، لا يسعنا إلا أن نهئ أنفسنا ببداية موفقة لاجتياز امتحانات الباكالوريا سواء بالنسبة للامتحان الجهوي أو بالنسبة للامتحان الوطني، وهي مناسبة بالفعل لنتوجه بالشكر الجزيل إلى الأطقم الإدارية والتربوية التي تسهر على نجاح هاته المحطة حتى تمر في أحسن الظروف.

مع كامل الأسف هاته المجهودات التي تبذل على مستوى التأطير وعلى مستوى الإدارة وعلى مستوى الإعلام وغيرها، لا تعرف طريقها إلى الرأي العام وإنما يتم التركيز مع كامل الأسف على بعض القضايا التي لا ننكرها صحيح، قضايا الغش أو بعض مظاهر العنف في بعض المؤسسات التعليمية.

ولكن ينبغي أيضا كما نسلط الضوء على ما هو سلبي أيضا أن نعترف لأسرة التربية والتكوين بما هو إيجابي في نفس الآن.

بخصوص سؤالكم، أنا أعتقد أنه الظاهرة هي ظاهرة معقدة بالفعل ولها جوانب ثلاث، الجانب الأول هو الجانب التربوي بالأساس، وهذا يقتضي إعادة النظر في امتحانات الباكالوريا وفي نظام الباكالوريا بصفة عامة، وفي نظام التقييم الذي يركز على المعارف، وبالتالي نلتجئ إلى ما هو مرتبط بالمهارات الأفقية كما هو معلوم.

الأمر الثاني هو الجانب القانوني وتعلمون على أنه البرلمان بغرفتيه صادق على القانون ديال زجر الغش في 2016، وبالفعل لاحظنا على أنه النسبة انخفضت بشكل كبير جدا بالمقارنة مع مرحلة ما قبل القانون.

هناك الجانب التقني أيضا وتعلمون أنه تم تخصيص ميزانيات مهمة جدا لتطوير آليات المراقبة والتتبع لزجر الغش في المؤسسات التعليمية، وهناك أيضا كما تعلمون أنه هاته القضية هي قضية مجتمعية، وبالتالي لابد وأن تتضافر فيها الجهود الإعلامية والتربوية والأسرية والمجتمعية، مؤسسات المجتمع المدني أيضا لابد وأن تساهم في ذلك حتى نحاصر هاته الظاهرة إن لم نقل نقضي عليها حفاظا على مصداقية الشهادة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

احنا فعلا لما تساءلنا حول استفحال ظاهرة الغش، السيد الوزير المحترم، نرى بأن هذا الغش أنه أصبح يهدد قيم المجتمع، فهو لا ينحصر فقط في المؤسسة التربوية بل يمتد إلى خارجها ويؤثر تأثيرا سلبيا، سواء في الحياة العامة سياسية كانت أو ثقافية أو مهنية فيصبح المهنيون يستبيحون المال العام ويصبحون لا يرون مانعا في التعاطي مع الرشوة أو التزوير أو غيرها، لأنها قضية تربوية لها تأثير على المجتمع.

الأمر الثاني هو فعلا يقاسمكم الرأي وفي يتعلق بنظام التقويم التربوي في الامتحانات، في الحقيقة وجب أن يعاد فيه النظر حتى يبعدنا عن اللجوء أو يبعد أبنائنا عن اللجوء للغش.

وأنتم السيد الوزير وهذه مناسبة والمناسبة شرط مكلف بقطاع التعليم العالي، لابد أن نثير انتباهكم إلى أن واقع التعليم العالي أكثر تعقيدا بل كارثة، خصوصا لما يكلف بالحراسة طلبة الماستر أو الدكتوراة، وهذا موضوع لابد أن تتخذ فيه الإجراءات المناسبة.

الأمر الثاني، هو فعلا هاذ الحماية لابد أن ننتبه إلى حماية الأساتذة الذين يقومون بأدوارهم التربوية في مراقبة الغش في الامتحانات حماياتهم من الاعتداءات التي يتعرضون إليها.

وأخيرا، بالقدر الذي نثمن الإجراءات التي قمتم بها هذه السنة أو السنوات السابقة، وإذ نثمن تفعيل مقتضيات القانون لابد أن نقف أن تطبيق القانون وجب أن لا يعرف التواء أو تميزا أو خلطا بين العقوبات التي وردت فيه التأديبية أو العقوبات الجنائية أو الاستهداف أو التشهير لأغراض يشتم منها رائحة سياسوية للأسف الشديد رائحة نتنة، مما يجعل الشك والريبة يحوم حول كل القرارات التي تتخذها مؤسساتنا وأحيانا تكون قرارات صائبة، ولكن لما تختلط فيها الأمور وتصبح وكأن موضوع السياسة والاستهداف مراد من وراء ذلك، فإن الأمر يعرف تراجعا وتتأثر كل هذه القرارات الصائبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة إذا رغبتم في ذلك، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

المقاربة الشمولية هي التي ينبغي أن نركز عليها، بالفعل الوزارة الآن تشتغل على إعادة النظر في نظام الباكالوريا إن شاء وسيعرض هذا

قريبا.

بالإضافة إلى هذا طبعا تعلمون على أنه الحالات التي يتم ضبطها يتم فيه تطبيق المساطر القانونية على وجه المساواة وبدون أية محاباة وبدون أن تدخل أي اعتبار من الاعتبارات فيما يتعلق بالمتابعات القضائية المتعلقة بالغش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الثاني موضوعه معايير الولوج للمعاهد العليا بخصوص الحاصلين على شهادة الباكالوريا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي أحمد.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تماشيا مع السؤال الذي طرحه زميلنا في مجلس المستشارين فيما يخص الباكالوريا، نعلم بأن هناك عملية الغش، ولكن هناك واحد العدد كبير اللي كيقومو بواحد المجهود جبار، كيكافحو وكيوصلو لمستويات متفوقة، ولكن يصطدمون بطموح بكل صراحة الطموح اللي تيكون عندهم ولا أسرهم كيصطدمو بهاذ الشي ديال المعاهد والمدارس العليا اللي كيتحرمو منها في الغالب ديال الأحيان.

إذن هنا كنتساءلو معكم السيد كاتب الدولة وهو ما الإجراءات التي اتخذت من طرف وزارتكم؟ خصوصا بأن كان هناك في السابق جوابكم على بعض البرلمانيين بغرفتيه فيما يخص بأن حلول ستوجد في القريب العاجل، ولكن نعيش سنة بعد أخرى في مشاكل عديدة ومتعددة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف ما تكلمنا على الباكالوريا أيضا نوجه خالص التحية والتهنئة لأساتذة التعليم العالي الذين تمكنوا من تنظيم الامتحانات ديال نهاية السنة وراه استحقاق وطني، راه أكثر من الطلبة ديال الباكالوريا، راه تقريبا حوالي 910.000 طالب اللي موجودين في التعليم العالي واللي تنظمت لهم الحمد لله امتحانات قبل في نهاية رمضان وبداية هاذ الأسبوع بالنسبة للمؤسسات التي لم تستكمل الاختبارات بعد فهي مناسبة لكي نهنئ رؤساء الجامعات والسادة رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة الجامعيين والأطر الإداريين والتربويين على نجاح هذا الاستحقاق الوطني.

فيما يتعلق بالمباريات المتعلقة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، أنا نعطيك بعض الأرقام التي بذلتها هاته الحكومة من أجل الرفع من المقاعد البيداغوجية المتعلقة بهاته المؤسسات: في 2017-2018 رفعنا بنسبة 20% من المقاعد البيداغوجية ، في 2019 رفعنا ب 30%، يعني 50% من عدد المقاعد البيداغوجية، الشيء الذي مكننا بالأرقام من توفير 12 ألف مقعد جديد في المؤسسة ذات الاستقطاب المحدود اللي تنقصدو بها كلية الطب، ومدارس المهندسين ومدارس التجارة والتسيير وما إلى ذلك.

الأمر الثاني هو التوحيد ديال العتبة، وهاذي مزيان نوضحوها. قبل كان تيقول لك أودي اللي عندو المعدل طالع تيمشي للمؤسسات العمومية ومول الشكارة تيمشي للمؤسسات الخصوصية، هاذ الأمر قطعنا معه بصفة نهائية، بحيث إلى عطيتك المثال غير كلية الطب على سبيل المثال 14.5 الآن أصبحت معدل وطني سواء في العمومي أو في الخصوصي حرصا على جودة التكوين.

أيضا حرصا على تكافؤ الفرص هناك اعتماد إحداث 21 مؤسسة جامعية جديدة ذات الاستقطاب المحدود باش يمكن نوسعو الطاقة الاستيعابية ونعطيك نماذج منها مثلا قريبا ستفتح كلية الطب بمدينة العيون مع مركز استشفائي، مدرستين عليا للعلوم التطبيقية لكل من برشيد وآيت ملول، مدرستين وطنيتين للتجارة والتسيير تم اعتمادها لكل من مكناس وبني ملال، 7 مدارس عليا للتكنولوجيا بكل من القنيطرة، تطوان، بني ملال، الفقيه بن صالح، ورزازات، الداخلة والناظور، مدرسة عليا للكيمياء بالقنيطرة، مدرسة وطنية عليا للفنون والتصميم بالدار البيضاء ومدرسة وطنية عليا للفنون والمهن بمدينة الناظور، هذا بالإضافة إلى سبع مؤسسات للتربية والتكوين، والتي تعد بدورها مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، يعني هناك توسيع للعرض التربوي وهناك أيضا ضبط لمعايير الولوج حرصا على تكافؤ الفرص.

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد كاتب الدولة على التوضيحات ديالكم.

فعلا بأن تبقى السيد كاتب الدولة أرقام بكل صراحة، لأن الأرقام اللي تيعطيوها لنا الوزارة، ولكن هناك مشاكل حقيقية يعيشها التعليم ابتداء من الابتدائي مرورا بالإعدادي والثانوي وصولا إلى حتى الجامعات والمعاهد والمدارس العليا اللي تنذاكرو عليها.

فعلا بأن الحقيقة ديال هاذ المشاكل اللي تيعيشوها هو في ما يخص النقص في التوجيه، المشاكل اللي عندنا في التوجيه اللي تيتلقاوها هاذ التلاميذ، خصوصا بأنه للأسف نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل التأخير الحاصل فيما يخص التوجيهات الملكية اللي في الخطاب ديال ثورة الملك والشعب، اللي أصبح الملك يثور مع شعبه ضد الحكومة اللي ما تتنفذشي التوجيهات الملكية، واللي دعا فيها إلى إرساء نظام ناجع للتوجيه، خصوصا بأن تنجيو تنلاحظو السيد كاتب الدولة، موجه واحد، مستشار واحد اللي تيعمل التوجيه ل 3 حتى ل 4 حتى ل 5 ديال المؤسسات ديال التعليم، ما يناهز 3000 تلميذ، معناه واش هاذ الموجه الواحد لهاذ العدد ديال التلاميذ بأن غادي يقدر يضبط كل تلميذ، تنقولو بأن واحد الحاجة يعيشون في مشاكل حقيقية اللي تيعمل واحد المجهود ديالهم ولكن تيخص يكون التوجيه اللي تيوجه كل تلميذ على حسب الاختصاص ديالو والتخصص ديالو وفين غادي يمشي، مع العلم بأن هناك مشاكل اللي تيعيشوها حتى هاذ العائلات فين ما يخص هاد الشئ الدورات ديال الدورة ديال البكالوريا اللي هناك الدورة الثانية اللي تتجي بعض المعاهد اللي تتكون سدات البيبان ديال التسجيلات وتيتحرمو هاذ التلاميذ..

مع العلم بأن قلتو بأن المسألة ديال الطب واللي تنلاحظو واللي تنقراو في الجرائد بأن كاين مشاكل مع الطلبة ديال الطب اللي ما بغاوش يدوزو الامتحانات، ثم تذاكرتم على المعدل ديال 14 فاصلة.. مع العلم السيد كاتب الدولة بأن واحد الحاجة بأن لاحظنا كاين التلاميذ اللي جابو 18 في المعدل ديالهم، ولكن ملي دوزو هاذ الشي ديال الطب وما نجحوش، إذن هناك خلل كبير السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه دور التعليم في مناهضة العنف ضد النساء، لكم الكلمة أحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد كاتب الدولة،

بعد مرور 10 سنوات على إنجاز البحث الوطني الأول حول انتشار العنف ضد النساء أنجزت وزارة الأسرة والتضامن البحث الوطني الثاني، والذي تم على مستوى جهات المملكة 12 خلال الفترة الممتدة بين 2 يناير و10 مارس 2019، والهدف الأساسي وراء هذا البحث ليس التوفر على معطيات جديدة حول حالات العنف ضد النساء فحسب، بل هو فرصة للنهوض بحقوق النساء، وذلك وفاء بالالتزامات الوطنية والدولية ووضع استراتيجيات وبرامج تحمي المرأة من التمييز الذي تتعرض له بفعل العنف.

لذا، نسائلكم السيد كاتب الدولة عن التدابير والإجراءات التربوية والوقائية التي اتخذتموها في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا أثمن عاليا عبارة المقاربة الوقائية، لأنه دورنا في حقل التربية والتعليم هو بالفعل المقاربة الوقائية، بالإضافة إلى المقاربة الزجرية والقانونية اللي هي معروفة وجاري بها العمل، يمكن لي نقول لك بالضبط أشنو هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية الوطنية على وجه التحديد فيما يتعلق بمواجهة هذه الظاهرة والتخفيف منها والتوعية بالخطورة ديالها:

أولا، تعلمين على أنه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أصدر وثيقة مهمة جدا، وأنا أطلب من السادة المستشارين أنهم يطلعوا عليها، اللي هي القيم في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، صدرت قبل حوالي سنة ونصف، وتتضمن توجهات كبرى وإجراءات عملية وتنفيذية، المفروض على القطاعات العمومية المعنية أن تتقيد بها وقد شرعت بالفعل في تفعيلها.

المسألة الثانية اللي غاية في الأهمية وترجع بنا الذاكرة إلى صدور مدونة الأسرة والخطاب الملكي السامي، الذي دعا فيه إلى مقاربة شمولية لتنزيل هاته المدونة، وأذكر ساعتها أن وزارة التربية الوطنية

شكلت فريقا بيداغوجيا وعلميا أكاديميا ما بين وزارة التربية الوطنية ووزارة العدل من أجل تسهيل إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج التعليمية، وقد تشرفت وكنت عضوا في هذه اللجنة وأصدرنا وثيقتين:

الوثيقة الأولى تتعلق بجرد كل المفاهيم التي تمس بقضايا المرأة أو تتضمن عنف أو شيء من هذا القبيل ومحاولة تنقية الكتب المدرسية منها، ثم إصدار دليل للمدرسين لكيفية التعامل مع هاته المعطيات.

الوثيقتان موجودتان الآن في مختلف الأكاديميات وتنتظران فقط عملية التفعيل، وقد شرعت الوزارة في ذلك، لكن التفعيل المستمر لابد وأن يظل والدليل على ذلك أن دفتر الضوابط البيداغوجية لتأليف الكتب المدرسية تتضمن مجموعة من المعايير الدقيقة جدا التي تمنع بصفة نهائية إيجاد أي شكل من أشكال التمييز أو العنف ضد المرأة.

بالإضافة إلى هذا مؤخرا الوزارة وقعت اتفاقية مع الرابطة المحمدية للعلماء في إطار مشروع مهم جدا لدعم التسامح والسلوك المدني والوقاية من السلوكات المشينة واللي غادي يستمر العمل به من 2018 حتى ل 2022، 200 مؤسسة تعليمية الآن شرعت في التنفيذ والمراحل المتبقية ستعرف تفعيلا أكثر.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد كاتب الدولة على جوابكم، ومن خلالكم لابد أن نشكر الحكومة على إخراج قانون محاربة العنف ضد النساء، والذي صدر في الجريدة الرسمية في مارس 2018، وذلك بعد نضال للحركات والجمعيات النسائية لسنوات عديدة، لكن نلاحظ أن نجاح تفعيل المنظومة القانونية يرتبط أساسا وبالموازاة مع منظومة التربية والتعليم، لأن المدرسة والأسرة هي أصل أي إصلاح مجتمعي، كما أنه لابد من القيام بحملات تحسيسية للقوانين الصادرة، لأن في غالب الأحيان المواطن يجهل مقتضياتها.

السيد كاتب الدولة،

رغم المجهودات التي تقوم بها وزارتكم للتصدي للعنف في المؤسسات التعليمية، فإن العنف أخذ يتصاعد في السنوات الأخيرة بشكل مقلق وفي مؤسسات تروم التعليم والتربية، فنتائج البحث الوطني الثاني أظهرت أن أكثر أشكال العنف الذي تعرضت له النساء هو العنف النفسي بنسبة 49%، وهو الأكثر انتشارا في الوسط التعليمي، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 16.7% ثم العنف الجسدي بنسبة 15.9% ثم العنف الجنسي بنسبة 14.3%، كما أنه سجلت أعلى نسبة لانتشار العنف ضد النساء بجهة الدار البيضاء بنسبة 71% وأدنى نسبة بجهة الشرق بنسبة 31%.

في الأخير السيد كاتب الدولة، لابد من إعداد برامج تهدف إلى التحسيس بمخاطر العنف ضد المرأة وتصحيح صورتها في المجتمع والعمل على إذكاء الوعي بحقوقها، وكذلك لابد من توفير مؤسسات لتقديم الخدمات للنساء المعنفات، كما أنه يجب الاستعانة بمرشدين ومساعدين تربويين في المدارس لتوجيه سلوك التلاميذ وحل مشاكلهم، وأخيرا مراجعة المناهج التربوية والتأكيد على التربية والقيم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

طيب نقطتين:

النقطة الأولى: تتعلق بأهمية المنظومة التربوية بالفعل في محاربة هذه الظاهرة، خاصة أحنا تنتكلمو على 7.5 ملايين ديال التلاميذ، إلى وعينا هاذ الشريحة الواسعة من المؤكد أنه التأثير سيكون على المدى المتوسط والبعيد.

النقطة الثانية: تتعلق بالحياة المدرسية، الحياة المدرسية غاية في الأهمية في تقديري، لأنها هي التي تهدف إلى إكساب المتعلمين قيم السلوك المدني والمواطنة والتعايش المشترك وما إلى ذلك، وأعتقد أن الرؤية الإستراتيجية حينما وضعت الحياة المدرسية في صلب المنهاج الدراسي فإنما استهدفت هذا بالضبط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

والسؤال الموالي موضوعه تيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العمومي والخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الحاج.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من كل المجهودات المبذولة على مستوى النهوض

بأوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتيسير اندماجهم في الحياة العامة، لازالت مجموعة من العقبات تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة، خصوصا تلك المرتبطة برفض مجموعة من مؤسسات التعليم سواء العمومية منها أو الخصوصية تسجيل الأطفال في وضعية إعاقة واستقبالهم بفضاءاتها، في تعارض تام مع كل القوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا، والتي ترمي في مجملها لتيسير اندماج هذه الفئة في الحياة العامة.

لهذه الاعتبارات، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها لتيسير اندماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة العامة واستفادتهم من حقهم المشروع في التعليم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم ما هي الإجراءات التي ستتخذونها، أنا أقول ما هي الإجراءات التي نتخذها بالفعل عمليا والتي سنتخذها أيضا مستقبلا، لأن هناك برنامج طموح في هذا الاتجاه؟

أولا، تعلم أن المغرب قد انخرط في اتفاقية الأمم المتحدة ديال 2009 المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة، كذلك الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 جاءت بمبدأ واضح يتعلق بالتربية الدامجة للأطفال في وضعية خاصة، كذلك هاذ التقرير أنا جبتو معي لأنه أصدره المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي منذ بضعة أشهر، اللي تيتعلق بتربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب نحو تربية دامجة والذي تضمن العديد من المقترحات والمقتضيات التي جاءت في البرنامج الحكومي والتي نسعى إلى تفعيلها من خلال بعض الإجراءات، أعطيك بعض الإجراءات:

مثلا اليوم عندنا حوالي 700 قسم في المنظومة ديال التربية الوطنية التي تحتضن ما يقرب من 800 طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار التربية الدامجة، لأنه قبل كانو عندنا الأطفال اللي هما في وضعية خاصة كيمكن نخصصو ليهم فضاءات تربوية خاصة، اليوم المقاربة هي أن نسير في اتجاه التربية الدامجة لا من الناحية النفسية ولا من الناحية الاجتماعية هاذ التلاميذ تيكونو في وضعية..

كذلك احنا اليوم في امتحانات الباكالوريا ومنذ مدة معينة وهاذ السنة أيضا هناك تكييف للامتحانات الموجهة لهاذ الفئة، وهذا أمر مهم جدا وأعطى نتائج غاية في الأهمية.

هناك أيضا كل البنايات ماشي كل البنايات ولكن جزء كبير من البنايات المدرسية والجامعية اليوم التي يتم إحداثها يتم تزويدها بالولوجيات وبظروف التمدرس، خاصة إلى تكلمنا على "برايل" على سبيل المثال أو في مجال الإعلاميات هاذوك (les claviers) اللي فيهم الطريقة ديال "برايل" باش يكونو حتى هما ضامنين حقهم في التمدرس.

كذلك جل دفاتر التحملات اليوم لبناء المؤسسات التعليمية تتضمن بالضرورة توفير شروط التمدرس اللازم لذوي الاحتياجات الخاصة.

كتبقى التوجهات المستقبلية اللي هي مهمة جدا في تقديري، كاين واحد نقطة ضعف اللي هي مهمة ونعترفو بها، اللي هي تكوين متخصصين في التربية الدامجة.

اليوم احنا تنحاولو ما أمكن في كلية علوم التربية وفي المدارس العليا للأساتذة أن نفتح إجازات متخصصة في الإجازة المهنية وكذلك في الماستر على مستوى تكوين المستشارين النفسيين والاجتماعيين، وكذلك على مستوى تكوين متخصصين في التوحد مثلا أو في الإعاقة الذهنية وما إلى ذلك، وهذا تخصص دقيق ودقيق جدا وتسعى الجامعة إلى توفيره.

نمد يدنا دائما إلى مؤسسات المجتمع المدني، نمد يدنا أيضا إلى الأسر التي تتوفر أو تحتضن أطفال في وضعية إعاقة لأنها تحتاج إلى دعم نفسي ودعم اجتماعي، وتعلمون أن هناك لجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة تتكلف بمعالجة هذا الملف في مقاربة شمولية صحية وإعلامية وتربوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

في الواقع القوانين التي تؤطر هاذ العملية ديال إدماج المعاقين راه 40 سنة واحنا عندنا قوانين، كذلك الدستور ديال 2011 أقر بهاذ الحق المشروع لجميع الأطفال المغاربة باش يكون عندهم واحد التعليم اللي هو، كذلك الاتفاقيات اللي تكلمتو عليهم من اتفاقيات، المغرب وقع على واحد العدد من الاتفاقيات الدولية التي تحتم عليه إدماج هاذ الأطفال في الشبكة ديال التربية والتكوين.

ولكن الإحصائيات السيد الوزير كيف ما قلتي في التقرير الأخير ديال المجلس الأعلى للتعليم والتربية والتكوين، قرر وجاب الإحصائيات ديال 2014 دارتهم وزارة الأسرة والتضامن التي أعطت بعض النسب التي تعطي في الواقع فكرة عن هاذ التأخر الفظيع للمغرب في مجال إدماج هاذ الأطفال المعاقين، تأخر فظيع لأن الإحصائيات هاذو إحصائيات ديال وزارة الأسرة والتضامن ماشي شي جهة أخرى، أقرت على أن نسبة التمدرس لا تتجاوز 39% في الوسط القروي و لا تتجاوز 49.5 في الوسط الحضري، يعني أن أكثر من نصف أطفال العائلات المغربية اللي عندهم هاذ النوع ديال الأطفال لا يستطيعون أن يوفروا لأبنائهم قسما ولا (une chaise) داخل مدرسة من المدارس، 50% ديال الأطفال وعندنا عدد كبير جدا، وإلى جينا تدار الافتحاص ديال هاذ النسب كنلقاو أن الفاجعة الأكبر والطامة الأكبر إذا قارنناه مع الطفلات لأن مثلا في صفوف الإناث أن النسبة لا تتجاوز 29% أي تقريبا 70% ديال الطفلات الإناث في المغرب ما عندهومش القدرة عند عائلتهم باش يمكن يلقاولهم واحد القسم اللي يمكن يتعلمو فيه، إذن هاذي مسألة كبيرة وخطيرة جدا.

بالتالي هاذ الشي علاش جاي؟ جاي أن أولا كاين قانون ماشي ما كاينش قانون، ولكن كيكون ما كاينش شي حاجة زجرية تمكن أو تدفع المؤسسات سواء كانت هذه المؤسسات خاصة أو مؤسسات اللي هي عامة أن تيسر هذه العملية للدخول بالحجم الكامل وبالقانون الكامل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه احتجاجات طلبة كلية الطب والصيدلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون والمستشارات،

السادة الوزراء،

السيد كاتب الدولة،

يخوض طلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان إضرابا مفتوحا منذ 25 مارس الماضي وصل حد مقاطعة شاملة وناجحة 100 لامتحانات الأسدس الثاني. السيد الوزير الغائب اليوم كان قد زعم أنه لن تكون هناك سنة بيضاء، الآن سنة بيضاء أصبحت على الأبواب فماذا أنتم فاعلون؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، عبارة ناجحة، ناجحة لمن؟ بلدنا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقارن فيه قضية متعلقة بما هو تربوي بين طلبة وبين وزارة وبين هذا ناجح وبين هذا راسب، إذا نجح سينجح الوطن، وإذا رسب سيرسب الجميع، نحن واعون بهاته المقاربة كما تعلمون، وفتحنا حوارا مع الطلبة منذ فبراير قبل مقاطعة الدراسة اللي كانت في مارس إلى حدود 8 يونيو يعني يوم السبت الماضي.

اللي نبغي نأكد في البداية أن منظور الوزارة لهاته القضية هو منظور شمولي دون فصل ولا تمييز بين طلبة المؤسسات العمومية وطلبة المؤسسات الشريكة، ما كنسميوهاش مؤسسات خصوصية وكذلك الطلبة الأجانب، الطلبة اللي كياخذو الشواهد ديالهم من خارج الوطن، هادو كلهم معنيين بامتحانات الإقامة اللي هي نقطة الخلاف الوحيدة اللي باقية الآن عالقة والنقاش فيها يمكن أن يستمر.

المسألة الثانية حرص الوزارة على الحوار وعلى التواصل مع المعنيين ونعطيك غير محطات متعددة ترأسها السيد وزير التربية الوطنية والسيد وزير الصحة وكذلك تدخل على الخط الإخوان ديال الأغلبية والمعارضة ورؤساء الفرق البرلمانية وفوضنا لهم صياغة البلاغ الذي يريدون، نحن نوافق عليه على أساس أن نغلب مصلحة الطلبة ومصلحة التكوين بالمؤسسات التعليمية.

هناك أيضا تذكير بأننا تواصلنا إعلاميا وكذلك عبر ندوة صحفية وعبر بلاغات متعددة على أنه 14 نقطة من النقط التي كان فيها الحوار مع الطلبة تم الاستجابة لها باستثناء نقطة واحدة هي نقطة الإقامة وهذه قضية دستورية قانونية حقوقية نضمن فيها تكافؤ الفرص بين الطلبة المغاربة دون تمييز ولا شرط.

وهناك أيضا قضية غاية في الأهمية أن هذه المؤسسات اللي كنتكلمو عليها اللي الطلبة يمكن يدوزو الريزيدانة، هما فتحو الريزيدانة، والطلبة ديال العمومي مشاو دوزو عندهم وهذه قضية ينبغي أن يعرفها الرأي العام، فتحو 80 مقعد ديال الريزيدانة شكون اللي مشى يدوزها؟ مشى يدوزها الطلبة ديال الكليات العمومية، لماذا؟ لأنه هادو مازال ما تخرجوش من عندهم الطلبة ديالهم باش يدوزو الريزيدانة، إذن كاين "حلال علينا حرام عليكم" كما يقال.

أنا اللي تفهمتو بالأساس هو الرأي ديال الآباء اللي كانو كيتكلمو على شروط، ما كانوش كيتكلمو على الملف المطلبي، كانو كيتلكمو على شروط اجتياز الامتحانات وهذا متفهم، واحنا في الوزارة ممكن أن نفتح المجال لإمكانية اجتياز الطلبة للامتحانات في أحسن الظروف، خاصة ونحن خلال شهر ماي فتحنا 3 ديال الأسابيع ديال الاستدراك والناس اللي حضرو في الاستدراك جاو دوزو الامتحانات دون أي إشكال، الطلبة العسكريين والطلبة الأجانب، لكن من لم يستفد من هذا الاستدراك لم يتكمن من اجتياز الاختبارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، انتهى الوقت السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة أحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

مع كامل الأسف كنا تنتمناو المقاربة اللي بديتو بها كلامكم، تكونو تتفعلوها حقيقة مع كل الفئات ديال المجتمع.

اليوم إلى كان فعلا الوطن هو أسمى من كل هاذ الحسابات الضيقة، كنا تنتمناو هاذ الشي تديروه في الممارسات اليومية نتاعكم، فما تنعرفوش السيد كاتب الدولة ومن خلالكم الحكومة المغربية كيفاش ما خليتو حتى شي فئة من المجتمع ما درتوش معها (Le Bras de fer) كسر العظام، هاذو طلبة ملي تنقول هاذ الطلبة يتمتعون بروح عالية من الوطنية، لأنهم ما خلاو ما دارو من جهدهم باش يكون حوار معقول يلتزم به الجميع.

لكن نعطيك أمثلة هاذ الشي اللي قلتي بعد كلو غير صحيح، السيد كاتب الدولة، لأنه عندنا الحجة والدليل والبرهان هو الاتفاق ديال 2015 السيد كاتب الدولة، اليوم بالممارسة ديالكم كحكومة جميع الفئات تتفقد الثقة، لأنه ملي تنتفقو كاين حوار واتفاق ديال 2015، الحكومة ما التزماتش به، يعني ما تتلتزمش الحكومة مع شريحة من المجتمع، وما شي غير الفئة الوحيدة ديال الطب وطب الأسنان والصيدلة، هما فئات كثيرة ومتعددة من المجتمع.

اليوم الهدف الإستراتيجي عندكم هي كيفاش يمكن تتغلبو على فئة معينة، واليوم راكم تهددو صحة المواطنين، صحة المغاربة لأنه الظروف والملف المطلبي ديال هاذ الطلبة يتلاق مع صحة المواطنين، اليوم تنعرفو احنا كبرلمانيين كيفاش تتحضرو لتخريب الصحة العمومية وصحة المواطنين، لأنه كثير من المطالب ديالهم كتتلاق مع الحفاظ على جودة الصحة، اليوم إلى كان شي حد تيتلاعب بالصحة ديال المغاربة هي الحكومة.

اليوم في هاذ الشي اللي تديرو مع هاذ الطلبة وهذاك الشي اللي تتبغيو تبررو، مع كامل الأسف، ما عندكمش القدرة والجرأة أنكم تجلسو بدم بارد وتشوفو المصلحة ديال الوطن، ديال المواطنين، علاش تتقنو هاذ اللعب ديال أنكم تقضيو على هاذ الشرائح ديال المجتمع؟ تدابزو مع الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، تدابزو مع الأطباء، تدابزو مع الجميع فين باغيين تمشيو؟

الخلاف الجوهري كاين على ثلاثة نقط السيد كاتب الدولة، والعمق ديال الإشكال هو خاص يكون حوار جدي ومسؤول ويفضي إلى اتفاق وتكون الثقة، أنا أرجو هاذ الحكومة أنها تعاود الثقة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

نمر إلى السؤال السادس والأخير في هاذ القطاع وموضوعه الخروقات والتجاوزات بكلية طب الأسنان بجامعة الزهراوي لعلوم الصحة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة،

السيد الوزير،

آسف جدا أن أطرح هذا السؤال الخاص بكلية طب الأسنان التابعة لجامعة الزهراوي لعلوم الصحة بالرباط، هاذ الجامعة تتعرف وقائع غريبة وخارجة عن النسق التربوي والبيداغوجي اللي تتعرفو سائر مؤسسات التعليم العالي، بحيث هناك وباء نزل على هذه المؤسسة وجعلت كل ما فيها ظاهرة الابتزاز، ظاهرة عدم الانضباط حتى احترام دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المتعارف عليه، لأنهم عندهم، حتى الإدارة ديالهم ما مقاداش لحد الساعة، الإدارة ما عندهومش واحد السيد قيدوم ولا اللي غادي يقدر أنه يسير هذه الجامعة، بل هناك سيدة كتسير حسب المزاج.

وأخيرا اجتمعوا مع السيد المفتش العام لوزارة التعليم العالي وتبين لهم بعد الفحص والتدقيق أنه 31 حالة اللي كانت ما كتحترمش فيها الضوابط البيداغوجية دفتر التحملات اللي كاين، 31 حالة اللي ضايعة وكلشي راه موضوع أمامكم، أمام الوزارة ديالكم باش تراقب وتصحح الأخطاء قبل ما نوقعو في المحظور، قبل ما نوقعو في أشياء لا نرجوها ولا نتمناها لبلادنا.

رجاء، السيد الوزير، هناك ظلم قاتل في هذه الجامعة ديال

الزهراوي لطب الأسنان، هناك ظلم قاتل يشوب أبناءنا، فالرجاء التدخل الحاسم لإيقاف هذا النوع من السلوك.

السيدة ما عندها كفاءة، السيدة ما عندها هذا، وتسير واحد المجموعة ديال العقول نابغة كلهم أذكياء، كلهم في المستوى وهي كتتصرف، كتدير عليهم ذيك الشي ديال الطيابات ديال الحمام ماشي ديال مسؤول تربوي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في الحقيقة في هذا الملف ديال الطب عموما أنا كنت أفضل أن تغلب لغة الرشد ولغة العقل وتغيب لغة التشنج، لأننا نتحدث عن ملف وطني هام.

ثم المسألة الثانية الوزارة لا تغلق ولن تغلق باب الحواروالنقاش مع أبنائها وتحتضنهم وترسم لهم مسار النجاح إن شاء الله.

وزارة الصحة السيد وزير الصحة معنا عملت على رفع المناصب المالية الخاصة بالريزيدانة من 500 ل 700 ومن المنتظر أن ترفعها مستقبلا.

فيما يتعلق بجامعة الزهراوي وهي جزء لا يتجزأ من منظومة التكوين الصحية في بلادنا، تعلم السيد المستشار المحترم أن المؤسسات المعترف بها تخضع لمسطرة دقيقة جدا بناء على دفتر تحملات، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية أو بالتأطير البيداغوجي أو بفضاء التداريب، وبالمناسبة نقول للسيد المستشار المحترم ومن خلاله للرأي العام على أنه لن ترخص وزارة التعليم العالي لأي كلية من كليات الطب الخاصة دون أن تتوفر على مستشفى خاص، وهذا قرار لا رجعة فيه لكي لا يكون هناك خلط في فضاءات التداريب بين طلبة التعليم العمومي وطلبة التعليم الخصوصي.

أيضا الوزارة الدور ديالها الأساسي بعد أن تمنح الاعتراف الدور ديالها هو أن تتابع مدى تنفيذ دفتر التحملات. قياما منها بمسؤوليتها، شخصيا بمجرد ما توصلت بالشكاية من آباء وأولياء أمور هذه المؤسسة اللي كنتكلمو عليها استقبلتهم بادرت باستقبالهم واستمعت إليهم أكثر من ساعة ونصف، وحددت بالضبط ما هي الإشكالات الأساسية، راسلت الوزارة كذلك الجامعة المعنية وأجابت مشكورة عن مجموعة من النقط وحصرناها في قضايا تتعلق بما هو بيداغوجي، مدى الملاءمة بين دفتر الضوابط البيداغوجية المعتمد في الوزارة وهامش التغيير المسموح به للمؤسسات، ولكن شريطة أن هذا الهامش ما يتوسعش إلى درجة أنه يولي نقيض لدفتر الضوابط البيداغوجية المعمول به، هذا واحد.

قضية التواصل أيضا مهمة جدا مع الطلبة ومدهم بالمعطيات وبالمعلومات، قضايا النظام الداخلي الذي من المفروض أن يطلع عليه الطلبة حتى يعملوا على تنفيذه بشكل مباشروألا يفاجأوا بما يوجد فيه.

كل هاته القضايا شكلنا لها لجنة تقنية في الوزارة واستقبلت اللجان التقنية في الوزارة هؤلاء الطلبة وأولياءهم، أكثر من 6 أو 7 اجتماعات، الحمد لله أن هذه الاجتماعات أفضت إلى نتيجة، اليوم الحمد لله عاد الطلبة إلى الدراسة في ظروف عادية وطبيعية، بعض القضايا والملفات لا زالت قيد النقاش حالة بحالة، وأعتقد أن اللجنة التقنية المكلفة بالمتابعة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار إذا رغبتم في ذلك في حدود 5 ثواني أو 10 ثواني، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن نوفق لحل هذه المشاكل التي لا تليق ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته في هاته الجلسة.

وننتقل لقطاع الصحة، ومع السؤال الأول وموضوعه تدني الخدمات الصحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

بالرغم من أن الحكومة تملك الإرادة السياسية للنهوض بقطاع الصحة، إلا أن غياب الرؤية الواضحة لتنزيل هذه الإرادة يجعل هذا القطاع واحدا من أبرز المشكلات التي يشكو منها المواطنون باستمرار وينظمون لأجلها مسيرات واحتجاجات في مختلف أرجاء البلاد، وذلك نتيجة تدني الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية ناهيك عن النقص الحاصل في البنية التحتية والموارد البشرية وهو ما يجعل بلادنا تحتل مراتب متدنية حسب التقارير الدولية المهتمة بالصحة.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير، ما هو تصوركم للنهوض بقطاع الصحة وتحسين الخدمات للمواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار بطبيعة الحال المنظومة الصحية الوطنية تعاني من إشكالات، ولكن الخصاص يتم تداركه سنة بعد سنة، والمؤشرات الصحية في بلادنا كتبين بأنه إذا بغينا نقارنو مع المنظومات الصحية الأخرى، أن هناك تقدم بلد اللي المعدل ديال الحياة كيوصل ل 76 سنة، هذا راجع كذلك لتقدم المنظومة الصحية، بلد اللي تنخفض فيه أكثر من 35% من عدد الوفيات ديال الأمهات والأطفال حديثي الولادة في ظرف 7 سنوات، هذا بلد اللي قام بواحد المجهود فهاذ المجال باش يمكن نوصلو لهاذ النتائج.

اليوم المؤشر ديال التنمية البشرية في بلادنا مؤشر اللي هو مزيان طالع بالمقارنة مع المؤشرين الأخرين هو مؤشر الصحة، باش منبقاوش نجلدو دائما النظام ديالنا الصحي، ولكن هناك خصاص، هناك تباين على مستوى المجال، متفقين، وهناك واحد نقص حاد في الموارد البشرية وهنا في السلم ديال المقارنة مع الدول الأخرى بلادنا بين 57 ديال الدول اللي كتعاني من هاذ النقص الحاد، وهذا هو كلامنا اليوم اللي كاين والنقاش اللي كاين فالمجتمع اليوم حول التكوين في المهن الطبية.

فيما يتعلق بالتكوين في المهن الشبه طبية حلينا تقريبا المشكل، لأنه كاين واحد الطفرة وواحد القفزة نوعية في العدد ديال المؤسسات ديال تكوين الأطر التمريضية وكذلك التقنيين في الصحة.

أما فيما يتعلق بالأطر الطبية وهذا هو الكلام، 108 ديال الكليات زائد هاذ الكليات اللي دايرين في إطار الشراكة ما كافيينش، خاصنا نسرعو من الوتيرة.

ولكن اليوم عدد ديال المستشفيات 16 مليار ديال الدرهم اللي مفتوحة في أفق 2021 باش نوصلو ل 6000 سرير إضافي، في عامين 1000 سرير إضافي، 2000 سرير في إطار كذلك إضافية اللي غتزاد، هي مستشفيات اللي فيها دراسات، يمكن نتكلمو كذلك على الآلاف ديال المتكفل بهم في إطار نظام الراميد، ضاعفنا من 2012، 3 ديال المرات الميزانية ديال الأدوية، اليوم وصلات لجوج دالمليار و200 مليون ديال الدرهم، هاذي كلها إمكانيات هائلة اللي كتعبأ ماشي كافية في الحقيقة خاصنا نمشيو في إطار إصلاح المنظومة، خاصنا نفكرو فالمسألة ديال التمويل ديال المنظومة الصحية وعندنا واحد الندوة غدا في هاذ الموضوع إن شاء الله، واحنا غاديين باش يمكن أن شاء الله من بعد الإصلاح اللي غيتقدم هاذ السنة أمام جلالة الملك أكيد أنه خاصنا ندوزو إلى مقاربة جديدة ونظرة جديدة لمنظومتنا الصحية في إطار شراكة بين القطاعين والقطاع الخاص، في إطار أدوار قوية ديال الإستراتيجية وديال المراقبة وديال الضبط لوزارة الصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات والمعلومات القيمة اللي أعطيتو ونحييو فيكم الحضور الدائم ديالكم في جلسات مجلس المستشارين للرد على أسئلة المستشارين.

إلا أنه السيد الوزير، المرآة ديالكم داخل الجهات والأقاليم هما المدراء ديال المستشفيات الجهوية والإقليمية، هي المراية ديالكم، هاذو السيد الوزير، هاذ المدراء ماشي كلهم، ولكن فيهم البعض اللي ما يعكسش الواقع الحقيقي ديال الصحة، تيعطي صورة سلبية ما كاينش خدمات حقيقية تقدم للمواطنين على الأقل الاستقبال في إطار المستعجلات، راني لا أعمم، ولكن أقول البعض، وعليه يجب اختيار مدراء اللي عندهم كفاءة وعالية وعندهم تفاني في الخدمة واللي غادي يعطيو صورة، بطبيعة الحال، على اعتبار أن قطاع الصحة هو القطاعات الحيوية المهتمة.

في الفريق الحركي السيد الوزير، لم نختلف معكم بطبيعة الحال في كل ما أكدتم، أكدنا على هرم إشكاليات واختلافات صحية توجد على رأسها الخصاص في الموارد البشرية، فأية إستراتيجية أو مخطط قطاعي سيكون مآلهما الفشل إذا لم يكن مقرونا بتكوين وتوظيف العدد الكافي من الأطر الطبية للاقتراب من أرقام منظمة الصحة العالمية، فحسب الإحصائيات الرسمية في القطاع يعرف نقصا في الأطر الطبية يقدر بحوالي 10000 طبيب و15000 ممرض، إذ لا يشتغل في القطاع فقط 7000.3 طبيب لكل 100000 و9.2 ممرض لكل 10000 مواطن، مع

استحضار قيم التوازن المجالي في توزيع الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار نجدد التأكيد في الفريق الحركي على اعتماد التوظيف العمومي الجهوي كخيار ناجح للحد من الإشكالية، مع ربط التكوين بالتوظيف في نفس الجهة.

السيد الوزير،

هاذ المسألة ديال الجهات، التوجه نحو الجهات راه مهمة فيما يتعلق بالمدارس ديال تكوين الممرضين، بطبيعة الحال هي منتشرة ولكن فيما يتعلق بكلية الطب، ذكر الأخ ديال وزير التعليم العالي على أنه سيتم إحداث كلية الطب في العيون، الأقاليم الجنوبية والأقاليم النائية عندها مشكل ديال الأطباء، الطبيب ملي تيتعين تيضرب واحد عام أو لا عامين وتيدير الانتقال ديالو بغى يدخل بحالو، خاصكم توجهو لهاذ التوجه الجهوي وخاصكم تفتحو المجال ما بين مناطق الجهات المعنية اللي فيها خصاص.

ثانيا، نسجل تمركز مستشفيات العلاج والموارد البشرية الطبية في التجمعات السكنية الحضرية الكبرى.

ومن هذا المنطلق، نعيد التأكيد على بناء مستشفيات جامعية وتخصيص فرق طبية في جميع التخصصات في الجهات التي تفتقر لهذه البنيات الصحية الكبرى كجهة الصحراء المغربية وجهة درعة تافيلالت وجهة بني ملال خنيفرة، وهنا السيد الوزير نبغي نؤكد على وعد التزمتم به شخصيا فيما يتعلق بإحداث مستشفى جامعي بالجنوب ذات بعد إفريقي.

السيد الوزير، يمكن لنا نسمع معلومة عندكم هاذ..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

لكم الكلمة في حدود الوقت المتبقى للرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصحة:

راه السيد المستشار فيما يتعلق بمدراء المستشفيات، احنا فاتحين الآن العشرات ديال المباريات ديال مناصب المسؤولية، واليوم باش نقويو من جاذبية هاذ المسؤولية هاذي، لأنه ماشي ساهلة، بدلنا واحد المرسوم وجعلنا هاذ المدراء يعني عندهم المرتبة ديال رئيس قسم بحالو بحال المدير الجهوي والمدير الإقليمي، باش يمكن يكون جاذبية لهاذ المنصب هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الثاني موضوعه الخصاص الحاصل في الأطر الطبية من أطباء وممرضين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشرين المحترمين،

قد يتبادر إلى الذهن أن موضوع هذا السؤال قد استهلك، نظرا لعدة مرات التي تم التطرق إليه سواء داخل الغرفة الأولى أو الغرفة الثانية وداخل مجلسنا الموقر.

الخصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية والتمريض لم يعد يحتاج إلى إثبات، بعد تصريحكم السيد الوزير ليوم الاثنين 10 يونيو تعليقا على إضراب الطلبة الأطباء، أكدتم أن الخصاص يفوق ضعفي عدد الموارد البشرية الحالية، ودون الخوض في التفاصيل والمؤشرات والمعدلات على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي.

السيد الوزير، ما هي مقاربتكم لتجاوز هذه الإشكالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة.

هاذ المسألة ديال الموارد البشرية إشكالية بنيوية في قطاع الصحة وتراكم.

ولكن قلت بأن كاين هناك رغبة هاذ الحكومة في تسريع الوتيرة لا ديال التكوين ولا ديال إدماج الأطر الصحية، هاذ الحكومة 4000 منصب في 2018، نفسها في 2019، يعني تقريبا نفس العدد في الولاية السابقة برمتها، هنا كذلك العدد ديال التكوين وصلنا لتقريبا اليوم 2400 ديال المقاعد البيداغوجية اللي وصلنا لها اليوم، زائد تقريبا 2700 في الطب وطب الأسنان اللي فتحناها، هذا واحد الرقم قياسي مهم، خاصنا مازال نزيدو.

كاين العيون مستشفى العيون وغادي يكون واحد اللائحة جديدة إن شاء الله في القريب اللي يمكن نعلنو عليها ديال الكليات وديال المراكز الاستشفائية الجامعية باش نمشيو لمبدأ ديال مستشفى جامعي لكل جهة، أقولها، وحتى لما قلت الداخلة وقارناه مع العدد ديال سكان، قلنا يكون عندو هذاك البعد الإفريقي بطبيعة الحال هذا كلام ديال وزير الصحة، هاذي أمور اللي خاصها بطبيعة الحال تناقش في إطار الحكومة وكاين قطاعات أخرى تتدخل، كذلك الدارالبيضاء والرباط خاصهم مستشفى جامعي ثاني وكلية ثانية هاذي كذلك كل الأمور بني ملال كل جهة تنقول، كل الجهات باش يمكن نلاحقو الركب.

فيما يتعلق بالمهن شبه الطبية ما ننساوش بأن المهن شبه الطبية أساسية كذلك في المنظومة الصحية ديالنا، هنا وصلنا ل6500 مقعد بيداغوجي في المؤسسات ديال التكوين ديال المهن الطبية، زائد 8 مراكز اللي فتحنا ديال التكوين المهني في المجال الصحي، حلينا شعبة جديدة ديال مساعدات العلاجات، مساعدين العلاجات.

ثم هناك المشروع اللي تقدم أمام جلالة الملك نصره الله فيما يتعلق بالمدن ديال الكفاءات والمهن، 8 ديال المراكز جديدة غادي تكون مرتبطة بالمراكز الاستشفائية الجامعية باش نكونو في شعب جديدة يعني ديال الطب المستوى الثالث، أكيد بأنه في هاذ المجال لأنه هاذ التكوينات سريعة، باكالوريا زائد 3 أو مستوى باكالوريا زائد 2، أو مستوى السنة التاسعة زائد واحد، يمكن نتغلبو عليها بسرعة.

غادي يبقى عندنا الوقت ربما بالنسبة للطب، وهذا يعني أتمنى أنه في العشر سنوات المقبلة نكونو تغلبنا على هاذ المسألة هاذي ديال الخصاص، وخاصنا نعاود نؤكد بأن خاصنا نشجعو تنعاود نقولها، خاصنا نشجعو كذلك مؤسسات غير النفعية اللي تتشتغل اليوم وبغى تطور البرنامج ديالها في مجموعة ديال المدن خاصنا نعاونوها كذلك باش تساعد المجهود العمومي في هاذ المجال ديال تكوين الأطر الطبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات القيمة.

بالفعل احنا نثمن مبادرتكم السيد الوزير، لكن اليوم الأحداث والوقائع والتطورات الميدانية تنذر بأن هاذ المشكل سوف يطول ويصعب حله على المدى القريب والمتوسط.

والدليل، السيد الوزير، حالة المستعجلات في جميع المستشفيات الإقليمية والجهوية، هذا تيدل بأنه بالفعل راه كاين خصاص مهول في الأطر الطبية، وبالتالي إما كاينة شي آلية اللي ممكن ربما نرجعو أن سوء التوزيع ديال هاذ الأطر داخل الوطن هو سبب ديال هاذ الشي.

وجا في واحد التصريح ديالكم السيد الوزير أن المستعجلات تقريبا من بعد ديالها المناطق النائية والمناطق الجبلية.

وبالتالي هاذ الحل، السيد الوزير، راه صحة المواطن ما تتسناش هاذ التخطيط الإستراتيجي وإلى غير ذلك، يعني صحة المواطن تستوجب الاستجابة لها بواحد السرعة يعني بالسرعة ديال الانتشار ديال الحاجة ديال المواطن للاستشفاء هي اللي كنتمنى تكون عند الوزير أن تكون عندو الاستباقية للاستشفاء.

لأن اليوم، السيد الوزير، الأطباء مضربين، هنا كاستقالة ديال الأطر الطبية في القطاع العام احتجاجا على ظروف العمل ديالو، هذا تيدل كذلك على أن تجاوز الخصاص بالقطاع العام يطرح مجموعة من التحديات، لاسيما اليوم أن المهن أصبحت مطلوبة في سوق الشغل عالميا سواء في القطاع العام أو الخاص، وبالتالي اليوم دولة تتستثمر فهاذ الأطر هاذو بالفعل غدا ولا بعد غدا ما غنلقاوهمش، يعني شكون اللي ضايع؟ راه المواطن والدولة، ملي هاذ الأطر كاينين عندنا بعدا اللي كاينين غير نحفزهم ونعاونهم، نعطيو لهاذ الأطر واحد المكانة اللي يستحقو، ما تيطلبوش الكثير، واحد المناطق خصوصا المناطق القروية اليوم راه المراكز شبه فارغة، راه ما فيها حتى (BETADINE)، السيد الوزير.

هنا لا الفرملي ما تيلقى ما يقول للمواطنين، المواطنين تيهجمو على الأطر الطبية وشبه الطبية اللي كاينين، هاذو هما اللي تنقولو السيد الوزير أعطينا شي حاجة اللي إجراءات ملموسة راه صحة المواطن، تقدر مثلا نديرو في الطب، نديرو برنامج تخطيط استراتيجي على المدى الطويل بعيد المدى، ولكن راه صحة المواطن راه في خطر المستعجلات اليوم راه ما فيها ما تشاف، راه المراكز والمستشفيات والمراكز والمستوصفات دالمناطق القروية راه خاوية السيد الوزير راه دايرين اليوم دايرين صراع ما بين المواطن والأطر الطبية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى بضع ثواني. تفضل.

السيد وزير الصحة:

بسرعة بالنسبة للمستعجلات هي أولوية بالنسبة لقطاع الصحة، وجهنا 300 ديال الأطباء العامون للمستعجلات بما فيها مستعجلات

القرب.

هناك كذلك حلول ديال التعاقد مع الجماعات الترابية من خلال الجمعيات لتضيف بعض الأطر شبه الطبية وحتى الطبية، دارتها العيون ودارتها بوجدور ودارتها طاطا، وتزنيت عندها طريقة في تحفيز الأطر الطبية، فكندعو كذلك جماعات ترابية أنها تعطينا بعض الحلول مبتدعة.

فيما يتعلق بالتوزيع توجهو أغلب يعني الأطر اليوم للعالم القروي بما فيها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوعه إستراتيجية الحكومة لتعميم دور الثقافة في العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تلعب الثقافة دور أساسي في بناء الإنسان وفي بناء المجتمعات وبناء الهوية بصفة عامة، اليوم نسألكم السيد الوزير رغم النقائص اللي كاينة بطبيعة الحال ولو في المجال الحضري ولكن نريد أن نسمع منكم إستراتيجية الحكومة في المجال القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الاعرج وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

العناية بالمجال الثقافي طبعا نسعى دائما أن نكون أمام مجتمع المعرفة، هذا بالدرجة الأولى.

وزارة الثقافة والاتصال لديها مخطط عملي وتنفيذي خاصة فيما يتعلق بما يمكن أن نسميه بسياسة ثقافة القرب من خلال إحداث مجموعة من المراكز الثقافية التي تمت تسميتها بالمراكز الثقافية للقرب، وهذا يندرج ضمن معطيات بالدرجة الأولى تنطلق من ضرورة أن تكون لدينا عدالة مجالية في المجال ديال الثقافة، وكذا بالنظر للخصاص المهول في الفضاءات الثقافية والمراكز الثقافية خصوصا في العالم القروي.

وزارة الثقافة أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع الجماعات الترابية، خصوصا فيما يتعلق بسد النقص الحاصل فهاذ المجال ديال الثقافة، بالنسبة هناك واحد العمل تدريجي فيما يتعلق بإحداث هاذ الفضاءات الثقافية، ميزانية 2019 عندنا 30 مركز ثقافي للقرب في العالم القروي بناء على مجموعة من الاتفاقيات مع الجماعات، ونسعى كذلك أن تكون هناك اتفاقيات مع بعض القطاعات الحكومية، خصوصا فيما يتعلق بالبناء مثل وزارة الداخلية ووزارة الشبيبة والرياضة، وبالتالي هناك واحد العمل تدريجي لتجاوز الإكراهات المرتبطة خصوصا فيما يتعلق بالعدالة المجالية في مجال الثقافة.

لا يمكن أن تكون الثقافة حاضرة دون فضاءات ثقافية دون مراكز ثقافية، وبالتالي هذه من الأولويات التي تشتغل عليها وزارة الثقافة والاتصال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

بالفعل السيد الوزير كاين مجهود، كاين مجهود في حقيقة الأمر لا يليق اليوم بمجتمعنا، اليوم مجتمع التواصل والمعرفة اللي من المفروض أن المسألة الثقافية يجب أن تكون في صلب اهتمام أساسي ديال الدولة وليس الحكومة فقط، لذلك كاين 3 ديال الأشياء للأسف قد تعوق هاذ المجهود:

أولا، لازلنا نجتر مخلفات التدبير السياسي للمجال في بلادنا اللي كان في واحد الزمن تدبير وتيعتبر المجال القروي، مجال انتخابي فقط اللي عليه واحد الحصار معين.

المسألة الثانية، أنه لازلنا في الحكومة لا نعير لوزارة الثقافة ولدور الثقافة الأهمية الكبرى من خلال الميزانية المرصودة لقطاع الثقافة.

المسألة الثالثة، أنه وزارة الثقافة والحكومة ليس مطلوبا منها أن تقوم بكل شيء، ولكن مطلوب منها أن تضع الإستراتيجية، أن تضع المخططات، أن تشرك باقي الفاعلين في التصورات اللي ممكن، كذلك كاين دور أساسي للجماعات الترابية اللي من المفروض أن الثقافة تكون جزء أساسي من الهم اليومي للثقافة.

كذلك أعتقد أن اليوم واحنا في إطار الجهوية الموسعة وفي إطار اللاتمركز اللي اليوم أصبح واقع، من المفروض أنه فهاذ الاختصاصات اللي غادي تمشي للجهات وتمشي للأقاليم تكون هاذ الثقافة حاضرة، للأسف الشديد اليوم، كاين إعداديات كثيرة اليوم في المجال القروي

وكاين نقاش اليوم، وكاين مجتمع مدني اللي نشيط في المجال القروي، من المفروض أنه في إطار اتفاقيات الشراكة اللي تديرها وزارة الثقافة أو الجماعات الترابية أنه نشتغلو على هاذ (Créneau) لأنه مهم جدا.

للأسف باقي ثقافتنا اليوم في بلادنا تعتبر المجال القروي بمنطق أولوية للتعليم، الأولوية للصحة، ونترك الثقافة كأولوية ثانوية، وبالتالي اليوم هاذ المنطق لم يعد قائما ولم يعد سالما، الثقافة أولوية أساسية، لأننا اليوم في مجتمع مفتوح على العالم، ولا يمكن أن نترك الإنسان القروي خارج الاهتمام الجماعي ديال المغاربة، اللي هو اهتمام كوني بطبيعة الحال.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد المستشار.

طبعا نتقاسم نفس الأفكار، وزارة الثقافة تشتغل على الثقافة وهي قطاع استراتيجي بالدرجة الأولى، لابد أن نكون أمام مجتمع المعرفة، ونسعى من خلال مخطط عملي وتنفيذي لوزارة الثقافة، كيف يمكن للثقافة أن تساهم في النمو الاقتصادي ديال البلد؟ هذا من الأولويات، واحنا بدينا في هاذ الإجراءات.

لحد الآن اشتغلنا على الصندوق الوطني للعمل الثقافي، طبعا الموارد المالية ديالو ارتفعت بشكل مهول، انطلاقا من واحد المجموعة من الإجراءات والتدابير اللي اتخذناها، ويمكن نقول لكم واحد الرقم أن في ظرف خمسة أشهر الموارد المالية ديال هاذ الصندوق وصلت تقريبا 80 مليون درهم اللي ما كانتش كتجاوز في السنوات الماضية، طيلة السنة 15 مليون درهم، وهذا كلو غادي يمشي بالدرجة الأولى إلى هاذ المجال ديال الفضاءات الثقافية خصوصا في العالم القروي، هناك خصاص في مجموعة من الجماعات الحضرية، ولكن كذلك أعطينا أولوية للعالم القروي، باعتبار أن الثقافة يجب أن تكون حاضرة كذلك في العالم القروي.

ولا يمكن أن نؤسس لمرتكزات الثقافة دون فضاءات ثقافية، لا يمكن أن نمارس الثقافة دون فضاءات ثقافية، طبعا هناك مجموعة من الشراكات مع مجموعة من الجماعات الترابية سواء الجهات، مجالس العمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية، ولكن كذلك نسعى كذلك في إطار واحد الإستراتجية مع وزارة التربية الوطنية يعني تجهيز بعض الأقسام بالمكتبات داخل الإعداديات والثانويات، خصوصا في العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه النقص في حصة زاكورة من الدقيق المدعم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة عميري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كنهضر في القطاع ديال الدقيق المدعم، كما تعلمون جهة درعة-تافيلالت، جهة فقيرة خاصة إقليم زاكورة، إقليم فقير جدا.

في الإحصائيات 2014، الفقر في إقليم زاكورة 13%.

السيد الوزير، تنطلب منكم تزيدنا في الحصص ديال الدقيق المدعم لإقليم زاكورة، كاين الناس اللي ما تيستافدوش على مدة 3 أشهر، 4 أشهر، كاين الناس اللي ما تيستافدوش نهائيا، تيكون في الدار 3 دالأسر، ما تيستافد غير شخص الواحد، تيجمعو في الدار 10 الأشخاص، تتعطيه الخنشة ديال 50 كيلو لعشرة أشخاص، 50 كيلو مقسومة على 10 تطيح في النهار 50 غرام.

وتنطلب منكم، السيد الوزير، تزيدنا في الحصص ديال الدقيق المدعم، بغيت نرجع للغة الأمازيغية، واحد شوية:

السيد الوزير، لاندغور نفختمي نكال الأرملات إذالياتمات نداتدونت الموزع إلغون تسن الدراري كراط الدراري، داتونت الموزع إناس إلاغور منصفيت الخنشة على مدة 3 أشهر، غلاك القرن 2019 انسولاغ بطوير أونزوغرافن.

السيد الوزير،

أديغون الطلب أتفعلميات المراقبة إذ توزيع الدقيق المدعم ذي إقليم زاكورة ادايتوزاع المصلحة الشخصية ذاتيكمياد المسؤولية إيانبنادم تكرماست سنمردون أردسيتغراب، أرديستشراق إبتيدايا، 25 جماعة إقليم زاكورة، 23 جماعة تلاك العالم القروي، تنتماست منطقة جبلية، اندنهاتكرفسن، داديكون الطلب أتزندزايد الحصص نوارد، ورتلي البنية التحتية، أورلي ما يخدمنمدن، أورلي المعامل، بالنسبة للأرملات ناغماكراتخدمنت.

نا ديغون الطلب السيد الوزير ونا يسنكان المسؤولية أستخدم بجدية.

وشكرا للمواطنين ديال زاكورة أتستحقان اتسنزايدن الحصص الدقيق المدعم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

غير استمازيغت اتفهمتني 5 دراري، 5 إشران، هاتين شوف ها تستغ زاكورة هاكلاسنايداود، أيت عطا هاتصاغرو، فغي زاكورة مشات إكون 3 أشهر غور 12095 قنطار، اليوسفية غور 5080، تيزنيت غور 7320، تينغير 8460، تطوان 2960، تازة 7770، غير مافاتينيت هاتورئ نشيدروسنا أنغاكا أيت مازيرتاك هاتيدروس، هما الحقانسنت أتنينطاود ويناغ أيناغ إلا المغرب هكا إديدروس.

إذن غير باش نقول أن توزيع جاء على معايير كانت مصاوبة شحال هذا، الآن خصنا نتجاوزو هاذ الشي لأن كاين منطقة مثلا، دورا فيه غني وفقير، ذاك الغني تيستافد بحال الفقير، خصنا نمشيو للفقراء نيشان، وهاذ الشي، إن شاء الله، غادي يجي في إطار هاذ السجل اللي جاي إن شاء الله.

أما هاذ الشي اللي تنديرو دروك لا السكر المواد المدعمة كلها ما عندها لا ساس ولا راس، لأن هاذ الشي ما تيستافد منوش هاذ الناس فعلا، هاذ الشي كون تيستافد منو غير اللي تيستاحقوه ربما يوصلهم الحق، ولكن واش ما تتلقايش في السوق أكريناغ الفقراء لكنيتفاي السوق، تخنشيت لاي السوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة عميري:

السيد الوزير،

اكداديتفاميك السوق أكتناريس المراقبانون، إما أيناغ اتسكاني زاكورة دورازيكي، تكمي إلا العشرة الناس مازيتكات؟ ما يسكرغ الخنشة 50 كيلو ما ديتاغيان؟ 50 غرام تكاتين المعاشة، السيد الوزير، أتالمسؤولياغ تينودياغ ما شي نكين، سوى يا يراقب الأسواق، تراقب الموزعين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

ياترات ترود، ونانيتوفان تتزيزاي السوق أنفات تستاخنشيت إقناغيبس، فاين يمشي، ونا ديزنزان أكور المنوع، ممنوع اتيزنز، ممنوع البيع ديالو، ممنوع، وتلقاواه في السوق وتسكتو، هذا منكر اللي، سكت منكر، راه كلنا مسوؤولين ما شي تنقول ما شي مسؤول.

المواطن حتى هو مسؤول إلى شاف هاذ الشي هاذ المنكر وساكت عليه والبرلماني ماشي كوزير حتى أنا برلماني بحالك حتى هو مسؤول، حتى هو يغوت، ويتصل بالعمالة نتعاونو ولا قولوها لنا احنا نتصلو بالعمالة راه احنا مسادين، كاين النمرة 5757 لاش كاينة واش زعما الوزير غادي يحضي لك السوق كله، راه غادي نتعاونو كلنا امسنعاوان غيف الخير اتريت ودوهو غايت ايلان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الوظيفة العمومية، وموضوعه تقييم الساعة الإضافية للمملكة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

اعتمد المغرب نظام الساعة الإضافية إلا أن العمل بها أبان عن خلل كبير في نظام الساعة البيولوجية نظرا لعواقبها الوخيمة على صحة الإنسان على المدى الطويل، رغم اقتصادها في الطاقة وتسهيلها للمعاملات التجارية مع الدول الأوربية.

السيد الوزير المحترم، هل أنتم عازمون على إعادة النظر في إلغاء الساعة الإضافية والعودة إلى الساعة البيولوجية لما فيها من الإيجابيات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على تفضلكم بهاذ السؤال اللي غادي تحيي إمكانية لتقديم بعض التوضيحات بهاذ الخصوص.

أولا، حاولت أن أفهم جيدا ما المقصود بالعودة إلى الساعة البيولوجية، لأنه في هاذ الموضوع احنا تنضطرو نوضحو المفاهيم، لا توجد ساعة بيولوجية مرجعية، كاينة ساعة قانونية للمملكة نذاكرو فيها، زيدنا فيها نقصنا فيها، الصلاحيات التدبيرية القانون، لكن ساعة بيولوجية مرجعية خاصنا نرجعوها ما كايناش، ساعة بيولوجية راه شخصية وفئوية على حسب المهن كاين اللي تيخدم بالليل، كاين اللي تيخدم بالنهار، إذن لا توجد ساعة بيولوجية هي مرجعية، هاذي الأولى.

النقطة الثانية ولهذا هاذي فرصة طيبة باش من خلال السيد المستشار المحترم نطمأن الرأي العام الوطني على أن، لأن كاين حديث كثير مؤخرا تيتركز على الجانب ديال إضطرابات النوم والصحة، لا توجد أية علاقة بين ما يعرف ب (GMT+1) يعني 60 دقيقة مضافة على التوقيت الرسمي وبين اضطرابات النوم، لا توجد أي، ماشي في المغرب، في جميع الدول اللي خذات هاذ القرار.

التغيير فين تيكون له الآثار الصحي فين تيكون؟ في المرور إلى التوقيت الصيفي يعني في الدول اللي تتعتمد التوقيت المزدوج وتتعمل الشتوي وتتدير الصيفي في مارس في ذاك المرور تيكون آثار صحي، صحيح، لكنه محصور ما بين حسب الأخصائيين يومين حتى من 3 أيام 4 أيام، هاذيك الساعة البيولوجية هنا تدخل، الشخصي، الناس اللي دارو أسفار طويلة وصلو لأقطار معينة وقع لهم اضطراب 48 ساعة، 24 ساعة، ومن بعد حضرو مؤتمرات واشتغلو عادي جدا.

إذن الاضطراب يترتب عن عدم الاستقرار، أما اعتماد التوقيت الصيفي على الدوام وبكيفية مستقرة، فليس له أي أثر وهذا من الناحية العلمية وهذا ما أكدته الدراسة التي اعتمدتها الوزارة والتي غادي نعلنو عليها قريبا.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم كلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

إلا أن هذا الموضوع يستمد أهميته من اهتمام كافة شرائح المجتمع به نظرة لتأثيره المباشر على الموظفين والتلاميذ وأمهاتهم وآبائهم، وبسبب الآثار السلبية التي سببته الساعة الإضافية.

لقد أعلنتم السيد الوزير أن القرار استند إلى دراسة أنجزتها وزارتكم رغم أنكم لم تكشفوا بعد عن نتائجها وقريبا كما قلتم ممكن نطلعو عليها، التي ينتظرها اليوم كل المغاربة منذ مارس الماضي وهو التاريخ الذي كنتم قد أكدتم أنه موعد لإعلان نتائج هذه الدراسة التي يقوم بها إحدى مكاتب الدراسات والهادفة إلى تقييم حصيلة تجربة 5 سنوات من تغيير الساعة القانونية بإضافة ساعة على التوقيت القانوني للمملكة خلال الفترة الصيفية والعدول عنها خلال شهر رمضان.

ولعل من أهم مظاهر، العبث المرتبطة بتغيير الساعة ما واجهه تلاميذ السنة الأولى باكالوريا خلال اجتيازهم الامتحان الجهوي نهاية الأسبوع المنصرم وبداية هذا الأسبوع، حيث اجتازوا اختبار اليوم الأول بتوقيت واليوم الثاني بتوقيت مغاير، ما خلق لديهم حالة من الارتباك لهم ولأسرهم.

السيد الوزير في الوقت الذي حسم الأوربيون فيه موقفهم في إلغاء التوقيت الصيفي لازال المغاربة يترقبون الإعلان عن هذه الدراسة لتبرير موقف الحكومة، علما أن عدد من الدول أوقفت العمل بنظام الساعة الإضافية، وأخص بالذكر هنا روسيا وتركيا ومجموعة من الدول كإيسلندا والصين والأرجنتين.

إذا كان مشروع الدراسة يروم إلى إنجاز استطلاع رأي المعنيين بتغيير الساعة القانونية وإجراء دراسة مقارنة لتسليط الضوء على التجارب الأجنبية في هذا المجال، وكذا اقتراح مختلف السيناريوهات الممكنة المتعلقة بالساعة القانونية الممكن اعتمادها بالمغرب مع وضع المخططات الخاصة بتفعيلها ومواكبة تنزيلها، فإن ما يروج بخصوص نتائج هذه الدراسة أنها أظهرت أن 68% من المستطلعين آراؤهم يرفضون تغيير التوقيت عدة مرات في السنة، وبالتالي وجب التعاطي الجاد مع هذه المعطيات والاستجابة لمطالب المغاربة المشروعة في الحفاظ على توازنهم البيولوجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير، في حدود الوقت المتبقي.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

كل ما تفضلتم به في تعقيبكم، السيد المستشار المحترم، خاطئ تماما، الاتحاد الأوروبي لم يلغي التوقيت الصيفي، نحن لحد الآن لا

نعرف عن أي شيء نتحدث، الاتحاد الأوروبي ألغى ازدواجية التوقيت وهو ما قمنا به بالضبط في المرسوم، احنا لغينا التوقيت المزدوج، الاتحاد الأوربي باغي يمشي للاستقرار إما الشتوي وهو ما نفعله، وهذا الأمر لكي أختم لا يخص وزارة إصلاح الإدارة، هذا شأن يخص الحكومة بكل مكوناتها.

السيد المستشار المحترم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثاني موضوعه الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السي يحفظه.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تبسيط المساطر الإدارية وتحسين الخدمات العمومية لازال المواطنون ينتظرون تفعيل مسطرة التصديق على نسخ الوثائق ومطابقتها لأصولها من طرف الإدارات المستقبلة، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لتفعيل هذا الإجراء؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم على تفضلكم بهذا السؤال واللي استأثر بالاهتمام ديال السادة ممثلي الأمة.

فعلا 5 أشهر بعد تشكيل هذه الحكومة كان أول مرسوم اللي كيدخل ضمن التدابير ديال تبسيط المساطر ورفع المعاناة عن المواطنين هو المرسوم المتعلق بتوسيع صلاحية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، توسيع هذه الصلاحية إلى باقي إدارات الدولة والمؤسسات العمومية وكل المرافق أو الهيئات المكلفة بالمرفق العام.

مباشرة بعد اتخاذ هذا الإجراء هذا، قمنا في الوزارة بتنظيم يوم تحسيسي ودورات تكوينية وأصدرنا دليلا للإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها وراسلنا جميع الوزراء لموافاتنا بأسماء الموظفين ونوابهم الساهرين على هذه المصلحة ديال الإشهاد على مطابقة النسخ للأصول.

لكننا بعد فترة وحتى بعد المنشور ديال السيد رئيس الحكومة للتنبيه بضرورة تنفيذ هذا الإجراء بدأت تصلنا بعض الأصداء اللي تتقول أنه بعض الإدارات في بعض الأقاليم وبعض المناطق ربما لم تعر أي اهتمام لهذه الخدمة اللي كتندرج في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين.

وفي هذا الصدد، قمنا بإصدار بيان فهاذ الوزارة وتحملنا مسؤوليتنا ونبهنا المواطنين إلى أن أي واحد امشى لشي إدارة معنية بالإشهاد على المطابقة وأفادته بأنها لا توجد لها مصلحة في هذا الشأن، فعليه أن يراسل الإدارة في مستويات المسؤولية أو وسيط المملكة أو البوابة الوطنية للشكايات أو الرقم ديال التوجيه اللي عندنا فالإدارة ديال 3737.

أما بالنسبة لممثلي الأمة فعليهم موافاتنا بالأسئلة الكتابية التي تصلح لهذا الأمر، أية إدارة معنية لا توفر، تقول لنا شكون هي هاذ الإدارة لكي نتخذ، علما بأن هذا الموضوع بدا تيتقلص لأن الإجراءات المكثفة اللي قمنا بها الحمد لله راه تعممت على جل الإدارات المغربية، إذا باقا شي إدارة بحال اللي قال السيد الوزير قبل قليل ما علينا إلا نتعاونو ولكن نقولو شكون هي الإدارة المعنية باش ما يوقعش واحد النوع ديال التعميم، واحنا غنستمرو في اليقظة حتى يتم تعميم هاذ الخدمة اللي كتدخل في تبسيط الإجراءات ورفع المعاناة على المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم واستحضارا للعراقيل والصعوبات التي يعرفها تنزيل وتنفيذ المرسوم رقم 2.17.410 المتعلق بتحديد كيفية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، نود في الفريق الحركي التطرق إلى مجموعة من الملاحظات والاقتراحات نبرزها كما يلي:

أولا، نسجل للأسف تأخر وبطء في تنفيذ أحكام المرسوم الذي خرج إلى حيز الوجود سنة 2017، رغم إصدار مرسوم رئيس الحكومة 2019/5 الذي يحث الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات المناسبة لتمكين المرتفقين من الاستفادة من خدمات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

ثانيا، السيد الوزير، أكدتم في مناسبات عدة على فتح أوراش مهمة تستهدف تحسين أداء الإدارة المغربية وضمان نجاعتها، عبر بلورة إجراءات تهم تبسيط المساطر الإدارية وجعل المرتفق في صلب المرفق

العام طبقا للتوجيهات الملكية السامية، خصوصا الواردة في خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في أكتوبر 2016، وجعل الإدارة الإلكترونية آلية مهمة لتطوير المرفق العام.

لكن السيد الوزير المحترم نتساءل كيف ستتمكنون من تنزيل هذه الأوراش المهمة وأنتم عجزتم عن تطبيق ورش الإشهاد على مطابقة النسخ للأصول الذي يتطلب فقط انخراط الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، أمام تعدد الشكايات التي تتوصلون بها والمتعلقة بعدم توفر خدمة الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها لدى بعض الإدارات وأمام إشكاليات تكبد المرتفقين مشقة السفر من مدن لأخرى للحصول على خدمة الإشهاد، وما لذلك من آثار سلبية على المقاولات.

فإننا نتطلع في الفريق الحركي إلى التعجيل بإيجاد حل لهذه الإشكالية في أقرب الآجال، خاصة ونحن مقبلون على الامتحانات الإشهادية وعلى فترة اجتياز آلاف الطلبة للمباريات، فضلا عن قرب انطلاق عملية عودة الجالية المغربية المقيمة بالخارج التي تقضي عطلتها السنوية في التنقل بين الإدارات، أضف إلى ذلك السيد الوزير المحترم أن عدم تنفيذ هذا الإجراء يجعل جميع المرتفقين يتجهون نحو الجماعات والمقاطعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب في إطار ما تبقى من الوقت، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيف يمكن أن تحكموا على الحكومة بالعجز، خصوصا أنكم من الفريق ديال الأغلبية، والعجز يقتضي أنك تقدم على الأقل -100 -200 300 ديال الإدارات اللي ما كيطبقوش الإشهاد باش نقدرو نوصلو لهاذ المسألة ديال العجز.

هاذ الصباح في وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، كان عندنا ثلاث رؤساء في المجلس الأعلى للحسابات مع ممثلي كافة الإدارات والقطاعات الوزارية، من أجل عرض التقرير دالمجلس الأعلى للحسابات، وتقاسمه خاصة في ما يتعلق بالإدارة الإلكترونية.

قبل عدة أيام قدمنا مشروع قانون الإدارة الإلكترونية للحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر الوزير المنتدب على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال التالي، موجه لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية، وموضوعه، مجهود المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من أجل المحافظة على الرصيد الغابوي الوطني وتطويره، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد كاتب الدولة المحترم،

تتعرض هكتارات من الغابات وطنيا للتلف والتدمير، إما بسبب الحرائق أو الاعتداءات المادية أو الرعي، مما يهدد الرصيد الغابوي الوطني، ويؤدي إلى تقلصه وانحساره، لاسيما مع ضعف برامج التشجير والتجديب.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مجهود المندوبية السامية في المحافظة على الرصيد الغابوي وتطويره وتنويعه واستحضارا لتحديات التغيرات المناخية والاحتباس الحراري؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة، للإجابة على السؤال.

السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في الحقيقة الحفاظ على النظم الغابوية هو شيء معقد، خاصنا نعرفها، كاين ضغط من جوانب عدة: ضغط مناخي، ضغط بشري اللي كيجعل أن العمل شاق، ولكن هناك مخططات عدة قامت بها الإدارة ديال المياه والغابات، وهاذ المخططات فيها الجانب الأساسي ديالها هو الحفاظ على هاذ النظم الغابوية.

أولا العقار الغابوي تحديده وترقيمه، هاذ المسألة تقدمت كثير،

ثم كذلك كاين التشجير، التشجير مهم، ماشي قليل 5000 هكتارات في كل سنة، وكذلك هناك الحفاظ على الماء بتشجير كذلك الأماكن اللي تتطلب ذلك والحفاظ على الماء والسدود المتواجدة في انخفاض هاذ المناطق الجبلية.

احنا الآن خاص يكون واحد التغيير مهم، واحنا في المراحل الأخيرة بصدد إعداد واحد الإستراتجية غابوية جديدة، أساسها، أولا، هي ترتكز على مبادئ مهمة وهي أولا التشارك مع الساكنة اللي الساكنة ذات حق الانتفاع، وكذلك الساكنة المجاورة للغابات، وحاجة أخرى زيادة على الحفاظ اللي كتقوم به الإدارة ديال المياه والغابات، كاين بطبيعة الحال المسائل الزجرية، يمكن نقول لكم أن 60 ألف محضر ديال المخالفات في أربع سنوات الأخيرة، ولكن احنايا في المستقبل هاذ الغابة هاذي خاصها تكون ميدان ومجال للاستثمار، ماشي وخا تحافظ حتى تعيا، كيف قلت لكم الضغط ديال السكان والضغط ديال المناخ كيجعل أن تقليص الغابة كيمشي تدريجي، ولكن إلى رجعنها للمجال ديال الاستثمار والتثمين ديال المنتوج والمساهمة الجادة احنا كنقومو بتعاونيات كذلك وجمعيات في هذا الإطار هذا باش يمكن لنا يساعدونا وكنساعدوهم كذلك باش يمكن لهم يشاركو في الحفاظ على هذا الموروث الطبيعي المهم والأساسي والحيوي في ما يخص الإيكولوجيا ديال البلاد ككل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد كاتب الدولة.

من طبيعة الحال كما أشرت الغابة هو واحد الإرث وطني، انتوما تتعرفو كتمثل واحد 8% من مجموع الرصيد ديال التراب الوطني، المعدل الدولي 20%، واحنا ما تنقولوش ما تنطمعوش باقي الزيادة تنقولو غير الحفاظ على ما هو قائم، أنت شرتي لواحد المجموعة النظم الغابوية، مشكورة مندوبية المياه والغابات على المجهودات اللي تتبذل، من جملتها هذه المخططات، ولكن كاين واحد النقص مهول في الحفاظ على الرصيد الغابوي.

أولا التحديد الغابوي هذا موضوع بوحدو نحتاج أن تحضر إلى اللجنة لأن كاين ذوي الحقوق، كاين ناس المصالح ديال الناس، كاين الأراضي ديالهم وفي إطار المقاربة التشاركية اللي شرتي لها هذا موضوع بوحدو، وبالخصوص في الجنوب ومناطق متعددة ينبغي الحفاظ على الأملاك ديال المستحقين والمستغلين.

الغابة أيضا تساهم لا من الناحية التجارية ولا من الاقتصادية ولا من الناحية البيئية والتوازن الإيكولوجي والبيئي، ولكن كاين 3 ديال الإشارات كغابات اللي هي عامة ومهمة تنشيرو في الجنوب لغابة الأركان المطلوب الحفاظ عليها من الرعي الجائر اللي كيتشكاو منو المواطنون والساكنة المجاورة، وكاين الغابة في الشمال اللي الاجتثاث ديال الهكتارات ديال الأشجار من أجل زرع القنب الهندي، كاينة غابة المعمورة اللي حدا الرباط تقريبا بين القنيطرة والرباط الآن هي آيلة لواحد الوضعية كارثية، نتمناو تزورو تما لأن الأشجار ديالها غادية في إطار الاضمحلال، وكنتمناو لأن كانت كتكون التدخل ديال المعالجة تقريبا في شهر 2 من كل سنة لشهر 6 ما كاينش تدخل لمعالجة بعض الطفيليات اللي كتقضي على ذوك الأشجار.

إذن هذا المحور كله ديال الغابة هو واحد الموضوع اللي هو متشعب نتمناو المزيد من الجهود، أيضا جمعيات المجتمع المدني اللي تشتغل مزيد من الدعم لأن أنت شرتي أن خاصها تفتح الاستثمارات وتفتح، ولكن هادو بعدا الساكنة اللي كاينين في الأماكن وفي المواقع المجاورة لهذه الغابات خاصهم تعطاهم الأولوية لأنهم ذوي الحقوق، ومن خلال الجمعيات اللي تهتم بالغابة ويتعطاها الدعم الكافي، وأيضا ما نساوش هذوك الموظفين اللي كيشتغلو من أجل الحماية ديالهم ومن أجل المحافظة، ونتمناو إن شاء الله هذا الملف يؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأخير في جدول أعمال هذه الجلسة الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه سياسة الحكومة في مجال تفعيل الحق في بيئة سليمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

نسائل السيدة الوزيرة اليوم في موضوع أقرته الوثيقة الدستورية مؤخرا، ألا وهو العيش في بيئة سليمة في وطننا، وهذا حق من الحقوق الجديدة للجيل الثالث من حقوق الإنسان.

في هذا الإطار نسائل السيدة الوزيرة عن التدابير التي قمتم بها لتفعيل هذا الحق في العيش ببيئة سليمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل دسترة الحقوق الجديدة اللي هي الحق في بيئة سليمة، وهذا حقيقة مسار طويل اللي ترجم دينامية دولية كيشرف عليها جلالة الملك حفظه الله برؤية متبصرة اللي جعلت بلدنا يتصدر، ينخرط بدينامية في الدينامية الدولية اللي أعطت دينامية وطنية مؤطرة اليوم بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على عدة أبعاد وكذلك مستويات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

الجواب في الحقيقة بان لي جد مختصر وكأن كلشي بخير، زعما الأمور مزيانة الإستراتيجية توضعت، البيئة سليمة حققنا الأهداف المتوخاة، بخير وعلى خير، يعني أقل ما يمكن أن يقال غريب الجواب ديالكم السيدة الوزيرة في الوقت اللي احنا كنا تنتسناو أنكم غادي توصلو لنا المشاريع اللي قمتو بها استجابة لهاذ الحق الدستوري القوي اللي عندو مرجعية قانونية مهمة جدا في بلادنا.

وهنا غنبغي نكون عمودي باش نتكلم على المشاكل اللي تتعرف البيئة في بلادنا إلى حدود اليوم، منذ بداية الألفية قبل حتى من الوثيقة الدستورية من بداية الألفية الثالثة سطر برنامج في بداية أعتقد في 2005 ولا 2006 ما بين الوزارة المكلفة بالبيئة ووزارة الداخلية حول البرنامج ... في بلادنا واللي كان في برنامج آنذاك أنه غادي نقدرو نوصلو لـ 80%.

(السيد الحاج نحن في سؤال مباشر على الهواء للمواطنين، شكرا لكم واحتراماتي وتقديري لك السيد الرئيس المحترم).

(أستمر في وضع سؤالي، الوقت يمر، غتزيدني واحد شي شوية السيد الرئيس. راه عزيز علي الحاج وقيدوم ديالنا ورغم ذلك أثار انتباهي ما تملكش وتحية عالية للسي الحاج).

فكذلك البرنامج ديال تطهير السائل والبرنامج كذلك ديال النفايات المنزلية والمطارح والمشاكل اللي تتعوقها، كان عندنا كذلك برنامج في أفق 2020 غادي نكونو 80% كذلك بالتغلب على هاذ المطارح، رغم ذلك هناك مطارح عشوائية إلى حدود اليوم وكاين تعثرات كبيرة على مستوى النهوض بالقطاع البيئي، أعرف أنه معكم مجموعة من المتدخلين معكم في القطاع اللي هما غالبا تيكونو جماعات محلية وجهات إلى آخره وكاينة نوع من الصعوبة، ولكن نسجل أن هناك تأخير كبير جدا، رغم توصلكم بمجموعة من المساعدات من دول أجنبية صديقة للبيئة (إذا صح القول)، ولكن رغم ذلك فهناك تعثر كبير وكبير جدا رغم احتضاننا ل (COP22) الأخير، ورغم أننا نهلل بالاهتمام بالبيئة في بلادنا ولكننا مستاء جدا على الوتيرة الثقيلة جدا في تنفيذ مشاريع متعلقة بالبيئة، ناهيك عن النفايات الطبية والصعوبة والمخاطر ديالها اللي تنلقاوها اليوم مع كذلك مع النفايات المنزلية، ناهيك على النفايات الصناعية والمشاكل ديالها إلى آخره.

فلهذا بغيناك في التعقيب إلى تفضلتو معالي السيدة الوزيرة أنكم تطمأنونا في هذا المجال وما تتكلميش معنا بإستراتيجيات، بقدر ما تكلمي معنا بأرقام والمشاريع القريبة المدى جدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كنت أتمنى أن تتكلم بأرقام والمؤشرات دون ذكر الكلام الفضفاض، إلى بغيتي نتكلمو نجيو للجنة وانتوما أيضا في إمكانكم أن تنظمو لجنة مهمة استطلاعية باش تكلمو بالحقيقة أن ليست هناك، ليس هناك أي تأخير.

بالعكس البرنامج الوطني لتطهير السائل من 2017 لليوم بالإضافة ل147 محطة معالجة اليوم في طور الأشغال 80 محطة معالجة اللي غادي تأمن للمغاربة إعادة استعمال المياه العادمة بالملايين من (mètre cube).

فيما يتعلق بتدبير النفايات كاين واحد التحول نوعي، اليوم أنا كنزور تنتمنى تمشيو تزورو بوجدور المطرح ديالها عندو 40 سنة تسد اليوم، مركز لبني ملال، خنيفرة، طنجة، و19 مركز أحدث بالمغرب إما الأشغال انطلقت أو الصفقات هي في طور الانطلاق بالإضافة للمؤطر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي أطلقها واعتمدها سيدنا في أول مجلس وزاري.

اليوم تتعرف حصيلة على مستوى مخطط أفقي على مستوى مخططات قطاعية، أنا مستعدة نجي للجنة ونتذاكرو، ومستعدة أيضا أن نتفاعل مع أي وسيلة رقابية من أجل أن نتقدم في هاذ الورش اللي اليوم ما عندوش علاقة في المفهوم السياسي ولكن عندو علاقة بالمواطن مباشرة، لأن تيتعلق بصحته، تيتعلق بالشغل، تيتعلق بموارد أساسية لولاها لما يمكن أن تكون للحياة أن تكون كيتعلق بالماء، تيتعلق بالتالي

احنا تتحكمنا هاذ الرؤية ديال الموارد الايكولوجية للموارد الطبيعية، كيفاش يمكن أننا نمشيو ونستثمرو ونقلصو الكلفة ديال التدهور البيئي اللي هي بالفعل الدراسة اللي درناها وصلت ل 33 مليار يعني 3.4 من الناتج الوطني الخام.

اليوم احنا تنقلصو بها ببرنامجين جديدين السيد المستشار، لعلمكم ربما انتوما ما تطلعوش حتى على المادة التي تصلكم، كاين البرنامج الوطني لجودة الهواء هاذ العام، المنتدب الأممي دار جودة الهواء كرافعة، وإن شاء الله، نهار 17 مرحبا بكم راه احنا وجهنا لكم الدعوة باش تجيو وتشاركونا وتعرفو هاذ البرنامج وتعرفو عليه، وهذا الحمد لله، كان أيضا بفضل واحد الجهود كبيرة اللي دارتها مؤسسة محمد السادس للبيئة، اللي قدرنا باستطاعتها نديرو هاذ البرنامج.

بالإضافة لواحد البرنامج جديد اللي هو البرنامج الوطني اللي مندمج لتطهير السائل، لأن غادي نستعملو غادي نستثمرو إعادة استعمال المياه من أجل أن نصل إن شاء الله باش يربحو المغاربة ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

أشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.